سِلْسِلَةُ النَّصِيحَةِ الذَّهَبِيَّةِ لِلعَوْدَةِ إِلَى السَّلَفِيَّةِ ١١

ذُمُّ الدِّكْتُورَاهْ

دِرَاسَةٌ أَثَرِيَّةٌ مَنْهَجِيَّةٌ عِلْمِيَّةٌ فِي كَشْفِ حَقِيقَةِ الدَّكَاتِرَةِ القَعَدَةِ فِي الإِسْلَامِ، وَأَنَّهُ يَصِلُ بِهَذَا الصِّنْفِ الأَمْرُ إِلَى التَّحْرِيضِ عَلَى سَفْكِ الدِّمَاءِ فِي الأَوْطَانِ، وَأَنَّهُ مِنَ الغَلَطِ تَوْظِيفُ هَذَا الصِّنْفِ فِي المَنَاصِبِ الدِّينِيَّةِ فِي البُلْدَانِ الإِسْلَامِيَّةِ، لأَنَّ هَؤُلَاءِ يُفْسِدُونَ الدِّينَ وَالدُّنْيَا فِي الوَطَنِ، وَالأَوْطَانُ الَّتِي هَلَكَتْ وَاخْتَلَطَتْ دِمَاءُ شُعُوبِهَا بِالتُّرَابِ أَكْبَرُ شَاهِدٍ عَلَى مَا قُلْنَاهُ، اللَّهُمَّ غُفْرًا

تأليف
فضيلة الشيخ العلامة
فوزي بن عبد الله بن محمد الحميدي الأثري
حفظه الله ورعاه

مكتبة أهل الحديث

ذم الدكتوراه

حُقوقُ الطبعِ مَحفُوظة

الطبعة الأولى

١٤٣٨ هـ - ٢٠١٧

مكتبة

أهل الحديث

مملكة البحرين - قلالي

هاتف: ١٧٣٤٤٦١٦

فاكس: ١٧٣٤١٦٧٦

سِلْسِلَةُ النَّصِيحَةِ الذَّهَبِيَّةِ للعَوْدَةِ إلى السَّلَفِيّةِ (١١)

ذَمُّ الدُّكْتُورَاهْ

دِرَاسَةٌ أَثَرِيَّةٌ مَنْهَجِيَّةٌ عِلْمِيَّةٌ فِي كَشْفِ حَقِيقَةِ الدَّكَاتِرَةِ القَعَدَةِ فِي الإِسْلَامِ، وَأَنَّهُ يَصِلُ بِهَذَا الصِّنْفِ الأَمْرُ إِلَى التَّحْرِيضِ عَلَى سَفْكِ الدِّمَاءِ فِي الأَوْطَانِ، وأَنَّهُ مِنَ الغَلَطِ تَوْظِيفُ هَذَا الصِّنْفِ فِي المَنَاصِبِ الدِّينِيَّةِ فِي البُلْدَانِ الإِسْلَامِيَّةِ، لأَنَّ هَؤُلَاءِ يُفْسِدُونَ الدِّينَ والدُّنْيَا فِي الوَطَنِ، والأَوْطَانُ الَّتِي هَلَكَتْ وَاخْتَلَطَتْ دِمَاءُ شُعُوبِهَا بِالتُّرَابِ أَكْبَرُ شَاهِدٌ عَلَى مَا قُلْنَاهُ، اللَّهُمَّ غُفْرًا

تأليف
فضيلة الشيخ العلامة
فوزي بن عبد الله بن محمد الحميدي الأثري
حفظه الله ورعاه

وشَهِدَ شَاهِدٌ مِنْ أَهْلِهَا!

قَالَ الدُّكْتورُ ! سَمِيرُ اسْتِيتِية فِي مَقَالٍ لَهُ حِينَ كَانَ تِلْميذًا !! فِي جَامِعَةِ مِيشغَان الْأَمْرِيكِيَّةِ !!! نَشَرَتْهُ جَرِيدَةُ اللِّوَاءِ الْأُرْدُنِيَّةِ بِتَارِيخِ ١٤ / ٩ / ١٩٨٣، كَانَ مِمَّا قَالَ فِيهِ: (كَلِمَةُ دَكاتِرَة جَمْعُ تَكْسِير لِمُفْرِدٍ مَجْهُولِ الْحَقِيقَةِ وَالْهَوِيَّةِ، فَارِغٌ مِنْ كُلِّ مَضْمُونٍ، إلا مَضْمُون وَاحِد؛[كَذَا قَالَ، وَهُوَ خَطَأٌ ظَاهِرٌ، صَوَابُهُ: مَضْمُونًا وَاحِدًا]؛ وَهُوَ أَنَّ الدُّكْتوراه قَدْ يَحْصُلُ عَلَيهَا الْعَالِمُ، وَالْجَاهِلُ[1]سواء بِسَواء!!!). اهـ

قُلْتُ: وَلِذَلِكَ يَجِبُ عَلَىٰ الْمُستَفتي أَنْ يَبْحَثَ، وَيَسْأَلَ حَتَّىٰ يَعْرُفَ صَلاَحِيَّةَ مَنْ يَسْتَفْتِيهِ للفُتْيا إِذَا لَمْ يَكُنْ قَدْ عَرَفَهُ مِنْ قَبْل[2].

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿فَسْـَٔلُوٓاْ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾[النحل:٤٣].

قُلْتُ: لِأَنَّ الْفَتْوَىٰ شَأْنُهَا عَظِيمٌ، وَخَطَرُهَا جَسِيمٌ، فَهِيَ تَوْقِيعٌ عَنِ اللهِ تُعَالَىٰ،

---

(١) قلت: وكَم جَاهلٍ حَصَلَ عَلَىٰ مَا يُسمّىٰ بـ«الدُّكْتوراه» و«الماجستِير»، ويُنصب بها قَاضِيًا، أو خَطِيبًا، أو مُدرِسًا أَو مُدِيراً في الجامعةِ، أو الْمَدرَسةِ، أو غَيْرِ ذَلِكَ!!! واللهُ الْمُستعانُ.

(٢) ولذَلِكَ يَجِبُ علىٰ الْمُسلِمِينَ العَمَلُ عَلىٰ تَوْفِيرِ العَدَدِ الكافي مِنَ الْمُؤهلِينَ للفُتْيا، واتِّخاذ الوَسَائل، وتَهيئة السُبل الْمُوصلة إلىٰ ذَلِكَ للفَائدةِ في الدُّنيا والآخِرَةِ.

وَدُخُولٌ بَيْنَ اللهِ تَعَالَىٰ وَبَيْنَ خَلْقِهِ، وَالْقَائِمُ بِهَا مُعَرَّضٌ لِلْخَطَأِ، فَعَلَيه أَخَذَ الْحِيطَةَ وَالْحَذَرَ، وَعَدَمُ الْإِقْدَامِ عَلَيهَا إلا بَعْدَ التَّأَهُّلِ لَهَا مَعَ شَدَّةِ الْمُرَاقَبَةِ لله تَعَالَىٰ، وَمُلَازَمَةِ التَّقْوَىٰ وَالْوَرَعِ، وَأَهْلِ الْعِلْمِ الرَّبَّانِيِّينَ، وَلَا يَلْزَمُ الْعَبْدُ فِي ذَلِكَ أَهْلَ الشَّهَادَاتِ الْأَكَادِيمِيَّةِ الْجَهَلَةِ، وَاللهُ الْمُسْتَعَانُ.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

دُرَّةٌ نَادِرَةٌ
ذِكْرُ الحُجَّةِ
عَلَى أَنَّ الدَّكَاتِرَةَ هُمْ: الجُهَّالُ
فِي العِلْمِ والعَقِيدَةِ والفِقْهِ والمَنْهَجِ والشَّرِيعَةِ

قَالَ الْعَلَّامَةُ ابْنُ بَازٍ رَحِمَهُ اللَّهُ؛ وَهُوَ يَتَكَلَّمُ عَنْ أَهَمِّيَّةِ الْاِعْتِقَادِ الصَّحِيحِ لِطَلَبَةِ الْجَامِعَاتِ الْإِسْلَامِيَّةِ: (فَالنَّاسُ تَسَاهَلُوا فِي هَذَا الْأَمْرِ!، **فَصَارُوا قُضَاةً، وَمُدَرِّسِينَ، وَهُمْ لَا يَعْرِفُونَ الْعَقِيدَةَ السَّلَفِيَّةَ!، وَلَا يَعْرِفُونَ الْعَقِيدَةَ الصَّحِيحَةَ!**، فَتَعَلُّمُ الْأَصْلَ عِلْمَ الْعَقِيدَةِ، وَلَكِنْ تَهَاوَنُوا بِإِعْطَائِهِ حَقَّهُ، وَالدِّرَاسَةِ، وَالتَّمْحِيصِ... **فَصَارُوا دَكَاتِرَةً وَهُمْ صِفْرٌ فِي الْعَقِيدَةِ!**، فَدَكَاتِرَةُ حَصَلُوا عَلَىٰ الشَّهَادَةِ الْعَالِيَّةِ، وَالْمَاجِسْتِيرِ، وَالدُّكْتوراه وَهُمْ صِفْرٌ فِي الْعَقِيدَةِ ! **لَا يَعْرِفُونَ شَيْئًا فِي الْعَقِيدَةِ!، الْعَقِيدَةُ فِي جَاهِلِيَّةٍ!**، حَتَّىٰ سَأَلُوا الْأَمواتَ!... لِأَنَّهُمْ مَا دَرَسُوا الْعَقِيدَةَ كَمَا يَنْبَغِي، الَّذِينَ أَخَذُوا عَنْهُمْ كَذَلِكَ... فَكَانُوا صِفْرًا فِي هَذَا الْبَابِ!)[1]. اهـ

---

(١) المرجع: «التَّواصل المرئي»؛ بَصْوتِ الشَّيْخِ ابنِ بَازٍ رَحِمَهُ اللَّهُ، في سَنة: «١٤٣٥هـ»، وهو يَنْصحُ طلبةَ الجامعاتِ الإسلاميةِ في تَعلُّمِ العَقيدةِ الصَّحيحةِ.

وَقَالَ شَيْخُنَا الْعَلاَّمَةُ اِبْنُ عُثَيْمِينَ رَحِمَهُ اللهُ فِي «شَرْحِ رِيَاضِ الصَّالِحِين» (ج٣ ص٤٤٢)؛ وَهُوَ يَذُمُّ الدَّكاتِرَةَ فِي الدِّينِ: (الَّذِي يَتَعَلَّمُ شَرِيعَةَ اللهِ ﷻ وَمَا يُسَانِدُهَا، فَهَذَا عِلْمٌ لَا يَبْتَغِي بِهِ إلا وَجْه اللهِ، إِذَا أَرَادَ بِهِ الدُّنْيا فَإِنَّهُ لاَ يَجِدُ رِيحَ الْجَنَّةِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَهَذَا وَعِيدٌ شَدِيدٌ وَالْعِيَاذُ بِاللهِ، يَدِلُّ عَلَىٰ أَنَّ مَنْ قَصَدَ بِتَعَلُّمِ الشَّرْعِ شَيْئًا مِنْ أُمُورِ الدُّنْيا؛ فَإِنَّهُ قَدْ أَتَىٰ كَبِيرَةً مِنْ كَبائِرِ الذُّنُوبِ، وَلَا يُبارك لَهُ فِي عِلْمِهِ، يَعْنِي مَثَلاً، قَالَ: أُرِيدُ أَنْ أَتعلَّمَ مِنْ أَجْلِ أَنْ أَصْرِفَ وُجوهَ النّاسِ إِلَيَّ، حَتّىٰ يَحْترمُونِي ويُعظمُونِي، أُرِيدُ أَنْ أَتعلَّمَ حَتّىٰ أَكُون مُدَرِّسًا فآخِذ رَاتِبًا، ومَا أَشْبَهُ ذَلِكَ، هَذَا والعياذُ باللهِ لاَ يَجِدُ رِيحَ الجَنَّةِ يَوْمَ القِيامةِ، وقَدْ أَشْكَلَ عَلَىٰ هذَا، أَوْ قَدْ رَوع هذَا بَعضُ الَّذِينَ يَقرءُونَ فِي الْمَدَارِسِ النِّظَامِيَّةِ كَالْمَعَاهِدِ، والكُلّياتِ مِنْ أَجْلِ أَنْ يُنَالُوا الشَّهَادَة، فَيُقَالُ: نَيْلُ الشَّهَادَةَ ليسَ للدُّنْيا وَحْدُهَا قَدْ يَكُونُ لِلدُّنْيا وَحْدُهَا، وَقِدْ يَكُونُ للآخِرَةِ، فإذَا قَالَ الطَّالِبُ: أَنَا أَطْلُبُ العِلْمَ لِأُنَالَ الشَّهَادَةَ حَتَّىٰ أَتمكَّن مِنْ وَظائِفِ التَّدْرِيسِ، وَأَنْفَعَ النَّاسَ بِذَلِكَ، أَوْ حَتَّىٰ أَكُونَ مُدِيرًا فِي دَائِرَةٍ أُوجِّهُ مَنْ فِيهَا إِلَىٰ الَخيْرِ فَهَذَا خَيْرٌ، وَنِيَّةٌ طَيبَةٌ، وَلَا فِيهَا إِثْمٌ، وَلَا حَرَجٌ.

وَذَلِكَ أَنَّهُ مَعَ الْأَسَفِ فِي الوَقْتِ الْحاضِرِ صَارَ الْمِقْيَاسُ فِي كَفَاءةِ النَّاسِ هَذِهِ الشَّهَادَاتِ، مَعَكَ شَهَادَةٌ تُوظَف، وَتُوَلَّي قِيادةً علَىٰ حَسَبِ هَذِهِ الشَّهَادَةِ، مُمكِّن يَأْتي إِنْسانٌ يَحمل شَهادةَ دُكْتُوراه فيُولَّىٰ التَّدْريس فِي الكُلّياتِ والجَامعاتِ، وَهُوَ مِنْ أَجْهَلِ النَّاسِ لَوْ جاءَ طَالبٌ فِي الثَّانويَّةِ العَامَّةِ لكَانَ خَيْراً مِنْهُ، وهذَا مُشاهَدٌ، يوُجدُ الآن مَنْ يَحْمل شَهادَة دُكْتُوراه لكنَّهُ لَا يَعْرِفُ مِنَ العِلْمِ شَيْئًا أبداً، إِمَّا أَنَّهُ نَجَحَ بغشٍّ، أَوْ نَجَحَ نَجَاحًا سَطحِيًا لم يَرْسخِ العِلْمِ فِي ذِهْنِهِ لكِنْ يُوظف؛ لأنَّ معَهُ شَهادة دُكْتُوراه، يَأْتي

إنْسانٌ طالبُ عِلْمٍ جَيِّد هُوَ خَيْرٌ للنَّاسِ وخَيْرٌ لنفسهِ مِنْ هذَا الدُّكْتور أَلف مَرةً لَكِنْ لَا يُوفقُ، لا يُدَرِّسُ في الكُلّياتِ، لمَاذَا؟ لأَنَّهُ لَا يَحْمِلُ شَهادةَ دُكْتُوراه. فنَظَرًا لأنَّ الأَحْوالَ تَغَيَّرتْ وانْقَلبَتْ إلىٰ هَذِه المآلِ... الْمُهم: احْذَر أَخِي طَالِبُ العِلْمِ، احْذَر مِنَ النِّيَّاتِ السِّيئَةِ، العلمُ الشَّرعي أَعَزُّ، وأَرْفَعُ، وأَعْلَىٰ مِنْ أَنْ تُرِيدَ بِهِ عَرَضًا مِنَ الدُّنيا، عَرَضُ الدُّنْيَا مَا الَّذِي تَنْتَفع بِهِ، آخِرُ أَمْرِهِ أنْ يَكُونَ فِي مَحَلِّ القَاذُورَاتِ). اهـ

قلتُ: فاخْتِيَارُ الأَمْثَلَ فالأَمْثَل، والأَعْلَمَ فالأَعْلَم للمَنَاصِبِ الدِّينِّية، لَا الأَجْهَلُ، فالأَجْهَل، وإنّ كانَ يَحْمِلُ شَهادَةَ الدُّكْتُوراه، أَو شَهادَة الماجستِير، واللهُ الْمُستعانُ.

قَالَ شَيْخُ الإِسْلَامِ ابنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «السِّياسةِ الشَّرْعِيَّةِ» (ص٣٩): (إذا عُرِفَ هَذَا، فَليسَ عَلَيْهِ أَنْ يَسْتَعْمِلَ إِلَّا أَصْلَحَ الْمَوْجُودَ، وَقَدْ لَا يكونُ فِي مَوْجُودِهِ مِنْ هُوَ أَصْلحُ لِتِلْكَ الْوِلَايَةِ، فَيَخْتَارُ الْأَمْثَلَ فَالْأَمْثَلَ فِي كُلِّ مَنْصَبٍ بحَسبِهِ، وَإِذَا فَعَلَ ذَلِكَ بَعْدَ الِاجْتِهَادِ التَّامِّ، وَأَخْذِهِ لِلْوِلَايَةِ بِحَقِّهَا، فَقَدْ أَدَّىٰ الْأَمَانَةَ، وَقَامَ بِالْوَاجِبِ فِي هَذَا، وَصَارَ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ مِنْ أَئِمَّةِ العَدْلِ، وَالْمُقْسطِينَ عِنْدَ اللهِ؛ وَإِنْ اخْتَلَّ بَعْضُ الْأُمُورِ بِسَبَبٍ مِنْ غَيْرِهِ، إذَا لَمْ يُمْكِنْ إلَّا ذَلِكَ، فَإِنَّ اللهَ يَقُولُ: ﴿فَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ مَا ٱسْتَطَعْتُمْ﴾ [التغابن:١٦]. اهـ

وَقَالَ العَلاَّمَةُ الشَّيْخُ نَاصِرِ الدِّينِ الأَلْبَانِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ؛ عَنْ مَفَاسِدِ الدَّكَاتِرَةِ فِي البُلْدَانِ: (والقَاصِي والدَّانِي يَعْلَمُ أَنَّنَا لا نُؤَيِّدُ كُلَّ هَذِهِ التَّكتُّلاَتِ الحِزْبِيَّةِ، بَلْ نَعْتَقِدُ أَنَّها مُخَالفةٌ لنُصُوصِ الكِتَابِ والسُّنَّةِ ... فَهَذَا وذَاكَ مِمَّا حَمَلَنِي عَلَىٰ أَنْ لا أَحْشُرَ نَفْسِي للرَّدِّ عَلَىٰ أُولئِكَ الْمُبْطلين، لأَنَّهم لم يُضَمِّنُوا رُدُودَهُمْ مَا يَدلُّ عَلَىٰ أَنَّ غَايتَهُم نُصْرَةُ الحَقِّ الَّذي بَدَا لَهُم، وإنَّما هِيَ الأَهْواءُ الشَّخْصِيَّةِ والأَغْراضُ الحِزْبِيَّةِ!... بل أينَ هُمْ مِنْ خُطْبَةِ

فَقيـرِ العِلْـمِ ذَاكَ! الَّـذي هُـوَ رَأْسُ الفِتْنَـةِ، حيـثُ نَفَـىٰ صَـراحَةً أنْ يَكُـونَ هُنَـاكَ دِيَـارٌ إسلامِيَّة؟! بلْ قَالَ بالحَرْفِ الوَاحدِ ما نصُّهُ: «مَا أَرَىٰ إلاَّ أَنَّ الهِجْرَةَ وَاجِبَةٌ مِنَ الجَزَائرِ إِلَـىٰ تَـلِّ أَبيب»!! وقَـالَ: «لَـوْ خُيِّـرتُ -أَقْسِـمُ بـاللهِ- أنْ أَعِـيشَ فِـي أَيِّ عَاصِـمَةٍ عَربيَّـةٍ لاخْترتُ أَنْ أَعِيشَ في القُدْسِ تَحْتَ احْتِلاَلِ اليَهُودِ»!!

فَهَلْ هَذهِ الأَقْوالُ ـ يا مَعْشَرَ الدَّكَاتِرَةِ!ـ أَخْطَرُ وَأَضَـلُّ، أَمْ القَائِلُ بوُجُـوبِ الأَمْـرِ الَّذي هُوَ قولُ جَميعِ العُلماءِ؟!

فَسَـكُوتُهم عَـنْ هَـذِهِ الأَقْـوالِ الَّتـي لاَ نشـكُّ أَنَّكُـمْ مَعَنـا في بُطلاَنِهَـا، وضَـلالِ صَاحِبِهَا)[1]. اهـ

(١) «ماذا يَنْقُمونَ مِنَ الشَّيخ» (ص٢).

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

إِلَمَاعَةٌ
ذِكْرُ الحُجَّةِ
عَلَى مَفَاسِدِ الدَّكَاتِرَةِ فِي الوَطَنِ

قَالَ الإِمَامُ ابنُ حَزْمٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الفِصَلِ» (ج٤ ص٢٢٧): (وَاعْلَمُوا رَحِمَكُمُ اللهُ أَنَّ جَمِيعَ فِرَقِ الضَّلَالَةِ لَمْ يُجْرِ اللهُ عَلَىٰ أَيْدِيهِم خيراً، وَلَا فَتَحَ بِهِمْ مِنْ بِلَادِ الْكُفْرِ قَرْيَةً، وَلَا رَفَعَ لِلْإِسْلَامِ رايةً، وَمَا زَالُوا يَسْعَوْنَ فِي قَلْبِ نِظَامِ الْمُسْلِمِينَ، ويُفَرِّقُونَ كَلِمَةَ الْمُؤمنِينَ، ويَسَلُّوْنَ السَّيْفَ عَلَىٰ أَهْلِ الدِّينِ، وَيَسْعَوْنَ فِي الأَرْضِ مُفْسِدِينَ). اهـ

وَقَالَ عَنْبَسَةُ بنُ سَعِيدٍ الْكَلَاعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: «مَا ابْتَدَعَ رَجُلٌ بِدْعَةً إِلَّا غَلَّ صَدْرُهُ عَلَىٰ الْمُسْلِمِينَ، وَاخْتُلِجَتْ مِنْهُ الْأَمَانَةُ».

أَثَرٌ صحيحٌ

أَخرجَهُ الهَرَوِيُّ فِي «ذَمِّ الكَلَامِ» (ج٥ ص١٢٦)، وأَبُو القَاسِمِ الأَصْبَهَانِيُّ فِي «الحُجَّةِ» (ج١ ص٣٠٤)، وابنُ بَطَّةَ فِي «الإبانةِ الصُّغرىٰ» تَعْلِيقاً (ص٥٥) بإسنادٍ صَحِيحٍ.

قلتُ: لأنَّ إِذَا حَدَّثَ الرَّجُلُ بالبدعَةِ، وتَمكنَتْ مِنْ قَلْبِهِ ودَعَا إليها، سُلِبَ ورعَهُ وأمانتَهُ، وحَمَلَ غِلاًّ وحِقْداً عَلَىٰ الْمُسْلِمِينَ؛ فَافهَمْ هَذَا تَرْشَد.

قَوْلُهُ: «وَاخْتُلِجَتْ»: مِنَ الخَلَجِ، وَهُوَ الجَذْبُ والنَّزْعُ.(١)

وَقَالَ أَبُو قِلَابَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ: «مَا ابْتَدَعَ رَجُلٌ بِدْعَةً إِلَّا اسْتَحَلَّ السَّيْفَ».(٢)

أثرٌ صحيحٌ

أَخْرجهُ الدَّارِمِيُّ في «الْمُسْند» (ج١ ص٢٣١)، والآجُرِّيُّ في «الشَّريعةِ» (ج١ ص٢٠٠)، واللاَّلَكَائِيُّ في «الاعتقاد» (ص٢٤٧)، وابنُ سَعْدٍ في «الطَّبقات الكُبرىٰ» (ج٧ ص١٨٤)، وأَبُو نُعَيْمٍ في «الحِلْيةِ» (ج٢ ص٢٨٧)، وعبدُ الرزاق في «الْمُصنَّف» (ج١٠ ص١٥١)، وفي «الآمالي في آثارِ الصَّحابة» (ص٤٠)، والفِرْيَابِيُّ في «القَدَرِ» (ص٣٧٦) من طُرقٍ عَنْ أيوبَ عَنْ أَبِي قِلاَبَةَ بِهِ.

قلتُ: وهذا سندَهُ صحيحٌ.

قلتُ: فأيّ مُبتدعٍ؛ فاعْلمْ أنهُ يحملُ السَّيْفَ؛ لكنْ بَيْنَ مُعلنٍ وبَيْنَ مُتسترٍ، اللَّهمَّ غفراً.(٣)

وَكَانَ أَيُّوبُ السَّخْتِيَانِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ يُسَمِّي «أَصْحَابَ الْأَهْوَاءِ» كُلَّهُمْ خَوَارِجَ وَيَقُولُ: «اخْتَلَفُوا فِي الِاسْمِ، وَاجْتَمَعُوا عَلَىٰ السَّيْفِ».

أثرٌ صحيحٌ

أَخْرجهُ اللاَّلَكَائِيُّ في «الاعتقاد» (٢٩٠)، وأَبُو القاسمِ البَغَوِيُّ في «الجَعْدِيَّات»

---

(١) انظر: «النِّهاية في غَرِيبِ الحَدِيثِ» لابنِ الأَثِيرِ (ج٢ ص٥٩).

(٢) فأهلُ الأهواءِ كلُّهم يَروْنَ السَّيفَ عَلَىٰ أَهْلِ القِبْلَةِ.

(٣) فالأهواءُ كلُّها رديّة تَدْعو إلىٰ السَّيْفِ، اللَّهمَّ سلِّم سلِّم.

(١٢٣٦)، والفِرْيَابِيُّ في «القَدَرِ» (ص٢١٥)، والهَرَوِيُّ في «ذَمِّ الكلام» (٩٧٧) بإسنادٍ صحيحٍ.

قلتُ: إنَّهَا تَسْميةٌ في غَايةِ الصِّحة، فكُلُّ صَاحبِ هَوًىٰ يطمعُ في الحُكْمِ، ومِنْ هُنا لابدَّ أنْ يَحملَ السَّلاحَ عَلَىٰ الحاكمِ ليصلُ إلىٰ الحُكْمِ!.

فاتَّفَقُوا عَلَىٰ مُحَارَبةِ الحُكَّامِ، ونَشْرِ الأَكَاذِيبِ عَليهِم، والتَّحريضِ عَليهِم، والتَّشكيك في حُكْمِهم، وبَذْلِ جَميع الوَسائلِ الْمُمكنة في إسقاطِ الحُكُومَاتِ الإسلاميَّةِ وشُعُوبِهَا الْمُسْلمةِ، واللهُ الْمُستعان.

قلتُ: فأخبثُ الدَّكَاترة مِنَ الخَوارجِ؛ هُم الخَوارجُ القَعَدة؛ لأنَّهُمْ يُشعلُونَ الفِتَنِ بَيْنَ الْمُسْلمِينَ في خَفاءٍ وسريَّةٍ ماكِرَةٍ.

قَالَ الإمَامُ عَبْدُ اللهِ بنُ مُحَمَّدٍ الضَّعِيفُ رَحِمَهُ اللهُ: «قَعَدُ الخَوَارِج هُمْ أَخْبَثُ الخَوَارِجِ»[1].

وَقَالَ الحَافِظُ ابنُ حَجَرٍ رَحِمَهُ اللهُ في «هَدْيِ السَّارِي» (ص٤٨٣): (القَعَديَّةُ: الَّذِينَ يُريدُونَ الخُروجَ عَلَىٰ الأَئِمَّةِ، ولا يُبَاشِرونَ ذَلِكَ). اهـ

وقَالَ الحَافِظُ ابنُ حَجَرٍ رَحِمَهُ اللهُ في «التَّهذيب» (ج٨ ص١١٤): (القَعَدُ الخَوارج كَانُوا لاَ يَرَوْنَ بالحَرْبِ، بَلْ يُنكرونَ عَلَىٰ أَمراءِ الجَوْرِ حَسَبِ الطَّاقة، ويدعونَ إلىٰ

---

(١) أثرٌ صحيحٌ.

أخرجهُ أبو داودَ في «الْمَسائل» (ص٢٧١).

وإسنادُهُ صحيحٌ.

رَأيهم، ويُزينونَ مَعَ ذَلِكَ الخُروجَ ويُحسِنُونهُ). اهـ

قلتُ: ولا يزالُ هؤلاءِ سببُ رِيبةٍ وشكٍّ في الدِّين؛ لكثِيرٍ مِنَ النَّاسِ، لأنَّهم يُظهرونَ شَيئًا، ويُبْطنونَ شَيْئًا آخرَ، اللَّهمَّ سلِّم سلِّم.

قَالَ الشَّيْخُ العَلاَّمَةُ صالحُ بنُ فَوْزان الفَوْزان حَفِظَهُ اللهُ في «إعانة المُستفيد» (ج١ ص٢٤٣): (التَّنبيهُ عَلَىٰ خِدَاعِ الْمُخادعِينَ، وأنْ يكُونَ الْمُؤْمِنُونَ عَلَىٰ حَذَرٍ دَائِمًا مِنَ الْمُشْبوهِينَ ومِنْ تَضليلِهِم، وأَنَّهم قدْ يَتظاهَرونَ بالصَّلاَحِ، ويَتظاهَرونَ بالمشَاريعِ الخَيريَّةِ ـ كَبِنَاءِ المَسَاجِدِ!ـ ولكنْ مَا دَامَتْ سَوابقهُم، وَمَا دَامَتْ تَصرُّفاتُهم تَشْهَدُ بكَذبِهم؛ فإنَّهُ لا يُقبلُ منهُم، ولا نَنخدعُ بالْمَظَاهرِ دَونَ النَّظرِ إلىٰ الْمَقاصدِ، وإِلَىٰ ما يَترتبُ –ولَو عَلَىٰ الْمَدَىٰ البَعِيدِ– عَلَىٰ هذهِ الْمَظَاهرِ ... ففيه تنبيهُ الْمُسْلمينَ إِلَىٰ الحَذَرِ فِي كُلِّ زمانٍ ومَكانٍ مِنْ تَضْليلِ الْمُشْبوهِينَ، وأَنَّ كُلَّ مَنْ تَظاهرَ بالخَيْرِ والصَّلاَحِ والمَشَاريع الخيريَّةِ لا يكونُ صَالحًا ... فإنَّنا نأخذُ الحذر منهُ ولا نَنخدِعُ).اهـ

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلامِ اِبْنُ تِيمِيَّةَ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الْفَتَاوَىٰ» (ج٢ ص١٣٢)؛ عَنِ الْمُبْتدعَةِ: (وَيَجِبُ عُقُوبَةُ كُلِّ مَنْ انْتَسَبَ إِلَيْهِمْ، أَوْ ذَبَّ عَنْهُمْ، أَوْ أَثْنَىٰ عَلَيْهِمْ، أَوْ عَظَّمَ كُتُبَهُمْ، أَوْ عُرِفَ بِمُسَاعَدَتِهِمْ وَمُعَاوَنَتِهِمْ، أَوْ كَرِهَ الْكَلَامَ فِيهِمْ، أَوْ أَخَذَ يَعْتَذِرُ لَهُمْ، بِأَنَّ هَذَا الْكَلَامَ لَا يَدْرِي مَا هُوَ؟ أَوْ مَنْ قَالَ: إنَّهُ صَنَّفَ هَذَا الْكِتَابَ؟... وَأَمْثَالَ هَذِهِ الْمَعَاذِيرِ الَّتِي لَا يَقُولُهَا إلَّا جَاهِلٌ أَوْ مُنَافِقٌ؛ بَلْ تَجِبُ عُقُوبَةُ كُلِّ مَنْ عَرَفَ حَالَهُمْ، وَلَمْ يُعَاوِنْ عَلَىٰ الْقِيَامِ عَلَيْهِمْ، فَإِنَّ الْقِيَامَ عَلَىٰ هَؤُلَاءِ مِنْ أَعْظَمِ الْوَاجِبَاتِ؛ لِأَنَّهُمْ أَفْسَدُوا

الْعُقُولَ وَالْأَدْيَانَ عَلَىٰ خَلْقٍ مِنْ الْمَشَايِخِ، وَالْعُلَمَاءِ، وَالْمُلُوكِ، وَالْأُمَرَاءِ، وَهُمْ يَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا، وَيَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللهِ). اهـ

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

اللَّهُمَّ انْصُرْنَا عَلَى القَوْمِ الظَّالِمِينَ

المُقَدِّمَـةُ

الحَمْدُ للهِ رَبِّ العَالمِينَ، والصَّلاَةُ والسَّلاَمُ عَلَىٰ أَشْرَفِ الأَنْبيَاءِ والْمُرْسَلِينَ؛ نَبيِّنا محمد، وَعَلَىٰ آلهِ وَصَحْبِهِ أَجْمعينَ.

أَمَّا بَعْدُ:

فـإنَّ اللهَ سُـبْحَانَهُ وتَعَـالَىٰ بَعَـثَ رَسُـولَه محمـداً ﷺ بالهُـدىٰ ودِيـنِ الحَـقِّ؛ ﴿لِيُظْهِرَهُۥ عَلَى ٱلدِّينِ كُلِّهِۦ وَلَوْ كَرِهَ ٱلْمُشْرِكُونَ﴾ [التوبة: ٣٣]، فَبَلَّـغ الرِّسَـالة، وأدَّىٰ الأَمَانَة، ونَصَحَ الأُمَّة، وجَاهَدَ فِي اللهِ حَقَّ جِهَـادِهِ، فـأتَمَّ اللهُ بـهِ الـدِّين، وأَقَـامَ بـهِ الحُجَّة، وتَرَكَ أُمَّتَهُ عَلَىٰ الْمَحَجَّةِ البَيْضَاءِ، لَيلُهَا كَنَهَارِهَا، لا يَزِيغُ عَنْهَا إلاَّ هَالِكٌ، فبيَّن ﷺ لأُمتهِ أَحْكَامَ الدِّين كُلَّها، أُصُولاً وفُرُوعـًا، عَقِيدةً وشَرِيعَةً.

فعَنْ أَبِي ذَرٍّ رضي الله عنه قَالَ: «لَقَدْ تَرَكَنَا رَسُولُ اللهِ ﷺ، وَمَا طَـائِرٌ فِي السَّـمَاءِ يُقَلِّبُ جَنَاحَيْهِ، إِلا وَقَدْ أَوْجَدْنَا فِيهِ عِلْمًا». وَفِي رِوَايَةٍ: «مَا بَقِيَ شَيْءٌ يُقَرِّبُ مِنَ الْجَنَّةِ، وَيُبَاعِدُ مِنَ النَّارِ، إِلا وَقَدْ بُيِّنَ لَكُمْ».

أثرٌ حسنٌ

أَخْرجـهُ أَحمـدُ في «الْمُسْـند» (ج٥ ص١٥٣ و١٦٢)، والبَـزَّارُ في «الْمُسْـند» (٣٨٩٧)، وابنُ حِبَّانَ في «صَحيحِهِ» (٦٥)، والـدَّارَقُطْنِيُّ في «العِلَلِ» (ج٦ ص٢٩٠)، وفي «الأَفرادِ» (ج٢ ص٢٦٩-أطراف الغَرائب)، والطَّبَرَانِيُّ في «الْمُعْجم الكبير» (ج٢ ص١٥٥ و١٥٦)، ومحمـد بـنُ طـاهر في «الحُجَّـةِ» (ج٢ ص٥٧٦)، والطَّيَالِسِـيُّ في «الْمُسْند» (٤٧٩)، ووكيعٌ في «الزُّهد» (٥٢٢)، وابنُ سَعْدٍ في «الطَّبقات الكُبرىٰ» (ج٢ ص٣٥٤)، والذَّهَبِيُّ في «تَذْكرةِ الحُفَّاظ» (ج٣ ص٨٢٩).

وإسنادُهُ حسنٌ.

وَعَنِ العِرْبَـاضِ بنِ سَـارِيَةَ رضي الله عنه قَـالَ: قَـالَ رَسُـولُ اللهِ ﷺ: «قَـدْ تَـرَكْتُكُمْ عَلَـىٰ الْبَيْضَاءِ، لَيْلُهَا كَنَهَارِهَا، لَا يَزِيغُ عَنْهَا بَعْدِي إِلَّا هَالِكٌ».

حديثٌ حسنٌ

أَخْرجَـهُ ابـنُ مَاجَـه في «سُـننِهِ» (٤٣)، وأحمـدُ في «الْمُسْـند» (ج٤ ص١٢٦)، والحاكمُ في «الْمُسْتَدْرَكِ» (ج١ ص٩٦)، وفي «الْمَدْخلِ إلىٰ الصَّحيح» (ج١ ص٥٥)، والآجُرِّيُّ في «الشَّريعة» (ص٤٧)، والطَّبَرَانِيُّ في «الْمُعْجَـم الكبير» (ج١٨ ص٢٤٧)، وفي «مُسْند الشَّاميينَ» (٢٠١٧)، وابنُ أَبِي عَاصِمٍ في «السُّنَّةِ» (ج١ ص٢٧)، وابنُ عَبْدِ البَرِّ في «جامعِ بيانِ العِلْمِ» (ص٤٨٢)، والْمُخَلِّصُ في «سَبعةِ مَجالس من أماليهِ» (ج٤ ص١٦٤).

وإسنادهُ حسنٌ.

قلتُ: فاللهُ بَعَثَ محمداً ﷺ بالهُدَىٰ، ودينِ الحقِّ ليظهـرهُ عَلَـىٰ الـدِّين كلِّـهِ ولـو كَرِهَ الظَّالمونَ، بعثهُ بالحَنِيفيَّةِ السَّمحة، ليُخرجَ النَّاسَ مِـنَ الظُّلمـاتِ إِلَـىٰ النُّـورِ؛ مِـنْ

ظُلْمَةِ الشِّركِ، والبِدْعَةِ، والْمَعْصيَّةِ إِلَىٰ نُورِ التَّوحيدِ، والسُّنَّةِ، والطَّاعةِ، دَعَا النَّاسَ إِلَىٰ الْمَحجَّةِ البَيْضَاء، وإِلَىٰ السُّنَّةِ الغَراءِ حَتَّىٰ تَركَهُم وَمَا مِنْ خَيْرٍ؛ إِلاَّ دلَّهُم عَليْهِ، وَمَا مِنْ شَرٍّ؛ إلاَّ حذَّرَهُم منهُ.

ولِذَا تَلقاهَا أهلُ السُّنةِ والجَماعة بالقَبولِ والتَّسليمِ، فآمنُوا باللهِ عَلَىٰ مَا يليقُ بَهَذَا الدِّين، فكانَ هَذَا مِمَّا أَغَاظَ أعداءُ اللهِ في الخارجِ والدَّاخلِ، فصَارُوا يُفكرونَ في الطَّريقةِ الَّتي يَطعنونَ بِهَا فِي بُلدانِ الْمُسْلمِينَ، الَّتي هِيَ فَيها سببُ اجْتماعهِم وعِزَّتِهم، فَرأوا أنَّ الكَيْدَ للإسلامِ عَلَىٰ الحِيلةِ أَنْجع، فأظْهَرُوا حُبهُم للإسلامِ والْمُسلمِينَ في بُلدانِهم، لا رَغْبة في حُبِّهم، بلْ للكيدِ للمُسلمِينَ والإسْلامِ باسمِ الإسْلامِ، وسَلَكُوا لذَلِكَ طُرقًا شَتّىٰ، ومِنْ ذَلِكَ طعنهُم في نُصُوصِ الأُصُولِ والفُرُوعِ، بل زَعَمُوا كَذِبًا وزُوراً أنَّ العملَ بِهَا في هَذَا العَصْرِ لا يَصلحُ، فيعْملُونَ مِنْهَا مَا يَشاءونَ، ويتركونَ مَا يَشاءونَ؛ لذَلِكَ لَجَئُوا إِلَىٰ تَحْريفِ النُّصُوصِ وتَأْويلِهَا عَنْ مَعْناهَا الحَقِيقيّ بحُجَّةِ: «الرُّؤيةِ العَصْرِيَّةِ»؛ فَسَرت هذه الآفةُ في جَميعِ الفِرَقِ الضَّالة ﴿فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾ [البقرة: ٢٢٩].(١)

قلتُ: ولا يُضِلُّ إلاَّ مَنِ ارْتَكَبَ سَبَبَ الضَّلالةِ فاللهُ يُضِلُّهُ(٢): ﴿بَلِ ٱلظَّٰلِمُونَ فِي ضَلَٰلٖ مُّبِينٖ﴾ [لقمان: ١١].

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿فَلَمَّا زَاغُوٓاْ أَزَاغَ ٱللَّهُ قُلُوبَهُمۡ﴾ [الصّف:٥].

---

(١) وانظر: «الفِصَل في الْمِلَلِ والأهواءِ والنِّحل» لابنِ حَزْمٍ (ج٢ ص١٠٩).

(٢) وانظر: «شَرْحَ السُّنة» للشَّيْخ الفَوْزان (ص٤٤٦).

وَقَالَ تَعَالَىٰ: ﴿يَقُولُونَ بِأَلْسِنَتِهِم مَّا لَيْسَ فِي قُلُوبِهِمْ﴾[الفتح: ١١].

وقَالَ الإمَامُ البَرْبَهَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ في «السُّنَّةِ» (ص٣٨٢): (وَإِذَا سَمِعْتَ الرَّجُلَ يَطْعَنُ عَلَىٰ الآثَارِ، أَوْ يَرُدُّ الآثَار، أَوْ يُرِيدُ غَيْرَ الآثَارِ؛ فاتَّهِمْهُ عَلَىٰ الإسْلاَمِ، وَلاَ تَشُكَّ أَنَّهُ صَاحِبُ هَوًىٰ مُبْتَدِعٍ!). اهـ

وَقَالَ تَعَالَىٰ: ؛ عَنْ أَمْثَالِ الدَّكَاتِرَةِ: ﴿وَإِذَا دُعُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ لِيَحۡكُمَ بَيۡنَهُمۡ إِذَا فَرِيقٞ مِّنۡهُم مُّعۡرِضُونَ * وَإِن يَكُن لَّهُمُ ٱلۡحَقُّ يَأۡتُوٓاْ إِلَيۡهِ مُذۡعِنِينَ﴾ [النور: ٤٨ و٤٩].

قلتُ: فالدَّكَاتِرَةُ الجَهْلة: الْمِقْيَاسُ للحُقِّ عِنْدَهُم هُوَ مَا وَافَقَ أَهْوَاءَهُم، وَمَا خَالَفَ أَهْوَاءَهُم فَهُوَ باطِلٌ!، فَظَلَمُوا أَنْفسَهُم، فَهُمُ الظَّالِمونَ!.

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿لَٰكِنِ ٱلظَّٰلِمُونَ ٱلۡيَوۡمَ فِي ضَلَٰلٖ مُّبِينٖ﴾ [مريم: ٣٨].

وَقَالَ تَعَالَىٰ: ﴿هَلۡ يُهۡلَكُ إِلَّا ٱلۡقَوۡمُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾[الأنعام: ٤٧].

وَقَالَ تَعَالَىٰ: ﴿وَٱلظَّٰلِمُونَ مَا لَهُم مِّن وَلِيّٖ وَلَا نَصِيرٖ﴾ [الشورىٰ: ٨].

وَقَالَ تَعَالَىٰ: ﴿وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [آل عمران: ٥٧].

وَقَالَ تَعَالَىٰ: ﴿وَٱللَّهُ لَا يَهۡدِي ٱلۡقَوۡمَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [آل عمران: ٨٦].

وَقَالَ تَعَالَىٰ: ﴿بَل إِن يَعِدُ ٱلظَّٰلِمُونَ بَعۡضُهُم بَعۡضًا إِلَّا غُرُورٗا﴾ [فاطر: ٤٠].

وقَالَ الإمَامُ البَرْبَهَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ في «السُّنَّةِ» (ص٤٠٤): (وإِذَا ظَهَرَ لَكَ مِنْ الإنْسَانِ شَيْءٌ مِنَ البِدَعِ، فَاحْذَرْهُ؛ فَإِنَّ الَّذي أَخْفَىٰ عَنْكَ أَكْثَرُ مِمَّا أَظْهَرَ). اهـ

وَقَالَ الإمَامُ البَرْبَهَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ في «السُّنَّةِ» (ج٣ ص٧٧): (مِثْلُ أَصْحَابِ البِدَعِ مِثْلُ العَقَارِبِ، يَدْفِنُونَ رُؤُوسَهُم، وَأَبْدَانَهُم فِي التُّرَابِ، ويُخْرِجُونَ أَذْنَابَهُمْ، فَإِذَا تَمَكَّنُوا

لَدَغُوا، وكَذَلِكَ أَهْلُ البِدَعِ هُمْ مُخْتَفُونَ بَيْنَ النَّاسِ فَإِذَا تَمْكَّنُوا بَلَغُوا ما يُرِيدُونَ، النَّاسُ فِي خِدَاعٍ مُتَّصِلٍ!). اهـ

وَقَالَ شَيْخُ الإِسْلاَمِ ابنِ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الفَتَاوىٰ» (ج٩ ص٢٣٣): (وهَذِهِ الْأُمَّةُ لَمْ يَزَلْ فِيهَا مَنْ يَتَفَطَّنُ لِمَا فِي كَلَامِ أَهْلِ الْبَاطِلِ مِنْ الْبَاطِلِ وَيَرُدُّهُ، وَهُمْ لِمَا هَدَاهُمْ اللهُ بِهِ يَتَوَافَقُونَ فِي قَبُولِ الْحَقِّ، وَرَدِّ الْبَاطِلِ رَأْيًا، وَرِوَايَةً مِنْ غَيْرِ تَشَاعُرٍ وَلَا تَوَاطُؤٍ).اهـ

وقَالَ شَيْخُ الإِسْلاَمِ ابنِ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الفَتَاوىٰ» (ج٢٨ ص٢٣١): (وَمِثْلُ أَئِمَّةِ الْبِدَعِ مِنْ أَهْلِ الْمَقَالَاتِ الْمُخَالِفَةِ لِلْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، أَوْ الْعِبَادَاتِ الْمُخَالِفَةِ لِلْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ؛ فَإِنَّ بَيَانَ حَالِهِمْ، وَتَحْذِيرَ الْأُمَّةِ مِنْهُمْ وَاجِبٌ بِاتِّفَاقِ الْمُسْلِمِينَ). اهـ

وقَالَ الإِمَامُ أَبُو عَمْرٍو الدَّانِيُّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الرِّسالةِ الوَافيَةِ» (ص٢٨٨): (ومِنَ الوَاجِبِ عَلَىٰ السَّلاطِينَ، وَعَلَىٰ العُلَماءِ إنْكَارُ البِدَعِ والضَّلاَلَات، وإظْهارُ الحُجَج، وبَيانُ الدَّلاَئل مِنَ الكِتَابِ والسُّنَّةِ، وحُجَّةُ العَقْلِ، حَتَّىٰ يُقْطعَ عُذْرَهُم، وتُبطل شُبههُمْ، وتُمْويهَاتهُم). اهـ

قلتُ: ولمْ يزلْ عُلَماءُ الحديثِ يُنَافحونَ عَنِ السُّنَّةِ، ويردُونَ عَلَىٰ الْمُبْتدِعَةِ، لاَ يَضرُّهمْ مِنْ خَذَلهُم، ولاَ مَنْ خَذَّلهم، ولاَ مَنْ خَالفَهُم حَتَّىٰ يأتي أَمْرُ اللهِ تَعَالَىٰ، وَهُمْ كذَلِكَ.

قلتُ: وأهلُ الأَهْواءِ سَلَكُوا طُرُقًا شَتَّىٰ في الكَيْدِ، والخَدِيعَةِ، والْمَكْرِ في البُلْدانِ، والوَزَاراتِ، والإدَاراتِ، والْمَسَاجد، وغَيْرِ ذَلِكَ، لسيْطَرةِ عَليهَا، وثُمَّ تَنْفيذُ بَعْدَ ذَلِكَ قَوانينَهُم، ونَيْلُ مَآربهِمْ، وحُصولُ مَصَالحهِم، ونشرُ عُلومهُم الفَاسِدَةِ، وأَفْكارهُم

البَاطَلَةِ فِي بُلْدانِ الْمَسْلِمِينَ: ﴿فَٱنظُرۡ كَيۡفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [القصص: ٤٠] ﴿وَٱللَّهُ عَلِيمُۢ بِٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [التوبة: ٤٧].

فَعَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ﷺ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «الْمَكْرُ، وَالْخَدِيعَةُ، وَالْخِيَانَةُ فِي النَّارِ».

حديثٌ حسنٌ

أَخْرجَهُ الحَاكمُ فِي «الْمُسْتَدرك» (٩٠١٠) من طريق عَبْدِ اللهِ بْنِ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ، عَنْ سِنَانِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ﷺ به.

قلتُ: وهَذَا سَندَهُ حسنٌ، وقد حَسَّنهُ الشَّيْخُ الأَلْبَانِيُّ فِي «الصَّحيحة» (ج٣ ص٤٧).

وَعَنْ عَبْدِ اللهِ بنِ مَسْعُودٍ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «الْمَكْرُ، وَالْخِدَاعُ فِي النَّارِ».

حديثٌ حسنٌ

أَخْرجَهُ ابنُ حِبَّانَ فِي «صَحيحِهِ» (٥٦٧)، والطَّبَرانِيُّ فِي «الْمُعْجم الكبير» (١٢٠٣٤)، وفِي «الْمُعْجم الصَّغير» (ج١ ص٢٦١)، وأَبُو نُعَيْمٍ فِي «حِلْيةِ الأولياء» (ج٤ ص١٨٩)، والقُضَاعِيُّ فِي «مُسْند الشِّهابِ» (٣٥٣)، و(٢٥٤) مِنْ طُرُقٍ عن الفَضْل بنِ الحُبَابِ قَالَ: حدَّثنا عُثمانُ بنُ الهَيْثَم بنِ الجَهْم قَالَ: حَدَّثنا أَبِي عن عَاصِمِ بنِ أَبِي النَّجُود عن زَرِّ بن حُبَيْشٍ عن عَبْدِ اللهِ بنِ مَسْعُودٍ ﷺ به.

قلتُ: وهَذَا سَنَدَهُ لاَ بَأْسَ بِهِ من أَجْلِ الهَيْثَم بنِ جَهْم، رَوَىٰ عَنْهُ جَمْعٌ، وذَكَرَهُ

ابنُ حِبَّانَ في «الثِّقات» (ج٩ ص٢٣٥)، وقَالَ أَبُو حَاتِمٍ في «الجَرْحِ والتَّعْديل» (ج٩ ص٨٣): لَمْ أَرَ في حَديثِهِ مَكْرُوهًا.

والحديثُ حَسَّنهُ الشَّيْخُ الأَلْبَانِيُّ في «الصَّحيحة» (ج٣ ص٤٨).

وعَجَبٌ لا يَنْقَضِي مِنْ حَالِ قَوْمٍ ظَنُّوا الدَّاءَ دَوَاءً، والسَّرابَ مَاءً ... فَنَفخُوا في رَمَادٍ، وَأرادُوا حَجْبَ ضِيَاء الشَّمْسِ عَنْ الكَوْنِ بالأَكفِّ، والثِّيابِ ... أرادُوا عِلاَجَ الزُّكام فَأَحْدثُوا دَاءَ الجُذَام، وهَلْ هَذَا إلاَّ مِنْ تَنكُّسِ الفِطَر، واخْتلاَلِ العُقولِ ... فَلاَ للإِسْلاَمِ نَصَرُوا[1]، ولاَ لأَعْدَائهِ كَسَرُوا، بَلْ للإِسْلاَمِ كَسَرُوا، ولأَعْدَائهِ نَصُروا ... شَعِاراتٌ باسْمِ الإِسْلاَمِ تُرفعُ، وغَايات باسْمِ النَّصْرِ تُقْصَد، وأَنَّىٰ لَهُم ذَلِكَ، وَقَدْ خَالفُوا طَرِيقَ النَّصْرِ، بَلْ سَلَكُوا نَقِيضَهُ[2]، اللَّهُمَّ غُفْراً: ﴿وَكَذَٰلِكَ نَجۡزِي ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [الأعراف: ٤١]؛ ﴿وَكَذَٰلِكَ نَجۡزِي ٱلۡمُفۡتَرِينَ﴾ [الأعراف: ١٥٢].

قلتُ: فَحصُونُنا مِنَ الدَّكَاتِرَةِ الجَهْلةِ مُهدّدةٌ مِنْ دَاخِلهَا وخَارِجهَا، تَطَاولتْ رُؤُوسهُم، واشْرأبَّتْ أَعْناقُهمْ، ولبسُوا ثِيَابًا أَوْسَعَ منهُم، وتَشبَّعُوا بِمَا لَمْ يُعْطَوْا، فَرمُوا بُلدانَ الْمُسْلِمِينَ عَنْ قَوْسٍ وَاحد تارةً مِنَ الخَارِجِ، وتَارةً مِنَ الدَّاخلِ ... فالحَذَرُ الحَذَرُ: ﴿وَٱللَّهُ عَلِيمُۢ بِٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [التوبة: ٤٧].

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿وَلَا يَحِيقُ ٱلۡمَكۡرُ ٱلسَّيِّئُ إِلَّا بِأَهۡلِهِۦۚ﴾ [فاطر: ٤٣].

وَقَالَ تَعَالَىٰ: ﴿وَمَكۡرُ أُوْلَٰٓئِكَ هُوَ يَبُورُ﴾ [فاطر: ١٠].

---

(١) قلتُ: فإنَّ مَنْ رَامَ نَصْرَ الإِسْلاَمِ بغَيْرِ أُصُولهِ؛ فإنَّما يزيدُ الجُرْحَ ألمًا، اللَّهمَّ سلِّم سلِّم.

(٢) وانظر: «الفتاوىٰ» لابنِ تَيْمِيَّةَ (ج٦ ص٢٤٠).

وَقَالَ تَعَالَىٰ: ﴿فَأَمَّا ٱلزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَآءً وَأَمَّا مَا يَنفَعُ ٱلنَّاسَ فَيَمْكُثُ فِى ٱلْأَرْضِ كَذَٰلِكَ يَضْرِبُ ٱللَّهُ ٱلْأَمْثَالَ﴾[الرعد: ١٧].

وشَاهِدُ القَوْلِ: أنَّ مَذَاهِبَ أَهْلِ الأَهْواءِ جَرَّتْ عَلَىٰ أُمَّةِ الإِسْلاَمِ شَرّاً مُستطِيراً، وفَسَاداً عَقَائِدِيّاً وسُلُوكيّاً ... **فالخَوارِجُ** شَوَّهُوا التَّاريخَ باسْمِ الغَيْرَةِ، والدِّفَاعِ عَنِ دولةِ الإِسْلاَمِ ... **ونُفَاةُ الصِّفَاتِ** عَطَّلوا الآيَاتِ بزَعْمِ التَّنْزِيهِ، ونَفْيِ التَّشبيهِ ... **وغُلاَةُ الصُّوفيَّةِ** أَسْقَطُوا التَّكاليفَ عَنْ بَعْضِهِمْ، ورَفعُوا أَقْطابَهُم إِلَىٰ مَرْتبةٍ لا تَليقُ إِلاَّ بالرُّسلِ عَليهِمْ السَّلامُ مِنَ الثَّناءِ عَليهِمْ والتَّزكيةِ لهُمْ ... **وغُلاةُ الإِرْجَاءِ** جَرَّؤُوا النَّاس عَلَىٰ اقْتِحَامِ الْمَحارمِ بدَعْوَىٰ سِعَةِ مَغْفرةِ اللهِ تَعَالَىٰ ... وهَكَذَا[1]: ﴿فَٱنظُرْ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾[القصص: ٤٠].

قلتُ: فيجِبُ اسْتبانةِ سَبِيلِ الدَّكَاترةِ الْمُجْرمِينَ عَلَىٰ التَّفْصِيلِ: ﴿وَكَذَٰلِكَ نَجْزِى ٱلْمُجْرِمِينَ﴾[الأعراف: ٤٠].

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿وَكَذَٰلِكَ نُفَصِّلُ ٱلْءَايَٰتِ وَلِتَسْتَبِينَ سَبِيلُ ٱلْمُجْرِمِينَ﴾[الأنعام: ٥٥].

قَالَ الإِمَامُ ابنُ القَيِّمِ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الفَوَائِدِ» (ص١٠٨): (وكُلُّ مَا خَالفَ الرَّسُولَ ﷺ فَهُوَ من الْجَهْل، فَمَنْ لَمْ يَعْرفْ سَبِيلَ الْمُجْرمينَ، وَلم تَسْتَبِنْ لَهُ؛ أَوْشَكَ أَنْ يَظنَّ فِي بَعْضِ سَبِيلِهِمْ أَنَّهَا مِنْ سَبِيلِ الْمُؤمنِينَ، كَمَا وَقعَ فِي هَذِه الْأُمَّةِ مِنْ أُمُورٍ كَثِيرَةٍ فِي بَاب الِاعْتِقَادِ، وَالْعلمِ، وَالْعَمَلِ هِيَ مِنْ سَبِيلِ الْمُجْرمِينَ، وَالْكُفَّارِ، وأَعْدَاءِ الرُّسُلِ؛

---

(١) وانظر: «الفَتَاوَىٰ» لابنِ تَيْمِيَّةَ (ج١٢ ص٤٦٦).

أَدْخلَهَا مَنْ لَمْ يَعْرِفْ أَنَّهَا مِنْ سَبِيلِهِمْ فِي سَبِيلِ الْمُؤمنِينَ ودَعَا إِلَيْهَا، وكَفَّرَ مَنْ خَالَفَهَا، واسْتَحَلَّ مِنْهُ مَا حرَّمهُ اللهُ تَعَالَىٰ، وَرَسُولهُ ﷺ، كَمَا وَقعَ لأكْثَرِ أهلِ الْبِدَعِ مِنَ الْجَهْمِيَّةِ، والقَدَرِيَّةِ، والخَوَارِجِ، وَالرَّوَافِضِ، وأَشْباهِهِمْ مِمَّنِ ابْتَدَعَ بِدعَةً، وَدَعَا إِلَيْهَا، وَكَفَّرَ مَنْ خَالَفَهَا). اهـ

وقَالَ الإِمَامُ ابنُ القَيِّمِ رَحِمَهُ اللهُ في «الفَوَائِدِ» (ص٢٤٤): (وَهَـؤُلَاءِ لَابُدَّ أَنْ يَبتَدِعُوا فِي الدِّينِ مَعَ الْفُجُورِ فِي الْعَمَلِ[١]، فَيَجْتمِعَ لَهُم الْأَمْرَانِ؛ فَإِنَّ اتِّبَاعَ الْهَوَىٰ يُعْمِي عَيْنَ الْقَلْبِ، فَلَا يُمَيِّزُ بَيْنَ السُّنَّةِ والبِدْعَةِ، أَوْ يُنكِّسُهُ؛ فَيَرَىٰ الْبِدْعَةَ سُنَّةً، وَالسُّنَّةَ بِدْعَةً!؛ فَهَذِهِ آفَةُ الْعلمَاءِ[٢] إِذا آثَرُوا الدُّنْيَا، وَاتَّبعُوا الرِّيَاسَاتِ والشَّهَواتِ[٣]). اهـ

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿وَٱتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ ٱلَّذِىٓ ءَاتَيْنَٰهُ ءَايَٰتِنَا فَٱنسَلَخَ مِنْهَا فَأَتْبَعَهُ ٱلشَّيْطَٰنُ فَكَانَ مِنَ ٱلْغَاوِينَ * وَلَوْ شِئْنَا لَرَفَعْنَٰهُ بِهَا وَلَٰكِنَّهُۥٓ أَخْلَدَ إِلَى ٱلْأَرْضِ وَٱتَّبَعَ هَوَىٰهُ ۚ فَمَثَلُهُۥ كَمَثَلِ ٱلْكَلْبِ إِن تَحْمِلْ عَلَيْهِ يَلْهَث أَوْ تَتْرُكْهُ يَلْهَث ۚ﴾ [الأعراف: ١٧٥ و١٧٦].

وَقَالَ تَعَالَىٰ: ﴿كَذَٰلِكَ نَجْزِى ٱلْقَوْمَ ٱلْمُجْرِمِينَ﴾ [الأحقاف: ٢٥].

وَقَالَ تَعَالَىٰ: ﴿وَكَذَٰلِكَ نَجْزِى ٱلْمُجْرِمِينَ﴾ [الأعراف: ٤٠].

قلتُ: والخَوَارجُ في كُلِّ زَمانٍ ومَكَانٍ بينَهُم رَحِمٌ تَنْزَعُ بالشَّبَهِ، فقلُوبهُم مُتَشابهة، وألسِنتُهم مُتَشابهة، وأفعَالهمُ مُتَشابهة.[٤]

---

(١) هُؤلاءِ هُمْ: «الدَّكاتِرَة»!.

(٢) مثلُ: «الدَّكاترةِ»!؛ أَصْحاب الشَّهَادات!.

(٣) فهؤُلاَءِ مَثَلُ الدَّكاترةِ الَّذينَ يَعْملُونَ بِخِلاَفِ علمهم.

(٤) انظر: «مُناصحة الإمامِ وَهْبِ بنِ مُنبِّه لرجُلٍ تأثَرَ بمذَهْبِ الخَوارجِ» (ص٤).

وإِذَا تَأَمَّلْتَ مَا كَانَ يَطرحُهُ الخوارجُ آنذَاكَ، ورَأَيْتَ مَا يَطرحَهُ خَوارجُ هَذَا العَصْرِ حَضَرَ في ذِهْنِكَ **قَوْلُ اللهُ تُعَالَىٰ:** ﴿تَشَٰبَهَتْ قُلُوبُهُمْ ۗ قَدْ بَيَّنَّا ٱلْءَايَٰتِ لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ﴾ [البقرة: ١١٨].

قلتُ: لَذَا هَجَمُوا عَلَىٰ الْمُسْلِمِينَ بوسَائِل كَثِيرةٍ، وأَساليبٍ[1] مُتنوعَةٍ، وقوَّةٍ فِكْرِيَّةٍ سِياسيَّةٍ في كُلِّ اتِّجاهاتِهِمْ، فَقَدْ حَاولُوا أنْ ينقضُوا عُرَىٰ السُّنةِ عُرْوةً عُرْوةً، فأدخَلُوا التِّلبيسَاتِ عَلَىٰ الْمُسْلِمِينَ في القُرآنِ الكَرِيمِ، والسُّنَّةِ النَّبوِيَّةِ، وطَعَنُوا فِي الحُكَّامِ والعُلَمَاءِ وطَلَبةِ العِلْمِ ... وكَانَتْ أَعْظمُ طَعْنة طَعنُوا بِهَا أَهْلَ الإِسْلاَمِ، هِيَ طَعنةُ نَشْرِ الإِرْهابِ الفِكْرِيّ، والإِرْهَابِ الحَسيِّ في بِلاَدِ الْمُسْلِمِينَ.

قلتُ: والقُرْآنُ الكرِيمُ والسُّنَّةُ النَّبوِيةُ كَفِيلاَنِ بكَشْفِ، وفَضْحِ هَذَا الإِجْرام.

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿وَكَذَٰلِكَ نُفَصِّلُ ٱلْءَايَٰتِ وَلِتَسْتَبِينَ سَبِيلُ ٱلْمُجْرِمِينَ﴾[الأنعام: ٥٥].

وَقَالَ تَعَالَىٰ: ﴿كَذَٰلِكَ نَجْزِى ٱلْقَوْمَ ٱلْمُجْرِمِينَ﴾[الأحقاف: ٢٥].

وبَناءً عَلَىٰ هَذهِ الشُّبهِ الفَاسِدَةِ: تَعَرضَتْ نُصُوص الكِتَابِ والسُّنَّةِ لهجُومٍ وَاسِعٍ مِنَ الدَّكَاتِرَةِ بالرِّدِّ والتَّحرِيفِ، والتَّأْوِيلِ الفَاسِدِ الْمُؤدِي إِلىٰ تَعْطِيلِ أَحْكَامِ الدِّينِ جُمْلةً وتَفْصِيلاً بدَعْوَىٰ أَنَّها لاَ تَصلحُ للعَصْرِ، تَعَالَىٰ اللهِ عَمَّا يَقُولُ الظَّالمونَ عُلواً كَبِيراً.

ولِذَا عَزَمْتُ؛ مُسْتَعِينًا باللهِ، عَلَىٰ الكِتَابةِ في **هَذَا الصِّنفِ مِنَ النَّاسِ الْمُجْرِمِينَ رداً وتَفْنِيداً، وكَشْفًا لحَقِيقَةِ الدَّكَاتِرَةِ وَشَهَاداتِهِم** ودِفَاعًا عَنْ أَحْكَامِ الإِسْلاَمِ، وهَذَا مِنَ

---

(١) فَتأثرَ بهَذهِ الأَسَاليب الماكرَةِ مَنْ تَأثرَ ممَّن قَلَّ نَصيبُهُ مِنَ العِلْمِ والدِّينِ، فخدعَهُ زُهْد الخَوارج القُدماءِ، والجُدد وعِبَادتهم الْمُزيفة، وشدَّتهمُ في الدِّين الْمَزْعومةِ.

الإِسْلاَمِ.

قَالَ تَعَالَى: ﴿أَفَنَجْعَلُ ٱلْمُسْلِمِينَ كَٱلْمُجْرِمِينَ * مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ﴾[القلم: ٣٥ و٣٦].

وَمَا تَوْفِيقُنَا إِلاَّ باللهِ، عَلَيْه توكَّلْنَا، وَإِليهِ أَنَبْنَا، وإِلَيْهِ الْمَصِيرُ.

أبو عبد الرحمن الأثري

ونَعُوذُ باللهِ مِنْ أَهْلِ الأَهْوَاءِ

ذِكْرُ الدَّلِيلِ عَلَى ذَمِّ الشَّهَادَاتِ الأَكَادِيمِيّةِ فِي الشَّرِيعَةِ الْمُطَهّرَةِ

اعْلَمْ رَحِمَكَ اللهُ أَنَّ الشُّهْرَةَ بِالدُّكْتُوراه، وَالْماجِسْتِيرِ[١]، أَوْ بِالدَّعْوَةِ، أَوْ بِالْخَطَابَةِ لَا تَجْعَلُ الشَّخْصَ أَهْلًا لِلْفَتْوَىٰ، وَالتَّدْرِيسِ، وَالْمَشْيَخَةِ!، فَانْتَبِهْ.

فَلَا يُكْتَفَىٰ بِمَعْرِفَةِ الْمُفْتِي بِمُجَرَّدِ شُهْرتِهِ، وَتَصَدِّيهِ للفُتْيا، وَالْخَطَابَةِ فَوْقَ الْمَنَابِرِ، فَقَدْ يَتَصَدَّىٰ للفُتْيا، وَالْخَطَابَةِ مَنْ لَيْسَ أَهْلًا لَهَا، وَذَلِكَ لِغَلَبَةِ الْجَهْلِ فِي النَّاسِ، وَقَدْ يَتَوَاتَرُ بَيْنَ الْعَامَّةِ أَنَّه مُفْتٍ، أَوْ خَطِيبٌ، أَوْ دَاعِيَةٌ، وَهُوَ لَيْسَ كَذَلِكَ.[٢]

لِأَنَّ مِنْ وَسَائِلِ مَعْرِفَةِ الْمُفْتِي الشَّرْعِيِّ تَصَدِّيهِ للفُتْيا بِالْأدلَّةِ مِنْ الْكِتَابِ، وَالسُّنَّةِ، وَالْآثَارِ، وَشُهْرَتِهِ بَيْنَ النَّاسِ بِذَلِكَ عَنْ طَرِيقِ مُؤَلفَاتِهِ الْمُنْتَشِرَةِ فِي السُّنَّةِ

---

(١) لأنّ مُمكن أن يَأخذَ هذه الشَّهادة في فَتْرةٍ وجِيزةٍ، فهلْ في هذه الفَتْرةِ حَصَلَ علىٰ العلمِ الشّرعي الّذي بهِ يَستطيع أنْ يُفْتي النَّاس طبعاً (لا)... عِلْماً بأنَّ البعضَ يدفعُ أَموالاً لِيَحْصل علىٰ الشَّهادةِ... ولذَلِكَ أكثر أصحابُ هذه الشِّهادات جهالٌ في دينِ اللهِ تَعَالىٰ ليسُوا أهلاً للفَتْوىٰ، بل مُمكن يأخذ هذه الشَّهادة أَتفه النَّاس، اللَّهمّ سَلِّم سَلِّم.

انظر: «ماذا ينقمونَ مِنَ الشَّيْخِ الألبانيِّ» (ص٦).

(٢) وانظر: «صِفَة الفتوىٰ» لابنِ حَمْدان (ص٨٦)، و«أَدب الْمُفْتي» لابنِ الصَّلَاح (ص٨٥).

وَالْمَنْهَجِ، وَشُرُوحِهِ لِلسُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ فِي التَّوْحِيدِ، وَالْعَقِيدَةِ، وَالْفِقْهِ، وَالْحَدِيثِ، وَالتَّفْسِيرِ، وَأُصولِ الْفِقْهِ، وَالْقَوَاعِدِ الْفِقْهِيَّةِ وَغَيْرِ ذَلِكَ عَنْ طَرِيقِ الْأَشْرِطَةِ، وَشَهَادَةِ عُلَمَاءِ السُّنَّةِ لَهُ بِالْعِلْمِ الشَّرْعِيِّ الْمُؤْصل بِالْأدلّةِ مِنْ الْكِتَابِ، وَالسُّنَّةِ، وَالْآثَارِ.

قُلْتُ: وشَهِدَ شَاهِدٌ مِنْ أَهْلِهَا!، واللهُ الْمُستعان.

قَالَ الدُّكْتورُ ! سَمِيرُ اسْتِيتِية فِي مَقَالٍ لَهُ حِينَ كَانَ تِلْميذًا !! فِي جَامِعَةِ مِيشغَان الْأَمْرِيكِيَّةِ !!! نَشَرَتْهُ جَرِيدَةُ اللِّوَاءِ الْأُرْدُنِيَّةِ بِتَارِيخِ ١٤ / ٩ / ١٩٨٣، كَانَ مِمَّا قَالَ فِيهِ: (كَلِمَةُ دَكَاتِرَة جَمْعُ تَكْسِير لِمُفْرِدٍ مَجْهُولِ الْحَقِيقَةِ وَالْهَوِيَّةِ، فَارِغٌ مِنْ كُلِّ مَضْمُونٍ، إلا مَضْمُون وَاحِد؛[كَذَا قَالَ، وَهُوَ خَطَأٌ ظَاهِرٌ، صَوَابُهُ: مَضْمُونًا وَاحِدًا]؛ وَهُوَ أَنَّ الدُّكْتوراه **قَدْ يَحْصُلُ عَلَيهَا الْعَالِمُ، وَالْجَاهِلُ**[1] **سَواء بِسَواء!!!**). اهـ

قُلْتُ: وَلِذَلِكَ يَجِبُ عَلَىٰ الْمُستَفتي أَنْ يَبْحَث، وَيَسْأَل حَتَّىٰ يَعْرُفَ صَلاَحِيَّةَ مَنْ يَسْتَفْتِيهِ للفُتْيا إِذَا لَمْ يَكُنْ قَدْ عَرَفَهُ مِنْ قَبْل.[2]

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿فَسْـَٔلُوٓاْ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾[النحل:٤٣].

قُلْتُ: لِأَنَّ الْفَتْوَىٰ شَأْنُهَا عَظِيمٌ، وَخَطَرُهَا جَسِيمٌ، فَهِيَ تَوْقِيعٌ عَنِ اللهِ تَعَالَىٰ، وَدُخُولٌ بَيْنَ اللهِ تَعَالَىٰ وَبَيْنَ خَلْقِهِ، وَالْقَائِمُ بِهَا مُعَرَّضٌ لِلْخَطَأِ، فَعَلَيهِ أَخْذُ الْحِيطَةَ وَالْحَذَرَ، وَعَدَمُ الْإِقْدَامِ عَلَيهَا إلا بَعْدَ التَّأَهُّلِ لَهَا مَعَ شَدَّةِ الْمُرَاقَبَةِ لله تَعَالَىٰ، وَمُلاَزَمَةِ

---

(١) قلتُ: وكَم جَاهلٍ حَصَلَ عَلَىٰ مَا يُسمّىٰ بـ«الدُّكْتوراه» و«الماجستير»، ويُنصب بها قَاضِيًا، أو خَطِيبًا، أو مُدرِسًا أَو مُدِيراً في الجامعةِ، أو الْمَدرَسةِ، أو غَيْرِ ذَلِكَ!!! واللهُ الْمُستعانُ.

(٢) ولذَلِكَ يَجِبُ علىٰ الْمُسلِمِينَ العَمَل عَلىٰ تَوْفيرِ العَددِ الكافي مِنَ الْمُؤهلينَ للفُتْيا، واتِّخاذ الوَسَائل، وتَهيئة السُبل الْمُوصلة إلىٰ ذَلِكَ للفَائدةِ في الدُّنيا والآخِرَةِ.

التَّقْوىٰ وَالْوَرَعِ، وَأَهْلِ الْعِلْمِ الرَّبَّانِيِّينَ، وَلَا يَلْزَمُ الْعَبْدُ فِي ذَلِكَ أَهْلَ الشَّهَادَاتِ اللَّاكَادِيمِيَّةِ الْجَهَلَةِ، وَاللهُ الْمُسْتَعَانُ.

قَالَ الْعَلَّامَةُ ابْنُ بَازَ رَحِمَهُ اللهُ؛ وَهُوَ يَتَكَلَّمُ عَنْ أَهَمِّيَّةِ الْاِعْتِقَادِ الصَّحِيحِ لِطَلَبَةِ الْجَامِعَاتِ الْإِسْلَامِيَّةِ: (فَالنَّاسُ تَسَاهَلُوا فِي هَذَا الْأَمْرِ!، **فَصَارُوا قُضَاةً، وَمُدَرِّسِينَ، وَهُمْ لَا يَعْرِفُونَ الْعَقِيدَةَ السَّلَفِيَّةَ!، وَلَا يَعْرِفُونَ الْعَقِيدَةَ الصَّحِيحَةَ!**، فَتَعَلُّمِ الْأَصْلَ عِلْمَ الْعَقِيدَةَ، وَلَكِنْ تَهَاوَنُوا بِإِعْطَائِهِ حَقَّهُ، وَالدِّرَاسَةِ، وَالتَّمْحِيصِ... **فَصَارُوا دَكَاتِرَةً وَهُمْ صِفْرٌ فِي الْعَقِيدَةِ!**، فَدَكَاتِرَةٌ حَصَلُوا عَلَىٰ الشَّهَادَةِ الْعَالِيَّةِ، وَالْمَاجِسْتِيرِ، وَالدُّكْتوراه وَهُمْ صِفْرٌ فِي الْعَقِيدَةِ ! **لَا يَعْرِفُونَ شَيْئًا فِي الْعَقِيدَةِ!، الْعَقِيدَةُ فِي جَاهِلِيَّةٍ!**، حَتَّىٰ سَأَلُوا الْأموات!... لِأَنَّهُمْ مَا دَرَسُوا الْعَقِيدَةَ كَمَا يَنْبَغِي، الَّذِينَ أَخَذُوا عَنْهُمْ كَذَلِكَ... فَكَانُوا صِفْرًا فِي هَذَا الْبَابِ!).[1] اهـ

وَقَالَ شَيْخُنَا الْعَلَّامَةُ ابْنُ عُثَيْمِينَ رَحِمَهُ اللهُ فِي «شَرْحِ رِيَاضِ الصَّالِحِين» (ج٣ ص٤٤٢)؛ وَهُوَ يَذُمُّ الدَّكَاتِرَةَ فِي الدِّينِ: (الَّذِي يَتَعَلَّمُ شَرِيعَةَ اللهِ عَزَّوَجَلَّ وَمَا يُسَانِدُهَا، فَهَذَا عِلْمٌ لَا يَبْتَغِي بِهِ إلا وَجْه اللهِ، **إِذَا أَرَادَ بِهِ الدُّنْيا فَإِنَّهُ لاَ يَجِدُ رِيحَ الْجَنَّةِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ**، وَهَذَا وَعِيدٌ شَدِيدٌ وَالْعِيَاذُ بِاللهِ، يَدِلُّ عَلَىٰ أَنَّ **مَنْ قَصَدَ بِتَعَلُّمِ الشَّرْعِ شَيْئًا مِنْ أُمُورِ الدُّنْيا؛ فَإِنَّهُ قَدْ أَتَىٰ كَبِيرَةً مِنْ كَبَائِرِ الذُّنُوبِ**، وَلَا يُبارك لَهُ فِي عِلْمِهِ، يَعْنِي مَثَلاً، قَالَ: أُرِيدُ أَنْ أَتعلَّمَ مِنْ أَجْلِ أَنْ أَصْرِفَ وُجوهَ النّاسِ إِلَيَّ، حَتّىٰ يَحْترمُونِي ويُعظمُونِي،

---

(١) المرجع: «التَّواصل المرئي»؛ بَصْوتِ الشَّيْخِ ابنِ بَازٍ رَحِمَهُ اللهُ، في سَنة: «١٤٣٥هـ»، وهو يَنْصحُ طلبةَ الجامعاتِ الإسلاميةِ في تَعلُّمِ العَقيدةِ الصَّحيحةِ.

أُرِيدُ أَنْ أَتعلَّمَ حَتّىٰ أَكُون مُدَرِّسًا فآخِذ رَاتِبًا، ومَا أَشْبَهُ ذَلِكَ، هَذَا والعيأذ باللهِ لاَ يَجِدُ رِيحَ الجَنَّةِ يَوْمَ القِيامةِ، وقَدْ أَشْكَلَ عَلَىٰ هذَا، أَوْ قَدْ رَوع هـذَا بَعضُ الَّذِينَ يَقرءُونَ في الْمَدَارِسِ النِّظَامِيَّةِ كَالْمَعَاهِدِ، والكُلّياتِ مِنْ أَجْلِ أَنْ يُنَالُوا الشَّهَادَة، فَيُقَالُ: نَيْلُ الشَّهَادَةَ ليسَ للدُّنْيا وَحْدُهَا قَدْ يَكُونُ لِلدُّنْيا وَحْدُهَا، وَقِدْ يَكُونُ للآخِرَةِ، فإذَا قَالَ الطَّالِبُ: أَنَا أَطْلُبُ العِلْمَ لِأُنَالَ الشَّهَادَةَ حَتَّىٰ أَتمكَّنَ مِنْ وَظائِفِ التَّدْرِيسِ، وَأَنْفَعَ النَّاسَ بِذَلِكَ، أَوْ حَتَّىٰ أَكُونَ مُدِيرًا في دَائِرَةٍ أُوجِّهُ مَنْ فِيهَا إِلَىٰ الَخيْرِ فَهَذَا خَيْرٌ، وَنِيَّةٌ طَيبَةٌ، وَلَا فِيهَا إِثْمٌ، وَلَا حَرَجٌ.

وَذَلِكَ أَنَّهُ مَعَ الْأَسَفِ في الوَقْتِ الْحاضِرِ صَارَ الْمِقْيَاسُ في كَفَاءةِ النَّاسِ هَذِهِ الشَّهَادَاتِ، مَعَكَ شَهَادَةٌ تُوظَف، وَتُوَلَّي قِيادةً علَىٰ حَسَبِ هَذِهِ الشَّهَادَةِ، مُمكِّن يَأْتي إنْسانٌ يَحمل شَهادةَ دُكْتُوراه فيُولَّىٰ التَّدْريس في الكُلّياتِ والجَامعاتِ، وَهُوَ مِنْ أَجْهَلِ النَّاسِ لَوْ جاءَ طَالبٌ فِي الثَّانويَّةِ العَامَّةِ لكَانَ خَيْراً مِنْهُ، وهـذَا مُشاهَدٌ، يوُجدُ الآن مَنْ يَحْملُ شَهادَة دُكْتُوراه لكنَّهُ لا يَعْرِفُ مِنَ العِلْمِ شَيْئًا أبداً، إمَّا أَنَّهُ نَجَحَ بغشٍّ، أَوْ نَجَحَ نَجَاحًا سَطحِيًا لم يَرْسخِ العِلْمِ في ذِهْنِهِ لكِنْ يُوظف؛ لأنَّ معَهُ شَهادة دُكْتُوراه، يَأْتي إنْسانٌ طالبُ عِلْمٍ جَيِّدٌ هُوَ خَيْرٌ للنَّاسِ وخَيْرٌ لنفسهِ مِنْ هذَا الدُّكْتور أَلف مَرةً لَكِنْ لَا يُوفقُ، لا يُدَرِّسُ في الكُلّياتِ، لمَاذَا؟ لأَنَّهُ لا يَحْمِلُ شَهادةَ دُكْتُوراه. فنَظَرًا لأنَّ الأَحْوالَ تَغَيَّرَتْ وانْقَلبَتْ إلىٰ هَذِه المآلِ... الْمُهم: احْذَر أَخِي طَالِبُ العِلْمِ، احْذَر مِنَ النِّيَّاتِ السِّيِّئَةِ، العلمُ الشَّرعي أَعَزُّ، وأَرْفَعُ، وأَعْلَىٰ مِنْ أَنْ تُرِيدَ بِهِ عَرَضًا مِنَ الدُّنيا، عَرَضُ الدُّنْيَا مَا الَّذِي تَنْتَفع بِهِ، آخِرُ أَمْرِهِ أنْ يَكُونَ فِي مَحَلِّ القَاذُورَاتِ). اهـ

قلتُ: فاخْتِيَارُ الأَمْثَلَ فالأَمْثَل، والأَعْلَمَ فالأَعْلَمَ للمَنَاصِبِ الدِّينّية، لَا الأَجْهَلُ،

فالأَجْهَل، وإنّ كانَ يَحْمِلُ شَهادَةَ الدُّكْتُوراه، أَو شَهادَةَ الماجستِير، واللهُ الْمُستعانُ.

قَالَ شَيْخُ الإِسْلَامِ ابنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «السِّياسةِ الشَّرْعِيَّةِ» (ص٣٩): (إذا عُرِفَ هَذَا، فَليسَ عَلَيْهِ أَنْ يَسْتَعْمِلَ إِلَّا أَصْلَحَ الْمَوْجُودَ، وَقَدْ لَا يكونُ فِي مَوْجُودِهِ مِنْ هُوَ أَصْلحُ لِتِلْكَ الْوِلَايَةِ، فَيَخْتَارُ الْأَمْثَلَ فَالْأَمْثَلَ فِي كُلِّ مَنْصَبٍ بحَسبِهِ، وَإِذَا فَعَلَ ذَلِكَ بَعْدَ الِاجْتِهَادِ التَّامِّ، وَأَخْذِهِ لِلْوِلَايَةِ بِحَقِّهَا، فَقَدْ أَدَّىٰ الْأَمَانَةَ، وَقَامَ بِالْوَاجِبِ فِي هَذَا، وَصَارَ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ مِنْ أَئِمَّةِ العَدْلِ، وَالْمُقْسطِينَ عِنْدَ اللهِ؛ وَإِنْ اخْتَلَّ بَعْضُ الْأُمُورِ بِسَبَبٍ مِنْ غَيْرِهِ، إِذَا لَمْ يُمْكِنْ إِلَّا ذَلِكَ، **فَإِنَّ اللهَ يَقُولُ**: ﴿فَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ مَا ٱسْتَطَعْتُمْ﴾ [التغابن:١٦]. اهـ

قَالَ شَيْخُنَا الْعَلَّامَةُ ابْنُ عُثَيْمِينَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «تَعْلِيقِهِ عَلَىٰ السِّيَاسَةِ الشَّرْعِيَّةِ» (ص٣٩): (هَذَا مَنْ شَيْخِ الْإِسْلَامِ رَحِمَهُ اللَّهُ اِسْتِثْنَاءٌ مِمَّا سَبَقَ. وَهُوَ أَنَّ الوالِيَ الخَلِيفَةَ أَوِ السُّلْطَانِ **الأَعْظَمِ قَدْ يَكُونُ حَرِيصًا عَلَىٰ تَوْلِيَةِ مَنْ كَانَ أَهْلًا للوِلَايَةِ، لَكِنْ لَيْسَ عِنْدَهُ إِلَّا أُنَاسٌ لَيْسُوا أَهْلًا للوِلَايَةِ، عَلَىٰ الوَجْهِ الأَكْمَلِ**، فَمَاذَا يَصْنَعُ؟ هَلْ يَدَعُ النَّاسَ بَلَا أُمَراءٍ، بلَا أُمَناءٍ، بلَا عُرَفَاءٍ؟.

الجواب: لَا، لَا يُمْكِن. لَكِنّ يُولي الأَصْلَح فالأَصْلَحَ؛ لقَوْلِ اللهِ تَعَالَىٰ: ﴿فَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ مَا ٱسْتَطَعْتُمْ﴾[التغابن:١٦]، وَحِينَئِذٍ يَكُون التَّقْصِير مِنْ غَيْرِهِ، ولَكِن مَعَ ذَلِكَ إِذَا وَلَّىٰ مَنْ لَيْسَ عَلَىٰ الوَجْهِ التَّامّ؛ فَعَلَيْهِ أَنْ يُراقِبَهُ، وأَنْ يَنصحَهُ، وأنْ يُوجهَهُ التَّوجيه السَّليم، لَا أَنْ يُوليَهُ ويتركَهُ؛ لأَنَّه لَيْسَ أَهْلًا، وإنَّما نُصِّبَ للضَّرورَةِ، فَلَوْ قِيلَ – مِثَلًا – ما هُوَ الأَصْلَحُ إِذَا لَمْ نَجِدْ مَنْ تَتوافر فيهِ القوَّة، والأَمَانة علىٰ الوَجْهِ الأَكْمَل؟

فَنقُولُ: يُخْتَارُ الْأَصْلَحَ فَالْأَصْلَحَ. وَإِذَا اِخْتَارَ الْأَصْلَحَ – مَثَلًا – فِي وَقْتِهِ، وَحَسْبَ وَاقِعِ النَّاسِ، وَتَبَيَّنَ أَنَّه غيرُ صَالِحٍ، وَجَبَ أَنْ يُعْدِلَ عَنْهُ. فَلَوْ وَظَّفَ إِنْسَانًا قَدْ أَخَذَ مَرْتَبَةَ «الدُّكْتُوراه» – مَثَلًا – عَلَىٰ أَنَّه أَخَذَ «الدُّكْتُوراه» فِي الْفِقْهِ، ثُمَّ وَلاّهُ الْقَضَاءَ، وَتَبَيَّنَ أَنَّهُ يُضْرِبُ سَلْمَىٰ بَأْجَا – (جَبَلَيْنِ مُتَبَاعِدَيْنِ) لَكِنَّ يَضْرِبُ بِهِمَا الْمَثَلُ – وَلَيْسَ عِنْدَه مِنْ الْفِقْهِ مَا يُؤَهِّلُهُ لِهَذَا الْمَنْصِبِ، فَنَقُولُ: إِنَّ مَرْتَبَتَهُ الْعِلْمِيَّةِ – الَّتِي قَدْ يَكُونُ أَخْذَهَا بغشٍّ – لَا تُبَرِّرُ بَقَاءَهُ فِي وِلَايَةِ الْحُكْمِ بَيْنَ النَّاسِ أَبَدًا بَلْ يَجِبُ أَنْ يُزَالَ. وَلَيْسَتْ الْمَرَاتِبُ الْوَضْعِيَّةِ لِلشَّهَادَاتِ الْحاضِرَةِ هِيَ الَّتِي يُقَاسُ بِهَا الرَّجلَ وَحْدهَا. فَكَم مِنْ إِنْسانٍ لَيْسَ عندَهُ هَذِهِ الشَّهَادَة، وَلَوْ وَقَفَ مَعَ هَذَا الَّذِي هِي عندَهُ، لَمْ يَقِفْ أَمَامَهُ، وَلَعَجَزَ حَاملُ هَذِهِ الشَّهَادَة أَنْ يُقابلَ هَذَا الَّذِي لَيْسَ عندَهُ شهَادة، لكَنَّهُ جَيِّدٌ فِي الْفِقْهِ، وَهَذَا شَيْءٌ مُشَاهَدٌ.

فالحَاصِلُ: أَنَّ الوَاجبَ أَنْ نُوليَّ الأَمْرَ مَنْ هُوَ أهلُه بالْمَعْنىٰ الحَقِيقِي، لا بالْمَراتبِ الوَضْعِيَّة وَحْدها.

لَكِنْ قدْ يقولُ السَّلطانُ مَثَلًا أو وليّ الأَمْرِ الكَبِيرِ: أَنَا لَا أَسْتطِيعُ أَنْ أَفْحَص النَّاسَ وأَسْتَبْرِأَهُم كُلَّهُم، فهَذه الشَّهاداتُ تُعِينُنِي.

فنقُولُ: أَنْتَ مَعْذُورٌ، وهذَا مَا تَقْدرُ عَليهِ. لَكِن إِذاَ تَبيَّنَ لَكَ أنّ هذَا لَيْسَ بأَهْلٍ، فالواجبُ عَلَيْكَ إِزَالَته، حَتّىٰ لَوْ احْتَجَّ عَلَيْكَ وَقَالَ: أَنَا عِنْدِي شَهادةٌ مِنْ عِشْرِينَ سَنَة، نقولُ: وَلَوْ كَانَ. مَا دَامَ قَدْ تَبَيَّنَ فَشَلكَ؛ فَلَا يَجُوزُ أَنْ نُوليكَ أُمورَ الْمُسلمِينَ، لَا فِي القَضَاءِ، وَلَا فِي الْتَّدْرِيسِ، وَلَا فِي غَيْرِ هَذَا). اهـ

قلتُ: فدعوةُ الجاهلِ الْمُفتون؛ كَمَا هوَ ظاهرٌ حَماسيَّة، لا عِلميّة.[١]

قَالَ الإِمَامُ مُصْعَبُ بْنُ سَعْدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ: (لا تُجَالِسْ مَفْتُونًا، فَإِنَّهُ لَنْ يُخْطِئَكَ مِنْهُ إِحْدَى اثْنَتَيْنِ، إِمَّا أَنْ يَفْتِنَكَ فَتُتَابِعُهُ، وَإِمَّا أَنْ يُؤْذِيَكَ قَبْلَ أَنْ تُفَارِقَهُ).[٢]

وَقَالَ العَلَّامةُ الشَّيْخ صالحٌ الفَوْزان حفظه الله في «الأجوبةِ المُفيدة» (ص٧٩):

(الحَماسُ للدَّعوةِ طيبٌ، لكن لا يجوزُ له أن يُباشرَ الدُّخول في الدَّعوةِ إلَّا بعدَ أن يَتَعَلَّمَ... **فالجاهلُ لا يَصلح للدَّعوةِ**، ولابدَّ أن يكُونَ عندَهُ عِلْمٌ... أَمَّا مُجردُ الحَماس، أو مُجردُ الْمَحبة للدَّعوةِ، ثُمَّ يُباشر الدَّعوة، هذا في الحَقيقةِ يُفسِدُ أكثرَ مِمَّا يُصْلِحُ، وَقَد يَقع في مَشاكلٍ، ويُوقع النَّاس في مَشاكلٍ، فهذا يكفيهِ أن يُرغبَ في الخَيْرِ، ويُؤجر عليهِ إنْ شاءَ اللهُ، ولكن إن كانَ يُريدُ الدُّخول في مَجالِ الدَّعوةِ فليتعلم أَوَّلاً... مَا كُلُّ واحدٍ يَصلح للدَّعوةِ، ومَا كُلُّ مُتحمسٍ يَصْلح للدَّعوةِ، التَّحمس مَعَ الجَهْلِ يضرُّ، ولَا يَنفعُ). اهـ

وَقَالَ الحَافِظُ الذَّهَبِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «السِّير» (ج١١ ص٣٢١): (الجاهلُ لَا يَعلم رُتبة نَفْسِهِ، فكيفَ يَعرفُ رُتبة غيرِه). اهـ

---

(١) ولذَلِكَ وإلىٰ الآن لم يُخرجُوا - يعني: دُعاة الجهل - طَالبَ علمٍ من أهلِ التَّمكُنِ يرجع النَّاسُ إليهِ حَقيقة في العِلْمِ.

قلتُ: لأنَّ فاقدَ الشّيء لا يُعطيهِ.

(٢) أثرٌ حسنٌ.

أخرجه ابنُ بَطَّةَ في «الإبانةِ الكُبرىٰ» (ج٢ ص٤٤٢). بإسنادٍ حسن.

وقَالَ الإِمَامُ أَبُو دَوادَ رَحِمَهُ اللَّهُ: «الشَّهْوَةُ الخَفِيَّةُ حُبُّ الرِّئَاسَةِ».

أثرٌ صحيحٌ

أخرجه الطُّيُوريُّ في «الطُّيُوريّاتِ» (٣٥٥)، والخطيبُ البَغْداديّ في «تاريخِ بغداد» (ج٩ ص٥٨) من طريقِ عُبَيْدِ اللهِ بنِ عَبْد الرَّحْمَنِ الزُّهْري قال: سمعتُ أبَا بكر بنَ أَبِي دَوادَ يقول: سَمِعْتُ أَبِي بِهِ.

قلت: وهذا سندهُ صحيحٌ.

وَقَالَ الحَافِظُ ابنُ حَجَرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «فتح الباري» (ج٨ ص٥١٢): (الْقَوْلُ فِيمَا لَا يُعْلَمُ قِسْمٌ مِنَ التَّكَلُّفِ). اهـ

وَقَالَ العَلَّامَةُ الصَّنْعَانِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «إِرْشَاد النُّقاد» (ص١٤٨): (وَالْعلمُ لَا يَكُونُ إِلَّا عَنْ دَلِيلٍ). اهـ

وَقَالَ الإِمَامُ ابنُ بَطَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «إِبْطَال الحِيَلِ» (ص٦٦): (إِنَّ أَكْثَرَ الْمُفْتِينَ فِي زَمَانِنَا هَذَا مَجَانِينُ). اهـ

قَالَ الأَثَرِيُّ: يَرْحمُ اللهُ ابنَ بَطَّةَ كَيْفَ لَوْ أَدْرَكَ زَمَانَنَا؟!.

قلتُ: وبالفَعْلِ أَنَّ هَؤُلَاءِ دَرَّسُوا، وخَطَبُوا، وَأَفْتَوْا؛ لَكِنْ أَيْنَ العَلَاجُ؟!.

قَالَ الدُّكْتُورُ نَاصِرٍ العَقْلُ فِي «الأَهْواء والفِرَقِ والبِدَعِ» (ج٢ ص١٢٢): (وَمِنْ ذَلِكَ فِي نَظَرِي مَا يَحْدُثُ فِي عَصْرِنَا فِي الْآوِنَةِ الْأَخِيرَةِ مِنْ تَوْجِهِ كُلُّ مَنْ هَبَّ وَدَبَّ إِلَىٰ الدِّرَاسَاتِ الشَّرْعِيَّةِ، دُونَ تَمْيِيزٍ بَيْنَ مَنْ لَدَيه الْأَهْلِيَّةَ وَمَنْ لَيْسَ لَدَيهِ، وَالسَّبَبُ طَلَبُ الْعِلْمِ لِلْوَظَائِفِ، وَإِنْ كَانَ الْإِقْبالُ عَلَىٰ طِلَبِ الْعِلْمِ الشَّرْعِيِّ بِحَدِّ ذَاتِهِ أَمْرٌ

طَيـبٌ، وَمَحْمُـودٌ وَيُبَشِّـرُ بِخَيْـرٍ، لَكِـنَّ دَخْلَـهُ مَـا ذكرتُـهُ مَـنْ تَعَلُّـمِ الرِّعَـاعِ، وَالسَّـفَلَةِ أَحْيَانًا).اهـ

وَقَالَ الـدُّكْتُورُ نَاصـرٍ العَقْـلُ فِي «الفِقْـهِ فِي الـدِّينِ» (ص١٠٣): (إِنَّ بَعْضَ النَّاسِ بِمُجَـرَّدِ أَنْ تَتَـوَفَّرَ لَدَيـهِ الْأَشْـرِطَةَ وَالْكُتُـبَ، يَنْقَطِـعُ عَـنْ حِلَـقِ الـذِّكْرِ، وَعَـنْ دُرُوسِ الْمَشَايِخِ وَيَقُولُ: أَنَا بِحَمْدِ اللهِ أَتَلَقَّىٰ الْعِلْمَ بِالشَّرِيطِ بِالسَّيَّارَةِ أَوْ الْبَيْتِ، وَأَتَلَقَّىٰ الْعِلْـمَ عَنِ الْإِذَاعَةِ وَعَنْ طَرِيقِ الْجَرَائِدِ، وَالْمَجَلَّاتِ الَّتِي فِيهَـا شِـيءٌ مَـنِ الْعِلْـمِ الشَّـرْعِي... وَلَيْسَ هُنَاكَ حاجَةٌ لِأَنْ أَتَكَبَّدَ الْمَشَاقَّ، وَأَجْلِسُ عَلَىٰ رُكَبِ الْعُلَمَاءِ.

وَهَذَا قَوْلٌ خَطِيرٌ، بَلْ إِذَا اِسْتَمَرَّ النَّاسُ عَلَىٰ هَذَا فَسَيَخْرُجُ جِيلٌ مُتعالِمٌ، لَا عندَهُ عِلْمٌ وَلَا عندَهُ فِقْهٌ، بَـلْ لَا يَفْقَـهُ مِـنَ الـدِّينِ إِلَّا مَـا تَهْـوَاهُ نَفْسُـهُ، وَقَـدْ اِسْـتَغْنَىٰ كَثِيرٌ مِـنَ الْمُثَقَّفِينَ، وَالشَّبابِ بِهَـذِهِ الْوَسَـائِلِ عَـنِ الْمَشَـايِخِ فَوَقَـعَ الْمَحْـذُورُ، فَصَـارَّتْ نَظْرَتُهُمْ لِلْمَشَـايِخِ قَاصِـرَةٌ، يَتَّهِمُـونَ الْمَشَـايِخَ بِالْقُصُـورِ وَالتَّقْصِـيرِ، وَيَتَّهِمُـونَهُمْ بِعَـدَمِ إِدْرَاكِ الْوَاقِعِ، وَيَتَّهِمُـونَ الْمَشَـايِخَ بـأَنَّهُم يُجَـامِلُونَ وَيُـدَاهِنُونَ... مَـنِ الْأُمُـورِ الَّتِي هِـي مَـنْ سِمَاتِ أَهْلِ الْأَهْوَاءِ). اهـ

وَقَالَ الدُّكْتُورُ نَاصِرٍ العَقْلُ فِي «الفِقْهِ فِي الدِّينِ» (ص١٠٥): (ومِنَ الأَخْطاءِ الَّتي يَنْبَغِي التَّنبيه عَليهَا فِي مَسأَلَةِ الفِقْهِ، فَصْلُ الدَّعوةِ عَنِ العِلْمِ، وهـذِهِ تُوجدُ فِي الشّبابِ أَكثر مِنْ غَيْرِهِم، يقُولُونَ (مَثلاً): الدَّعوةُ شَيءٌ، والفِقْهُ فِي الـدِّينِ شَيءٌ آخَر، فلـذَلِكَ نَجد أَنَّ بَعْضَ الشَّبابِ يهتمّ بالدَّعْوةِ عَمَليًا، ويُبذل فِيهَا جُهدهُ ووقته، لكِنْ تَحْصيله للفِقْهِ، والعِلْمِ الشَّرعي قَلِيلٌ جدّاً، مَعَ أَنَّ العَكسَ يَجبُ أَنْ يكُونَ هو الصَّحِيحُ؛ ويَنْبَغِي أَنْ يتعلَّمَ، وأن يتفَقَّهَ، وأَنْ يأخذَ العُلوم الشَّرعية ثُمَّ يَدْعُو، ولا مَانَعَ أن يُؤجلَ

الدَّعْوة سَنةً، أو سَنَتَيْنِ، أَو أَخْمسًا، أو أكثرَ حَتَّىٰ يشتدّ عودهُ، ويكونُ عندَهُ مِنَ العِلْمِ الشَّرعي ما يَدْعُو بِهِ، أَمَّا أَنْ يَبْدَأَ كَمَا يَفعلُ بعضُ الشَّبابِ بالدَّعْوةِ إلىٰ اللهِ سُبحانه وتَعَالَىٰ بمجردِ العَاطفةِ، وعَلم قَليل، ثُمَّ يَنقطع عَنِ العِلْم، وعَنِ الْمَشَايخِ، فهذهِ الطريقةُ علىٰ المَدَىٰ البعيد سيكونُ لَهَا أَثرُهَا الخَطِير في الأُمَّةِ، حيثُ سَيخرجُ دُعَاةٌ بلَا عُلماءِ، كَمَا حَصَلَ في أَكْثرِ البلَادِ الإسلامِيَّةِ الأُخْرىٰ). اهـ

وَلَقَدْ صَدَقَ؛ إِذْ أَنَّ تَصَدُرَ هَؤُلَاءِ لِلدَّعْوَةِ عَلَىٰ جَهْلٍ سيُعرضهم حَتْمًا لِلْكَلَامِ بِاسْمِ الْإِسْلامِ، وَالْإِفْتَاءِ بِاسْمِ شَرِيعَتِهِ، وَالْقَوْلِ عَلَىٰ اللهِ تَعَالَىٰ بِغَيْرِ عِلْمٍ، وَالْاِحْتِجَاجِ (بِالْمَصْلَحَةِ) فِي غَيْرِ مَوْضِعِهَا، وَتَقْدِيمِ الْأَهْوَاءِ عَلَىٰ الْوَحْيَيْنِ الشَّرِيفَيْنِ.

وَقَالَ الإِمَامُ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللهُ: (إِذَا تَصَدَّرَ الْحَدَثُ؛ فَاتَهُ عِلْمٌ كَثِيرٌ).[1]

قلتُ: وهذا مِنْ تَوسيدِ الأَمْرِ لغيرِ أَهْلِهِ، ومِنْ مُنازعةِ الأَمْرِ أهلِهِ، قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿فَسْـَٔلُوٓاْ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [النحل:٤٣].

وَعَنِ الإمام مَالِكٍ رَحِمَهُ اللهُ قَالَ: «أَخْبَرَنِي رَجُلٌ أَنَّهُ دَخَلَ عَلَىٰ رَبِيعَةَ بْنِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ، فَوَجَدَهُ يَبْكِي، فَقَالَ لَهُ: مَا يُبْكِيكَ؟ وَارْتَاعَ لِبُكَائِهِ فَقَالَ لَهُ: أَمُصِيبَةٌ دَخَلَتْ عَلَيْكَ؟» فَقَالَ: «لَا، وَلَكِنِ اسْتُفْتِيَ مَنْ لَا عِلْمَ لَهُ، وَظَهَرَ فِي الْإِسْلَامِ أَمْرٌ عَظِيمٌ، وَلَبَعْضُ مَنْ يُفْتِي هَا هُنَا أَحَقُّ بِالسَّجْنِ مِنَ السُّرَّاقِ».[2]

---

(١) انظر: «فتح الباري» لابنِ حَجَرٍ (ج١ ص١٦٦).

(٢) أثرٌ صحيحٌ.

أخرجه ابنُ عَبْدِ البَرِّ في «جامع بيان العلم» (ج٢ ص١٢٢٥). بإسنادٍ صحيحٍ.

وَقَالَ العلَّامةُ الشَّاطِبِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ في «المُوافقات» (ج٤ ص١٩٢): (...السَّائِلُ لَا يَصِحُّ لَهُ أَنْ يَسْأَلَ مَنْ لَا يُعْتَبَرُ فِي الشَّرِيعَةِ جَوَابُهُ؛ لِأَنَّهُ إِسْنَادُ أَمْرٍ إِلَىٰ غَيْرِ أَهْلِهِ؛ وَالْإِجْمَاعُ عَلَىٰ عَدَمِ صِحَّةِ مِثْلِ هَذَا، بَلْ لَا يُمْكِنُ فِي الْوَاقِعِ...). اهـ

وَقَالَ الحافِظُ ابنُ عَبْدِ البَرِّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «جامع بيان العلم» (ج٢ ص١١٣٧):

(وَاعْلَمْ أَنَّهُ لَمْ تَكُنْ مُنَاظَرَةٌ بَيْنَ اثْنَيْنِ أَوْ جَمَاعَةٍ مِنَ السَّلَفِ إِلَّا لِتَفَهُّمِ وَجْهِ الصَّوَابِ، فَيُصَارُ إِلَيْهِ وَيُعْرَفُ أَصْلُ الْقَوْلِ وَعِلَّتُهُ، فَيَجْرِي عَلَيْهِ أَمْثِلَتُهُ وَنَظَائِرُهُ، وَعَلَىٰ هَذَا النَّاسُ فِي كُلِّ بَلَدٍ إِلَّا عِنْدَنَا، كَمَا شَاءَ رَبُّنَا، وَعِنْدَ مَنْ سَلَكَ سَبِيلَنَا مِنْ أَهْلِ الْمَغْرِبِ، فَإِنَّهُمْ لَا يُقِيمُونَ عِلَّةً، وَلَا يَعْرِفُونَ لِلْقَوْلِ وَجْهًا، وَحَسْبُ أَحَدِهِمْ أَنْ يَقُولَ فِيهَا رِوَايَةً لِفُلَانٍ وَرِوَايَةً لِفُلَانٍ، وَمَنْ خَالَفَ عِنْدَهُمُ الرِّوَايَةَ الَّتِي لَا يَقِفُ عَلَىٰ مَعْنَاهَا وَأَصْلِهَا، وَصِحَّةِ وَجْهِهَا، فَكَأَنَّهُ قَدْ خَالَفَ نَصَّ الْكِتَابِ، وَثَابِتَ السُّنَّةِ، وَيُجِيزُونَ حَمْلَ الرِّوَايَاتِ الْمُتَضَادَّةِ فِي الْحَلَالِ وَالْحَرَامِ، وَذَلِكَ خِلَافُ أَصْلِ مَالِكٍ، وَكَمْ لَهُمْ مِنْ خِلَافٍ أُصُولٍ خِلَافَ مَذْهَبِهِمْ مِمَّا لَوْ ذَكَرْنَاهُ لَطَالَ الْكِتَابُ بِذِكْرِهِ، وَلِتَقْصِيرِهِمْ عَنْ عِلْمِ أُصُولِ مَذْهَبِهِمْ، صَارَ أَحَدُهُمْ إِذَا لَقِيَ مُخَالِفًا مِمَّنْ يَقُولُ بِقَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ، أَوِ الشَّافِعِيِّ، أَوْ دَاوُدَ بْنِ عَلِيٍّ، أَوْ غَيْرِهِمْ مِنَ الْفُقَهَاءِ، وَخَالَفَهُ فِي أَصْلِ قَوْلِهِ، بَقِيَ مُتَحَيِّرًا وَلَمْ يَكُنْ عِنْدَهُ أَكْثَرُ مِنْ حِكَايَةِ قَوْلِ صَاحِبِهِ فَقَالَ: هَكَذَا قَالَ فُلَانٌ، وَهَكَذَا رُوِّينَا[1]،

---

(١) قَالَ ابنُ الجَوْزِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «تَلْبيس إبليس» (ص٨١): (وَاعلمْ أَنَّ عُمُومَ أَصْحَابِ الْمَذَاهِبِ يَعْظُمُ فِي قُلُوبِهِمْ الشَّخْصِ فَيَتَبِعُونَ قَوْلَهُ مَنْ غَيْرِ تَدَبُّرٍ بِمَا قَالَ، وَهَذَا عَيْنُ الضَّلَالِ، لِأَنَّ النَّظَرَ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ إِلَىٰ الْقَوْلِ، لَا إِلَىٰ الْقَائِلِ).اهـ

وَلَجَأَ إِلَىٰ أَنْ يَذْكُرَ فَضْلَ مَالِكٍ وَمَنْزِلَتَهُ، فَإِنْ عَارَضَهُ الْآخَرُ بِذِكْرِ فَضَائِلِ إِمَامِهِ أَيْضًا صَارَ فِي الْمَثَلِ كَمَا قَالَ الْأَوَّلُ:

شَكَوْنَا إِلَيْهِمْ خَرَابَ الْعِرَاقِ ... فَعَابُوا عَلَيْنَا لُحُومَ الْبَقَرْ
فَكَانُوا كَمَا قِيلَ فِيمَا مَضَىٰ ... أُرِيهَا السُّهَا وَتُرِينِي الْقَمَرْ

وَفِي مِثْلِ ذَلِكَ يَقُولُ مُنْذِرُ بْنُ سَعِيدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ:

عَذِيرِيَ مِنْ قَوْمٍ يَقُولُونَ كُلَّمَا ... طَلَبْتُ دَلِيلًا هَكَذَا قَالَ مَالِكُ
وَإِنْ عُدْتُ قَالُوا هَكَذَا قَالَ أَشْهَبٌ ... وَقَدْ كَانَ لَا تَخْفَىٰ عَلَيْهِ الْمَسَالِكُ
فَإِنْ زِدْتُ قَالُوا قَالَ سُحْنُونُ مِثْلَهُ ... وَمَنْ لَمْ يَقُلْ مَا قَالَ فَهُوَ آفِكُ
فَإِنْ قُلْتُ قَالَ اللهُ ضَجُّوا وَأَكْثَرُوا ... وَقَالُوا جَمِيعًا أَنْتَ قَرْنٌ مُمَاحِكُ
وَإِنْ قُلْتُ قَدْ قَالَ الرَّسُولُ فَقَوْلُهُمْ ... ائْتِ مَالِكًا فِي تَرْكِ ذَاكَ الْمَسَالِكُ

وَأَجَازُوا النَّظَرَ فِي اخْتِلَافِ أَهْلِ مِصْرَ، وَغَيْرِهِمْ مِنْ أَهْلِ الْمَغْرِبِ، فِيمَا خَالَفُوا فِيهِ مَالِكًا مِنْ غَيْرِ أَنْ يَعْرِفُوا وَجْهَ قَوْلِ مَالِكٍ، وَلَا وَجْهَ قَوْلِ مُخَالِفِهِ مِنْهُمْ، وَلَمْ يُبِيحُوا النَّظَرَ فِي كُتُبِ مَنْ خَالَفَ مَالِكًا إِلَىٰ دَلِيلٍ يُبَيِّنُهُ، وَوَجْهٌ يُقِيمُهُ، لِقَوْلِهِ وَقَوْلِ مَالِكٍ جَهْلًا فِيهِمْ، وَقِلَّةَ نُصْحٍ، وَخَوْفًا مِنْ أَنْ يَطَّلِعَ الطَّالِبُ عَلَىٰ مَا هُمْ فِيهِ مِنَ النَّقْصِ وَالْقَصْرِ، فَيَزْهَدُ فِيهِمْ، وَهُمْ مَعَ مَا وَصَفْنَا يَعِيبُونَ مَنْ خَالَفَهُمْ، وَيَغْتَابُونَهُ، وَيَتَجَاوَزُونَ الْقَصْدَ فِي ذَمِّهِ؛ لِيُوهِمُوا السَّامِعَ لَهُمْ أَنَّهُمْ عَلَىٰ حَقٍّ، وَأَنَّهُمْ أَوْلَىٰ بِاسْمِ الْعِلْمِ، وَهُمْ ﴿كَسَرَابٍ بِقِيعَةٍ يَحْسَبُهُ ٱلظَّمْـَٔانُ مَآءً حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَهُۥ لَمْ يَجِدْهُ شَيْـًٔا﴾[النور:٣٩]، وَإِنَّ أَشْبَهَ الْأُمُورِ بِمَا هُمْ

عَلَيْهِ مَا قَالَهُ مَنْصُورٌ الْفَقِيهُ رَحِمَهُ اللَّهُ:

خَـالَفُونِي وَأَنْكَـرُوا مَـا أَقُـولُ ... قُلْـتُ لَا تَعْجَلُـوا فَـإِنِّي سَـؤُولُ

مَـا تَقُولُـونَ فِـي الْكِتَـابِ فَقَـالُوا ... هُـوَ نُـورٌ عَلَـىٰ الصَّـوَابِ دَلِيـلُ

وَكَـذَا سُـنَّةُ الرَّسُـولِ وَقَـدْ ... أَفْلَحَ مَـنْ قَـالَ مَـا يَقُـولُ الرَّسُـولُ

وَاتِّفَـاقُ الْجَمِيـعِ أَصْـلٌ وَمَـا ... يُنْكِـرُ هَـذَا وَذَا وَذَاكَ الْعُقُـولُ

وَكَـذَا الْحُكْـمُ بِالْقِيَـاسِ فَقُلْنَـا ... مِـنْ جَمِيـلِ الرِّجَـالِ يَـأْتِي الْجَمِيـلُ

فَتَعَـالَوْا نَـرُدُّ مِـنْ كُـلِّ قَـوْلٍ ... مَـا نَفَـىٰ الْأَصْـلُ أَوْ نَفَتْـهُ الْأُصُـولُ

فَأَجَـابُوا فَنُـوظِرُوا فَـإِذَا الْعِلْـمُ ... لَـدَيْهِمْ هُـوَ الْيَسِـيرُ الْقَلِيـلُ

فَعَلَيْكَ يَا أَخِي بِحِفْظِ الْأُصُولِ وَالْعِنَايَةِ بِهَا، وَاعْلَمْ أَنَّ مِنَ عَنَىٰ بِحِفْظِ السُّنَنِ وَالْأَحْكَامِ الْمَنْصُوصَةِ فِي الْقُرْآنِ، وَنَظَرَ فِي أَقَاوِيلِ الْفُقَهَاءِ فَجَعَلَهُ عَوْنًا لَهُ عَلَىٰ اجْتِهَادِهِ، وَمِفْتَاحًا لِطَرَائِقِ النَّظَرِ، وَتَفْسِيرًا لِجُمَلِ السُّنَنِ الْمَحْتَمِلَةِ لِلْمَعَانِي، وَلَمْ يُقَلِّدْ أَحَدًا مِنْهُمْ، تَقْلِيدَ السُّنَنِ الَّتِي يَجِبُ الِانْقِيَادُ إِلَيْهَا عَلَىٰ كُلِّ حَالٍ دُونَ نَظَرٍ، وَلَمْ يُرِحْ نَفْسَهُ مِمَّا أَخَذَ الْعُلَمَاءُ بِهِ أَنْفُسَهُمْ مِنْ حِفْظِ السُّنَنِ وَتَدَبُّرِهَا، وَاقْتِدَائِهِمْ فِي الْبَحْثِ، وَالتَّفَهُّمِ وَالنَّظَرِ، وَشَكَرَ لَهُمْ سَعْيَهُمْ فِيمَا أَفَادُوهُ وَنَبَّهُوا عَلَيْهِ، وَحَمِدَهُمْ عَلَىٰ صَوَابِهِمُ الَّذِي هُوَ أَكْثَرُ أَقْوَالِهِمْ، وَلَمْ يُبَرِّئْهُمْ مِنَ الزَّلَلِ كَمَا لَمْ يُبَرِّئُوا أَنْفُسَهُمْ مِنْهُ، فَهَذَا هُوَ الطَّالِبُ الْمُتَمَسِّكُ بِمَا عَلَيْهِ السَّلَفُ الصَّالِحُ، وَهُوَ الْمُصِيبُ لِحَظِّهِ، وَالْمُعَانُ لِرُشْدِهِ، وَالْمُتَّبِعُ سُنَّةَ نَبِيِّهِ ﷺ، وَهَدْيِ صَحَابَتِهِ رضي الله عنهم، وَعَمَّنِ اتَّبَعَ بِإِحْسَانٍ آثَارَهُمْ، وَمَنْ أَعْفَىٰ نَفْسَهُ مِنَ النَّظَرِ، وَأَضْرَبَ عَمَّا ذَكَرْنَا، وَعَارَضَ السُّنَنَ بِرَأْيِهِ، وَرَامَ أَنْ يَرُدَّهَا إِلَىٰ مَبْلَغِ

نَظَرِهِ، فَهُوَ ضَالٌّ مُضِلٌّ، وَمَنْ جَهِلَ ذَلِكَ كُلَّهُ أَيْضًا وَتَقَحَّمَ فِي الْفَتْوَىٰ، بِلَا عِلْمٍ فَهُوَ أَشَدُّ عَمًى، وَأَضَلُّ سَبِيلًا.

لَقَدْ أَسْمَعْتَ لَوْ نَادَيْتَ حَيًّا ... وَلَكِنْ لَا حَيَاةَ لِمَنْ تُنَادِي
وَقَدْ عَلِمْتُ أَنَّنِي لَا أَسْلَمُ ... مِنْ جَاهِلٍ مُعَانِدٍ لَا يَعْلَمُ
وَلَسْتُ بِنَاجٍ مِنْ مَقَالَةِ طَاعِنٍ ... وَلَوْ كُنْتُ فِي غَارٍ عَلَىٰ جَبَلٍ وَعْرِ
وَمَنْ ذَا الَّذِي يَنْجُو مِنَ النَّاسِ سَالِمًا ... وَلَوْ غَابَ عَنْهُمْ بَيْنَ خَافِيَتَيْ نَسْرِ

وَاعْلَمْ يَا أَخِي أَنَّ السُّنَنَ وَالْقُرْآنَ، هُمَا أَصْلُ الرَّأْيِ، وَالْعِيَارُ عَلَيْهِ، وَلَيْسَ الرَّأْيُ بِالْعِيَارِ عَلَىٰ السُّنَّةِ، بَلِ السُّنَّةُ عِيَارٌ عَلَيْهِ، وَمَنْ جَهِلَ الْأَصْلَ لَمْ يُصِبِ الْفَرْعَ أَبَدًا). اهـ

وَقَالَ الحافِظُ ابنُ عَبْدِ البَرِّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «جامع بيان العلم» (ج٢ ص١١٣٥):

(وَاعْلَمْ رَحِمَكَ اللهُ أَنَّ طَلَبَ الْعِلْمِ فِي زَمَانِنَا هَذَا، وَفِي بَلَدِنَا قَدْ حَادَ أَهْلُهُ عَنْ طَرِيقِ سَلَفِهِمْ، وَسَلَكُوا فِي ذَلِكَ مَا لَمْ يَعْرِفْهُ أَئِمَّتُهُمْ، وَابْتَدَعُوا فِي ذَلِكَ مَا بَانَ بِهِ جَهْلُهُمْ، وَتَقْصِيرُهُمْ عَنْ مَرَاتِبِ الْعُلَمَاءِ قَبْلَهُمْ). اهـ

قلتُ: فَأَهْلُ التَّعَالُمِ أَلْسِنَتُهُمْ تَرْوِي الْعِلْمَ، وَقُلُوبُهُمْ قَدْ خَلَتْ مِنْ فَهْمِهِ غَايَةُ أَحَدِهِمْ مَعْرِفَةَ رِوَايَةٍ لِمَذْهَبِ فُلَانٍ... وَوَجْهٍ لِمَذْهَبِ فُلَانٍ... وَاخْتِلَافَ الْعُلَمَاءُ... وَقَوْلُ فُلَانٍ... وَهَكَذَا... وَتَجِدُهُ قَدْ جَهِلَ مَا لَا يَكَادُ يَسَعَ أَحَدًا جَهْلَهُ مِنْ عِلْمِ صَلَاتِهِ وَحَجِّهِ وَصِيَامِهِ وَزَكَاتِهِ...

فَأَهْلُ التَّعَالُمِ لَمْ يَعْنُوا بِحِفْظِ سُنَّةٍ وَلَا الْوُقُوفِ عَلَى مَعَانِيهَا، وَلَا بِأَصْلٍ مِنَ الْقُرْآنِ... وَلَا اِعْتَنَوا بِكِتَابِ اللهِ ﷻ... بَلْ عَوَّلُوا عَلَى حِفْظِ مَا دُوِّنَ لَهُمْ مِنَ الرَّأْيِ الَّذِي

كَانَ عِنْدَ الْعُلَمَاءِ آخِرَ الْعِلْمِ...

قلتُ: ولَا ريبَ في أَنَّ الأَئِمَّةَ الأَرْبعَة وهم: «أَبُو حَنِيفَةَ، ومَالِكٌ، والشَّافِعِيُّ، وأَحْمَدُ رحِمَهُم اللهُ»؛ لَمْ يرضُوا أَنْ يَتمذْهَبَ أَحَدٌ بَمذْهَبِهم، وأنْ يُقلدَهُم أَحدٌ في الدِّينِ الْمُبين، بَلْ كَانُوا غَيْرَ مُقَلِّدِينَ، ومُتفقِينَ عَلَىٰ وُجُوبِ اتِّباعِ الكِتَابِ والسُّنةِ دُونَ التَّقليدِ، والاسْتقلالِ في فَهْمِهَا، والعَملِ بهمَا في جَمِيعِ الأُمورِ – كَبِيرةً كَانَت أَوْ صَغِيرةً– من الأصُولِ والفُرُوعِ مِنْ غَيْرِ التَّقليدِ.(١)

وهذَا هُوَ مَذْهَبُ «أَهْلِ الحَدِيثِ» الَّذي مَضَىٰ عَليهِ الأَئِمَّةُ الأَرْبعَةُ رَحِمَهُم اللهُ.

فَاعْتِقَادُنَا فِي الْأَئِمَّةِ الْأَرْبَعَةِ: «أَبِي حَنِيفَةَ، وَمَالِكٍ، وَالشَّافِعِيِّ، وَأَحْمَدَ رَحِمَهُمْ اللهُ تَعَالَىٰ» الَّذِينَ اِتَّفَقَ أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَىٰ عَلْمِهِمْ، وَفَضْلِهِمْ، وتَقْواهُم، وَخَشْيَتِهِمْ للهِ، وَإِخْلاَصِهِمْ فِي الدِّينِ، وَتَرْكِهِمْ الْبِدَعَ وَالْمُحْدَثَاتِ... أَنَّهُمْ أَكْرمُ هَذِهِ الْأُمَّةِ... عَلَىٰ أَنْ يَضَعُوا لَهُمْ مَذْاهبًا غَيْرَ مَذْهِبِ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، كَمَا هُوَ مَأْثُورٌ عَنْهُمْ فِي كُتُبِهِمْ وَفِي كُتُبِ تَلاَمِيذِهِمْ.

وَإِنَّمَا صَنَعَ ذَلِكَ مَنْ عَمَّتْ بَصيرَتُهُ عَنِ الْحَقِّ، وَمَنْ حَادَ عَنِ الْحَقِّ، وَقَدَّمَ الْقِيَاسَ وَالرَّأْي عَلَىٰ الْقُرْآنِ وَالْحَديثِ، قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿فَمَاذَا بَعْدَ ٱلْحَقِّ إِلَّا ٱلضَّلَٰلُ﴾ [يونس:٣٢].

قلتُ: فَمَنْ تَخَيَّلَ أَنَّ الْأَئِمَّةَ الْأَرْبَعَةَ وَضَعُوا لَهُمْ هَذِهِ الْمَذَاهِبَ: (الْمَذْهَبَ الحَنَفِيِّ، وَالْمُذَهَّبِ الْمَالِكِيِّ، وَالْمَذْهَبَ الشَّافِعِيِّ، وَالْمَذْهَبَ الْحَنْبَلِيِّ)، وَالْآرَاءُ

(١) وقَدِ أَوضَحْتُ ذَلِكَ في كِتابِي «الجَوْهرِ الفَرِيدِ في نَهْيِ الأَئِمَّةِ الأَرْبعَة عَنِ التَّقليدِ» ولله الحمدُ والْمِنَّة.

وَالْأَقْوَالَ الْمُخَالِفَةُ لِلْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، فَهُوَ مُخْطِئٌ فِي ذَلِكَ، وَقَوْلُهُ هُوَ الْقَوْلُ الْهَالِكُ، لِأَنَّهُ الْمُستخفُ بِالْأَئِمَّةِ الْأَرْبَعَةَ حَقًّا، وَالْخَارِجُ عَنْ أَقْوَالِهِمْ صِدْقًا.

لِأَنَّ هَذِهِ الْمَسَائِلَ الْمَذْهَبِيَّةَ الَّتِي قَدْ مُلِئَتْ بِهَا كُتُبُ الْمُقَلِّدِينَ لَمْ يَكْتُبْهَا أَحَدٌ مِنَ الْأَئِمَّةِ الْأَرْبَعَةِ أَصْلًا، وَلَمْ يَعْمَلُوا بِهَا أَبَدًا، وَقَدْ افْتُرِيَتْ عَلَيْهِمْ إلا فِي مَسَائِلٍ قَلِيلَةٍ اللَّهُمَّ غُفْرًا.

فَغَيَّرَ أَهْلُ التَّقْلِيدِ الْأَعْمىٰ سُنَنَ الْأَئِمَّةِ الْأَرْبَعَةِ، وَالطَّرِيقُ الْمُسْتَقِيمِ إِلَىٰ الطُّرُقِ الْمُعْوَجَّةِ حبًّا فِي الْمُلْكِ، وَالدُّنْيا، وَالْمَالِ، وَمُحَافَظَةِ عَلَىٰ مَنَاهِجِهِمْ الْمُخَالِفَةُ لِلْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، وَمُحَافَظَةُ عَلَىٰ مَقْصُودِهِمْ... وَتَغْطِيَةٌ لِبِضَاعَتِهِمْ الْمُزْجَاةِ فِي الْعِلْمِ الشَّرْعِيِّ.... وَلِجَهْلِهِمْ بِالدَّلِيلِ... وَعَدَمِ مَعْرِفَتِهِمْ الرَّاجِحِ مِنَ الْمَرْجُوحِ، وَلِذَلِكَ يُقَلِّدُونَ!.

قلتُ: وَتَجِدُ الْوَاحِدَ مِنْهُمْ بِدُونَ حَيَاءٍ يَقُولُ: **أَنَا حَنَفِيٌّ مَذْهَبًا والْمَاتُرِيدِيّ عَقِيدَةً! وَالثَّانِي يَقُولُ: أَنَا الْمَالِكِيُّ مَذْهَبًا وَالصُّوفِيُّ عَقِيدَةً!... وَالْآخَرُ يَقُولُ: أَنَا الشَّافِعِيُّ مَذْهَبًا والأَشْعَرِيّ عَقِيدَةً!... وَهَكَذَا.**

وَأَنْتَ إِذَا تَدَبَّرْتَ تِلْكَ الْكَلِمَاتِ **وَجَدْتَ لَهَا أُمور خَارِجِيَّة مَقْصُودَةً**... ظَاهِرُهَا تَرْكُ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، وَالْإِقْبالُ عَلَىٰ الْعَصَبِيَّةِ الْمَذْهَبِيَّةِ... وَالْعَقَائِدِ الْبَاطِلَةِ...

وَقَدْ تَصَدَّىٰ لِكَشْفِهِمْ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي كُلِّ زَمَانٍ وَمَكَانٍ ولله الْحَمْدُ وَالْمِنَّة.

وَهَؤُلَاءِ الْمُقَلِّدَةُ الْمُتَعَصِّبَةُ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْرِفُونَ مِنَ الْحَدِيثِ إِلَّا عَلَىٰ أَقَلِّهِ، وَلَا يَكَادُونَ يُمَيِّزُونَ بَيْنَ صَحِيحِهِ مِنْ سَقِيمِهِ. وَلَا يَعْرِفُونَ جَيِّدَهُ مِنْ رَدِيئِهِ، وَلَا يَعْبَئُونَ بِمَا بَلَغَهُمْ منهُ أَنْ يَحْتَجُّوا بِهِ عَلَىٰ خُصُومِهِمْ إِذَا وَافَقَ مَذَاهِبَهُمْ الَّتِي يَنْتَحِلُونَهَا، وَوَافَقَ

آرَاءَهُمْ الَّتِي يَعْتَقِدُونَهَا...

قلتُ: وَتَرَاهُمْ لَا يَقْبَلُونَ قَوْلَ الْإِمَامِ أَبِي حَنِيفَةَ، أَوِ الْإِمَامِ مَالِكٍ، أَوِ الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ، أَوِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ إِلَّا مَا وَافَقَ مَذَاهِبَهُمْ، وَآرَاءَهُمْ الْمَزْعُومَةِ الَّتِي يَنْتَحِلُونَهَا، وَاللهُ الْمُسْتَعَانُ.

وَعَلَىٰ هَذَا عَادَةِ أَهْلِ التَّقْلِيدِ فِي كُلِّ زَمانٍ، وَمَكَانٍ... فَدَسَّ لَهُمْ الشَّيْطَانُ الْحِيَلَ، وَالْكَيْدَ وَأَطَاعَهُ كَثِيرٌ مِنْهُمْ وَاتَّبَعُوهُ... وَخدعَهُمْ، وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إلا بِاللهِ.

قَالَ الْعَلَّامَةُ الشَوْكَانِيُّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الْقَوْلِ الْمُفِيدِ» (ص١٠٨): (وأَنَّ التَّقْلِيدَ لم يحدث إِلَّا بَعْدَ انْقِرَاضِ خَيْرِ الْقُرُونِ، ثمَّ الَّذينَ يَلُونَهُمْ، ثمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، وَإِنَّ حُدُوثَ التَّمْذهب بمذَاهِب الْأَئِمَّةِ الْأَرْبَعَة، إِنَّمَا كَانَ بَعْد انْقِرَاضِ الْأَئِمَّةِ الْأَرْبَعَةِ[1]، وَإِنَّهُم كَانُوا عَلَىٰ نَمَطٍ مَنْ تَقدَّمهُم مِنَ السّلفِ فِي هَجْرِ التَّقْلِيدِ، وَعدمِ الِاعْتِدَادِ بِهِ، وَإِنَّ هَذِه الْمذَاهبَ إِنَّمَا أَحْدَثَها عَوامُّ المُقَلِّدَة لأَنْفُسِهِمْ من دُونَ أَن يَأْذَنَ بهَا إِمَامٌ مِنَ الْأَئِمَّةِ الْمُجْتَهِدِينَ). اهـ

وَقَالَ الْعَلَّامَةُ الفُلَّانِيُّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «إيقَاظِ الْهِمَمِ» فِي أَواخِرِهِ (ص١٦٩): (يَحْرُمُ عَلَىٰ الْمُفْتِي أَنْ يُفْتِيَ بِضِدِّ لَفْظِ النَّصِّ، وَإِنَّ وَافَقَ مَذْهَبَهُ، وَمِثَالُهُ أَنْ يُسْأَلَ عَنْ رَجُلٍ صَلَّىٰ الصُّبْحَ رَكْعَةً ثُمَّ طَلَعَتِ الشَّمْسُ، فَهَلْ يُتِمُّ صَلاَتَهُ أَمْ لَا ؟ فَيَقُولَ: لَا يُتِمُّهَا. وَرَسُولُ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «فَلْيُتِمَّ صَلاَتَهُ»؛ أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَأَحْمَدُ فِي مَوَاضِعَ مِنْ مُسْنَدِهِ. وَمِثْلُ أَنْ يُسْأَلَ عَنْ رَجُلٍ مَاتَ وَعَلَيه صِيَامٌ، هَلْ يَصُومُ

(١) افْهَم أيُّها الْمُقلِّدُ هذَا الكَلَام جَيِّداً اللَّهُمَّ سَلِّم سَلِّم.

عنهُ وَلِيُّهُ؟ فَيَقُولَ: لَا يَصُومُ عنهُ وَلِيُّهُ. وَصَاحِبُ الشَّرْعِ يَقُولُ: «مَنْ مَاتَ وَعَلَيه صَوْمٌ، صَامَ عَنْه وَلِيُّهُ»؛ أَخْرَجَهُ الشَّيْخَانِ، وَأَصْحَابُ السُّنن، وَأَحْمَدُ فِي مُسْنَدِهِ. وَمِثْلُ أَنْ يُسْأَلَ عَنْ رَجُلٍ بَاعَ مَتَاعَهُ ثُمَّ أَفْلَسَ الْمُشْتَرِي؛ فَوَجَدَهُ بِعَيْنِه هَلْ هُوَ أَحَقُّ بِهِ؟ فَيَقُولَ: لَيْسَ هُوَ أَحَقُّ بِهِ. وَصَاحِبُ الشَّرْعِ يَقُولُ: «هُوَ أَحَقُّ بِهِ»؛ أَخْرَجَهُ الشَّيْخَانِ، وَأَصْحَابُ السُّنن، وَأَحْمَدُ فِي مُسْنَدِهِ. وَمِثْلُ أَنْ يُسْأَلَ عَنْ أَكْلِ ذِي نَابٍ. هَلْ هُوَ حَرامٌ؟ فَيَقُولَ: لَيْسَ بِحَرامٍ، وَرَسُولُ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «أَكْلُ كُلِّ ذِي نَابٍ مِنَ السِّباعِ حَرامٌ»؛ أَخْرَجَهُ الْجَمَاعَةُ مِنْ حَدِيثِ أَبِي ثَعْلَبَةَ. وَمِثْلُ أَنْ يُسْأَلَ عَنْ قَتْلِ الْمُسْلِمِ بِالْكَافِرِ فَيَقُولَ: نَعَمْ، يُقْتَلُ الْمُسْلِمُ بِالْكَافِرِ، وَصَاحِبُ الشَّرْعِ يَقُولُ: «لَا يُقْتَلُ الْمُسْلِمُ بِالْكَافِرِ»؛ أَخْرَجَهُ الْجَمَاعَةُ إِلَّا مُسْلِمًا مِنْ حَدِيثِ أَبِي جُحَيْفَةَ. وَمِثْلُ أَنْ يُسْأَلَ عَنِ الصَّلَاةِ الْوُسْطَىٰ فَيَقُولَ: لَيْسَتِ الْعَصْرَ، وَصَاحِبُ الشَّرْعِ يَقُولُ: «هِيَ صَلَاةُ العَصْرِ»؛ أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ، وَأَبُو دَاوُدَ. وَمِثْلُ أَنْ يُسْأَلَ عَنْ رَفْعِ الْيَدَيْنِ عِنْدَ الرُّكوعِ، وَالرَّفْعِ منهُ هَلْ هُوَ مَشْرُوعٌ فِي الصَّلَاةِ، أَوْ لَيْسَ بِمَشْرُوعٍ ؟ فَيَقُولَ: لَيْسَ بِمَشْرُوعٍ أَوْ مَكْرُوهٌ، وَرُبَّما غَلَا بَعْضُهُمْ فَقَالَ: أَنَّ صَلَاتَهُ بَاطِلَةٌ، وَقَدْ رَوَىٰ بِضْعَةٌ وعِشْرُونَ نَفْسًا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: أَنَّهُ كَانَ يَرْفَعُ يَدَيْهِ عِنْدَ الْإِفْتِتَاحِ، وَالرُّكوعِ، وَالرَّفْعِ منهُ بأسانِيدِ صَحِيحَةٍ، لَا مَطْعَنَ فِيهَا، وَأَمْثِلَتُهُ كَثِيرَةٌ، وَفِيمَا ذَكَرْنَا كِفَايَةً، وَقَدْ أَنْهَاهَا اِبْنُ الْقَيِّمِ إِلَىٰ مِائَةٍ وَخَمْسِينَ مِثَالًا). اهـ

وَقَالَ الإِمَامُ اِبْنُ الْقَيِّم رَحِمَهُ اللهُ فِي «إِعْلَامِ الْمُوَقِّعِين» (ج٢ ص٢٧٨): (لَا يَجُوزُ لِلْمُفْتِي تَتَبُّعُ الْحِيَلِ الْمُحَرَّمَةِ وَالْمَكْرُوهَةِ، وَلَا تَتَبُّعُ الرُّخَصِ لِمَنْ أَرَادَ نَفْعَهُ، فَإِنْ تَتَبَّعَ ذَلِكَ فَسَقَ، وَحَرُمَ اسْتِفْتَاؤُهُ). اهـ

وَقَالَ الإِمَامُ ابنُ نُجَيْمٍ رَحِمَهُ اللهُ: (إِنَّ العَمَلَ بَنصٍّ صَرِيحٍ أَوْلَىٰ مِنَ العَمَلِ بالقِيَاسِ،

وإنَّ ظَاهِرَ الحَدِيثِ وَاجبُ العَمَل).[١] اهـ

وَقَالَ العَلَّامةُ الشَّيْخُ حَمَدُ بنُ نَاصِرِ بنِ مَعْمَرٍ رَحِمَهُ اللهُ – في شُروطِ مَنْ يحقّ لهُ الفُتْيَا–: (واعْتَبرَ الشَّيْخُ تَقِي الدِّين – يَعْنِي: ابنَ تَيْمِيَّةَ – وابنَ الصَّلَاحِ الاسْتِفَاضة بَأَنَّهُ أهلٌ للفُتْيا، ورَجّحَهُ النَّوَوِيُّ في الرَّوْضةِ، ونقلَهُ عَنْ أَصْحابِهِ – **إلىٰ أَنْ قَالَ: فعَلىٰ هذَا لا يُكْتفَىٰ بمُجردِ انْتَسابِهِ إلىٰ العِلْمِ، ولَوْ بمَنْصَبٍ تَدْريسٍ أَوْ غَيْرِهِ**[٢]، لَا سِيَّمَا في هَذَا الزَّمانِ الَّذي غَلَبَ فيهِ الجَهْلُ، وقَلّ فيهِ طَلَب العِلْمِ، **وتَصَدَّىٰ فيهِ جَهلةُ الطَّلبة للقَضَاءِ والفُتْيَا!**).[٣] اهـ

قُلْتُ: وَلِذَلِكَ فَإِنَّ مَعْرِفَةَ أَهْلِ الْعِلْمِ الشَّرْعِيِّ الَّذِينَ يُرْجَعُ إِلَيهِمْ فِي الْفِتَنِ، وَالنَّوَازِلِ، والأَحْكامِ، وَالْقَضَاءِ مِنْ أَهَمِّ أَسْبَابِ الْاِسْتِقْرارِ وَالْأَمْنِ، وَمِنْ أَعْظَمِ مَا يُسَاهِمُ فِي رَفْعِ الْبَلاءِ، وَالْفِتَنِ، وَنَصْرِ الْمُسْلِمِينَ عَلَىٰ عَدُوِّهِمْ فِي الْخَارِجِ، وَالدَّاخِلِ.

---

(١) انظر: «هَدِيةَ السُّلطان» للمَعْصُومِيِّ (ص٥٨).

(٢) ولذَلِكَ لا تَغْترّ بالَّذين يفتونَ في التِّلفازِ، أو الجَرائدِ، أو الصُّحفِ، فإنَّ أكْثرَهُم مِنَ الجُهالِ، وإنْ أطلِقَ عليهِم بالشُّيوخِ، أو العُلماءِ، أو الْمُفكرِينَ، فإنَّ هُؤلاءِ أبعد النَّاس مِنَ المشَيْخةِ، والعِلْمِ، والفِكْرِ السَّليمِ... والإطلاق عَلَىٰ هَؤُلاءِ بالشُّيوخِ، أو العُلماءِ إنَّما هذَا الإطلاقُ أشبهَ بالصُّورِي الشَّكْلِي، واللهُ المستعانُ.

(٣) «والاجْتهاد والتَّقليد» (ص٤٧).

قلتُ: وهُؤلاءِ عَرفُوا الطَّرِيقَ الْمُوصل إلىٰ الْمَنَاصبِ... فيذهبُ أَحَدٌ منهم مَثَلاً إلىٰ الْمَغْربِ وغَيْرِهَا... ثُمَّ يأتي بالشَّهادةِ الأَكاديمِيَّةِ!... ثُمّ يُنصب قَاضِيـًا، أو مُدِيراً، أو خَطِيبـًا، أو غَيْرَ ذَلِكَ، واللهُ الْمُستعانُ.

وَمِنْ هُنَا يَجِبُ التَّحْذِيرُ مِنَ الْمُتعالِمينَ[1] الَّذِينَ هُمْ مِنْ أَسْبَابِ الْفِتَنِ، وَالْمِحَنِ، وَالْبَلاءِ، وَعَدَمِ نَصْرِ الْمُسْلِمِينَ عَلَىٰ عَدُوِّهِمْ لِيُجْتَنَبُوا، وَيُصَارُ إِلَىٰ أَهْلِ الرُّسُوخِ، لِيُسْتَدْفَعْ الْبَلاءَ بِهِمْ مِنْ اللهِ تَعَالَىٰ، وَتُدْرَأُ الْفِتَنَ، وَتَرْسُوا السَّفِينَةُ إِلَىٰ بَرِّ الْأَمَانِ فِي الْبُلْدانِ.

قلتُ: وَلِذَلِكَ فَإِنَّ الرَّاسِخِينَ فِي الْعِلْمِ أَعْظَمُ النَّاسُ ثبَاتًا عِنْدَ الْفِتَنِ، وَأَكْثَرُهُمْ تَأَنِّيًا، وَبُعْدًا عَنِ الْعَجَلَةِ، فَلَا تستفزهُم الْأُمُورُ، وَلَا تَسْتَهْوِيهُمْ الْعَوَاطِف.

قَالَ الإِمَامُ ابنُ القَيِّمِ رَحِمَهُ اللهُ فِي «مِفْتَاح دار السّعادة» (ج١ ص١٤٠): (إِنَّ الرَّاسَخَ فِي الْعِلْمِ لَو وَرَدَتْ عَلَيْهِ مِنَ الشّبَه بِعَدَدِ أَمْوَاجِ الْبَحْرِ مَا أَزالَتْ يقينَهُ وَلَا قَدَحَتْ فِيهِ شَكًّا، لأَنَّه قَدْ رَسَخَ فِي الْعلمِ فَلَا تَسْتفزُّهُ الشُّبُهَات، بَلْ إِذَا وَرَدَتْ عَلَيْهِ رَدَّهَا حَرَسُ الْعِلْمِ، وِجَيْشُه مَغْلُولةً مَغْلوبَة).اهـ

قلتُ: والسُّنَّة النّبويّة كَشَفَت للمُسْلِمِينَ هذَا الصِّنْف مِنَ النَّاسِ.

فعَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّ اللهَ لَا يَقْبِضُ الْعِلْمَ انْتِزَاعًا يَنْتَزِعُهُ مِنَ الْعِبَادِ، وَلَكِنْ يَقْبِضُ الْعِلْمَ بِقَبْضِ الْعُلَمَاءِ، حَتَّىٰ إِذَا لَمْ يُبْقِ عَالِمًا اتَّخَذَ النَّاسُ رُءُوسًا جُهَّالًا، فَسُئِلُوا فَأَفْتَوْا بِغَيْرِ عِلْمٍ فَضَلُّوا وَأَضَلُّوا».

---

(١) كـ(الَّذِينَ يخرجُونَ مَسِيرَاتٍ فِي الشّوارعِ مَعَ الْفُسَّاقِ، وَالنِّساءِ مِنْ أَجْلِ الْمُقَاطَعَةِ وَغَيْرِهَا زَعَمُوا)؛ فَهَؤُلَاءِ وَإِنْ نُسِبُوا إِلَىٰ الْعِلْمِ فَنِسْبَتُهُمْ صُورِيَّةٌ شَكْلِيَّةٌ لَا أَثَرَ لَهَا فِي الْحَقِيقَةِ، لِأَنَّ أَهْلَ الْعِلْمِ عَلَيْهِمْ وَقَارٌ، وَسَمْتٌ لَا يخرجُونَ فِي الشّوارعِ هَكَذَا ويمنعهُم عَلْمُهُمْ وَحَيَاؤُهُمْ مِنْ هَذَا الْفِعْلِ الْمُنْحَطِّ.

أخرجه البُخَارِيُّ في «صحيحه» (ج١ ص٣٣)، وفي «خَلْق أفعال العِبَاد» (ص٤٧)، وفي «التاريخ الكبير» (ج١ ص٢٥٧)، ومُسْلِمٌ في «صحيحه» (ج٣ ص٢٠٨)، وفي «التَّمْيِيز» (ص١٧٥)، والتِّرْمِذِيُّ في «سُنَنه» (ج٥ ص٣١)، والنَّسَائِيُّ في «السُّنن الكبرىٰ» (ج٣ ص٤٥٦)، وعبدالرزاق بنُ أحمد في «زوائده علىٰ جزء نافع بن أَبِي نُعَيْم» (ص٥٩)، وابنُ الْمُقرئ في «الْمُعْجَم» (ص٩١)، وابنُ مَاجَة في «سُننه» (ج١ ص٢٠)، وأحمدُ في «الْمُسْند» (ج٢ ص١٦٢)، والخَطَّابِيُّ في «العُزْلَة» (ص٩١)، والدَّارِمِيُّ في «الْمُسْند» (ج٢ ص١٦٢)، والْمِهْرَوَانِيُّ في «الْمِهْرَوانيات» (ص١٣٦)، والخليلُ في «مشيخته»، كَمَا في أَخبارِ قَزْوِين للرَّافِعِيِّ (ج٢ ص٢١٧)، وابنُ عبد البَرِّ في «جامع بيان العلم» (ج١ ص٥٨٦)، وابنُ حَزْمٍ في «الإحكام» (ج٦ ص١١٠٦) وفي «النُّبذ» (ص٩٣)، وفي «الإيصال» (ص٤٧٨)، وابنُ قُرَاجَا في «مُعْجَمِ الشُّيُوخِ» (ص٣١٦)، وابنُ وَضَّاح في «البدع» (ص١٧٠)، وعبدُالحقِّ الإشبيليُّ في «الأحكام الشرعيَّة الكبرىٰ» (ج١ ص٣٥٨)، والحُمَيْدِيّ في «الْمُسْند» (ج١ ص٢٦٥)، وعبدُالرزاق في «المصنَّف» (ج١١ ص٥٤)، والجُرْجانيُّ في «الأمالي» (ق/ ٧٣/ ط)، والطَّيَالسيُّ في «مُسْنده» (ص٣٠٢)، والقُشَيْرِيُّ في «الأَرْبَعِين» (ص٢٢)، وابنُ شَاذَانِ في «مَشْيخته الصُّغرىٰ» (ص١٦)، وأبو إسحاق الهاشمي في «الأمالي» (ص٤٩)، والْمُسْتَغْفِرِيُّ في «دلائل النُّبوة» (ج١ ص٣٥٢)، والنَّسَفِيُّ في «عُلماء سَمَرْقَنْد» (ص٥٤٩)، وابنُ حِبَّان في «صحيحه» (ج١ ص٤٣٢)، وفي «المجروحين» (ج١ ص٢١)، وفي «الثِّقات» (ج٩ ص١٦٦)، وابنُ فَهْد في «الذيل علىٰ التذكرة» (ص١٤٩)، والقُضَاعِيُّ في «مُسْند الشِهَاب» (ج٢ ص١٦٣)،

والبَغَوِيُّ في «شرح السُّنة» (ج١ ص٣١٥)، وفي «تفسيره» (ج٣ ص٣٦٤)، وابنُ عَساكر في «تاريخ دِمَشْق» (ج٢ ص٨٥)، وفي «مُعْجم الشُّيوخ» (ج٢ ص٦٨٠)، والبَيْهَقِيُّ في «شُعب الإيمان» (ج٢ ص٢٥٣)، وفي «السُّنن الكبرىٰ» (ج١٠ ص١١٦)، وفي «المدخل» (ص٧٥)، وفي «دلائل النُّبوة» (ج٦ ص٥٤٣)، وأَبُو نُعَيْم في «أخبار أَصْبهان» (ج٢ ص١٤٢)، وفي «مَعْرفة الصحابة» (ج٣ ص١٧٢٢)، وفي «الحِلْية» (ج٢ ص١٨)، والخَطِيبُ في «تاريخ بغداد» (ج٨ ص٣٦٨)، وفي «تَلْخيص الْمُتشابه» (ج١ ص٣٨٠)، وفي «تالي التَّلخيص» (١٦٠)، وفي «الفَقِيه والْمُتفقه» (ج٢ ص٣٢١)، وفي «الْمُوضِّح» (ج١ ص٣٢١)، والثَّعلبيُّ في «الكشف والبيان» (ج٥ ص٣٠١)، وأبو علي المدائني في «فوائده» (ص١٥٠)، وابنُ الجَعْدِ في «الْمُسْند» (ج٢ ص٩٦٢)، والذَّهَبِيُّ في «تذكرة الحفاظ» (ج٢ ص٧٥٢)، وفي «ميزان الاعتدال» (ج٢ ص٣٠٦)، وفي «مُعْجَم الشُّيوخ» (ج٢ ص٣٣٠)، وفي «السِّير» (ج١١ ص١٤٤)، وزُهَيْر بنُ حَرْبٍ في «العلم» (ص٢٩)، والآجُرِّيُّ في «أخلاق العلماء» (ص٥١)، وفي «فَضْلِ طَلَبِ العِلْمِ» (٥٧)، والطَّبَرَانِيُّ في «الْمُعْجم الصَّغير» (ج١ ص١٦٥)، وفي «الْمُعْجَم الأَوْسط» (ج١ ص٦٥)، وابنُ الْمُبارك في «الزُّهد» (ص٢٨١)، وفي «الْمُسند» (ص١٥)، والطَّحَاوِيُّ في «مُشْكِلِ الآثار» (ج١ ص١٢٧)، والأَصْبَهَانِيُّ في «التّرغيب» (ج٣ ص٩٨)، وابنُ تَيْمِيَّة في «الأَرْبَعِين» (١٥٦)، وابنُ حَجَرٍ في «مُوافقة الخُبْر الخَبَر» (ج٢ ص٤٤٦)، والخليليُّ في «الإرشاد» (ج١ ص٣٠٣)، و(ج٢ ص٥١٧)، وابنُ خَلَّاد في «عوالي ابن أبي أُسَامة» (ص٥٥)، وابنُ هَزَارْمَرْد الصَّريفِيني في «مجلس من أماليه» (ق/ ٣/ ط)، والآبْنُوسِيُّ في «مَشيخته»

(٣٧)، وابنُ الصَّلاح في «المجلس الثالث في أماليه» (ص٦٨)، والطَّائيُّ في «الأَرْبَعين في إرشاد السَّائرين» (ص١٥٧)، ومُحمّد بنُ طاهر في «الحُجَّةِ» (ج٢ ص٥٧٩)، والدَّانِيُّ في «الفِتن» (ج٣ ص٥٨٧)، وأبو عبدالرحمن السُّلَمِيُّ في «مجلس من حديثه» (ق/ ٢/ ط)، والحاكمُ في «عوالي مالك» (ج١ ص٩٤)، وابنُ أَبِي سَعْدٍ في «الأَرْبَعِين» (ص١٢٥)، والحَمَّامِيُّ في «حديثه» (ص٨٥)، وفي «الفوائد» (ص١٢٦)، والبَيَانِيُّ في «مَشيخته» (ص٣٦)، والتاج السُّبكيُّ في «مُعجم الشُّيوخ» (ص٣٥٨)، وفي «طبقات الشَّافعية الكبرىٰ» (ج١ ص٣٢٣)، والأَبْهَرِيُّ في «حديثه» (ص٤١)، والدَّيلَمِيُّ في «الفِرْدَوْسِ» (ج١ ص١٦٥)، والْمُخلِّصُ في «الْمُخلِصِيَّات» (ج٢ ص٢١)، وعبدالله بنُ وَهْبٍ في «الْمُسند» (ص١١٧)، والجَوْهَرِيُّ في «مُسند الْمُوطأ» (ص٥٧٨)، وابنُ أَبِي إِيَاسٍ في «العِلْمِ» (ص١١١)، والحَدَثَانِيُّ في «الْمُوطأ» (ص٦١٥)، وابنُ سَمْعُون في «الأمالي» (ص٢٨١)، والجُورْقَانِيّ في «الأباطيل» (١٠٤)، والبَزَّارُ في «الْمُسند» (٢٤٢٢)، وابنُ العَدِيمِ في «تاريخ حَلَب» (ج٣ ص١٣٧٣)، والجَهْضَمِيُّ في «مُسند حديث مالك» (ص٢١)، والصُّورِيُّ في «أخبار الشُّيوخ» (ص٣٥٨)، وابنُ الْمُسْلِمة في «الأمالي» (ص١٩١)، وابنُ البَطَر في «جزئه» (ص٣١٣)، وتَمَّام في «الفوائد» (ج١ ص٣٢٤)، والشَّجَرِيُّ في «الأمالي» (ج١ ص٤٠)، والْمَحَامِلِيُّ في «أماليه» (٣٦٩)، والأَزْدِيُّ في «الأوهام» (ص٥٥)، والطُّيُوريُّ في «الطُّيُوريات» (ج١ ص٢٠)، والإسكندريُّ في «الأَرْبَعِين» (ص٤٩١)، وابنُ البُخَارِيّ في «مشيخته» (ج٢ ص٩٠٩)، ودَانْيَالُ في «مشيخته» (ق/ ٨٥/ ط)، وابنُ أَخي مِيمِي في «الفوائد» (ص٦٦)، والقَسْطَلَانِيُّ في «إرشاد السَّاري» (ج١

ص٣٤٥)، وابنُ أَبِي شَيْبَةَ في «المصنَّف» (ج١٥ ص١٧٧)، وابنُ ظَهِيرة في «مَشْيخته» (ج٢ ص٧٥٢)، وعَبْدُ الغَنِيّ المَقْدِسِيُّ في «العِلْمِ» (ص٨٤)، وابنُ جَماعة في «مشيخته» (ج١ ص٢٠١)، وابنُ الْمُظفَّر في «غَرائب مالك» (ص١٤٢)، وابنُ أبي عيسىٰ في «اللَّطائف» (ص١٩٩)، وابنُ أَبِي حَاتِم في «الجرح والتعديل» (٢٥٤)، وابنُ جُمَيْعٍ في «مُعْجم الشُّيوخ» (١٥٦)، والرَّافِعيُّ في «التَّدوين» (ج٣ ص١٣٠)، وابنُ الجَوْزِي في «تَعْظيم الفُتيا» (ص١١٠)، وابنُ النَّجَار في «ذيل تاريخ بغداد» (ص٣٨)، والعَلَائِيُّ في «إثارة الفوائد» (ج٢ ص٤٥١)، وابنُ اللَّتِّي في «مَشْيخته» (ص٤٣٧)، والقاضي الشَّريف في «حديثه» (ق/ ١٣/ ط)، ونصرُ الْمَقْدِسيُّ في «الحُجَّة» (ج٢ ص٥٦٥)، وابنُ أَبِي نَصْر في «الأَرْبَعِين من مَسانيد المشايخ العِشْرين» (ص١٩٧)، والسِّلَفِيُّ في «المشيخة البغدادية» (ج١ ص٢٧٤)، وفي (ق/ ٥٨/ ط)، وأبو القاسم الدمشقي في «الفوائد» (ص٤٢)، وابنُ مَرْدَوَيه في «المنتقىٰ» (ص٢٤١)، والفِرَبْرِيُّ في «زوائده علىٰ صحيح البُخَارِيِّ» (ج١ ص١٩٤)، وابنُ رَشِيقٍ في «جزئه» (ص٥٦)، وابنُ نُقْطة في «تكملة الإكمال» (ج٢ ص٣٧٦)، والدُّبَيْثِيُّ في «ذيل تاريخ مَدينة السَّلام» (ج٤ ص١٠٩)، والعُصْميُّ في «جُزئه» (ص١٢٥)، وابن طُولُون في «الفِهْرِسْتِ الأَوْسَط» (ج٣ ص٣٧٦)، و(ج٥ ص٦٥) من طريق عُروة بنِ الزُّبير عن عبدالله بنِ عَمْروٍ به.

وأخرجه مُسْلِمٌ في «صحيحه» (٦٧٣)، والطَّبَرَانِيُّ في «الْمُعْجم الأَوْسط» (٢٣٢٢)، وابنُ الْمُقْرئ في «الْمُعْجم» (ص٢١٠)، وابنُ عَدِيّ في «الكامل» (ج٥ ص١٩٦٥)، وعبدُالرزاق في «المصنَّف» (٢٠٤٨١) من طُرقٍ عن ابْنِ عَمْروٍ به.

وأخرجه النَّقَاشُ في «الفوائد العراقيين» (ص٧٠)، وابنُ الْمُقْرِئ في «الْمُعْجم» (ص١٩٣) من طريق عبدالغفار بن الحسن عن سُفيان الثَّوْرِيّ عن الأَعْمَش عن خَيْثَمَةَ عن عبدالله بن عَمْرٍو به.

قلتُ: وإسناده فيه عبدالغفار بن الحسن وفيه كلام، لكنه تُوبع.

وعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «سَيَأْتِي عَلَىٰ النَّاسِ سَنَوَاتٌ خَدَّاعَاتُ، يُصَدَّقُ فِيهَا الْكَاذِبُ، وَيُكَذَّبُ فِيهَا الصَّادِقُ، وَيُؤْتَمَنُ فِيهَا الْخَائِنُ، وَيُخَوَّنُ فِيهَا الْأَمِينُ، وَيَنْطِقُ فِيهَا الرُّوَيْبِضَةُ. قِيلَ: وَمَا الرُّوَيْبِضَةُ[1]؟ قَالَ: الرَّجُلُ[2] التَّافِهُ[3] يَتَكَلَّمُ فِي أَمُورِ الْعَامَّةِ».

وفي رِوَايةٍ: «السَفِيهُ يَتَكَلَّمُ فِي أَمْرِ النَّاسِ».

حديثٌ حسنٌ.

أخرجه ابنُ مَاجَه في «سُنَنه» (ج٢ ص٣٣٩)، وابنُ أَبِي شَيْبَةَ في «الْمُسْنَد» (ج١٠

---

(١) الرُّويبضة: تصغير الرابضة، وهو العاجزُ الَّذي رَبَضَ عن مَعالي الأمورِ، وقَعَدَ عن طَلَبِهَا، كما قَعَدَ الْمُتعالمُ عن طلب العلمِ، ومَعَ هذا يتصدرُ.

وانظر: «النِّهاية في غريب الحديث» لابنِ الأَثِيرِ (ج٢ ص١٨٥).

(٢) يقصدُ بذلِكَ الرَّجل المتعالم الجاهل الَّذي يتكلمُ في أحكامِ الدِّين بلا علم كـ (السِّياسيِّ، والْمُثقفِ، والجامعيِّ، والدكتور، والْمُفكرِ...)، وللأسف أنَّ هذا الرجلُ الجاهلُ يُؤتمنُ علىٰ الأعمالِ الخيريَّةِ، والْمُسئوليةِ، ومُساجدِ اللهِ، من خطابةٍ، وإمامةٍ، وتأذينٍ، فَيُؤْتَمَنُ الخائن، ويُخَوَّنُ الأمين، والله المستعان.

وانظر: «التَّعالم» للشَّيْخِ بكر بنِ عبدالله (ص٦).

(٣) والتّافِه: الخسيس الحقير.

وانظر: «النِّهاية في غريب الحديث» لابنِ الأَثِيرِ (ج٢ ص١٨٥).

ص٢٨٧ -الإتحاف)، والشَّجَرِيُّ في «الأمالي» (ج٢ ص٢٥٦)، وابنُ حبيب الأندلسي في «أشراط السَّاعة» (ص٨٢)، والخَرَائِطِيُّ في «مكارم الأخلاق» (ج١ ص١٨٥) من طريق عبد الملك بن قُدامة الجُمَحِي عن إسحاق بن أبي الفُرَاتِ عن الْمَقْبُرِيّ عن أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه به، بدون زيادة عن (أبيه) في الإسناد.

قلتُ: وهذا سندُهُ ضعيفٌ فيه عبدُ الملك بنُ قُدامةَ الجُمَحِيّ، وهو ضعيف. وإسحاقُ بنُ أبي فُرَات مجهولٌ، وضعفه البُوصَيري في «إتحاف الخيرة» (ج١٠ ص٢٨٧).

وانظر «الميزان» للذَّهَبِيّ (ج٢ ص١٦٦) و«التقريب» لابنِ حَجَرٍ (ص١٣١)، و«مِصْباح الزُّجاجة» للبُوصيريّ (ج٤ ص١٩١).

وأخرجه أحمد في «الْمُسند» (ج٢ ص٢٩١)، والحاكم في «الْمُستدرك» (ج٤ ص٤٦٥)، والمِزِّيّ في «تُحفة الأَشْراف» تعليقًا (ج٩ ص٤٦٩)، وابنُ غَيْلَان في «الغَيْلانيّات» (٣١٠)، والشَّجريُّ في «الأمالي» (ج٢ ص٢٦٥ و٢٧٣)، وابنُ تَيْمِيَّة في «الأبدال العوالي» (ص٦٤) من طُرُقٍ عن يزيد بنِ هارون عن عبد الملك بنِ قُدامة عن إسحاقَ بنِ أبي الفُرَات[1] عن سعيدِ بنِ أَبِي سَعيدٍ الْمَقْبُرِيّ عن أبيه عن أَبِي هُرَيْرَةَ به. بزيادة عن (أبيه) في الإسناد.

قالَ الحافظُ المِزِّيُّ في «تُحفة الأشرافِ» (ج٩ ص٤٦٩) بعد أنْ عزا الحديثَ لابنِ مَاجَة: (رواه محمدُ بنُ عبدالملك الدَّقِيقِيّ عن يزيد بن هارون قال عن (أبيه)

(١) قلتُ: وقد سَقَطَ إسحاقُ من بعضِ الأسانيدِ؛ فتنبه.

عن أَبِي هُرَيْرَةَ).

قلتُ: وللحديثِ طُرُقٌ أُخرىٰ يتقوىٰ بها.

فأخرجه أحمد في «الْمُسند» (ج٢ ص٢٣٨) من طريق فُلَيْحٍ عن سعيد بن عُبَيْد بن السَّباق عن أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه به.

قلتُ: وهذا سندُهُ لاَ بَأْسَ بِهِ، فيه فُلَيْح وهو ابن سليمان الخُزَاعِي، وهو صدوقٌ فيه كلامٌ مِنْ قِبَلِ حِفظِهِ.

وله شاهدٌ: أخرجه أحمد في «الْمُسْند» (ج٣ ص٢٣٠) من طريق محمَّدِ بنِ إسحاقَ عن مُحمَّد بن الْمُنْكَدِر عن أنسِ بن مالكٍ رضي الله عنه به وفيه (الفُوَيْسِقُ) بدل (التَّآفِه).

قلتُ: وهذا سندُهُ فيه مُحَمَّدُ بنُ إسحاقَ، وهو مُدَلِّسٌ.

لكن صَرَّحَ بالتَّحْدِيثِ فِي رِوَايةِ البَزّارِ.

فأخرجه أحمد في «الْمُسند» (ج٣ ص٢٢٠)، والطَّحَاوِيُّ في «مُشْكل الآثار» (ج١ ص٤٠٥)، وابنُ أَخِي مِيمِي الدَّقاق في «الفوائد» (ص٢٥١)، والبَزَّارُ في «الْمُسند» (ج٧ ص١٤٧)، وعبدُالله بنُ أحمدَ في «الزَّوائد» (١٢٨٨٧)، وأَبُو يَعْلَىٰ في «الْمُسند» (ج٦ ص٣٧٨)، وعبد الحقّ الإشبيلي في «الأحكام الشرعيَّة الكبرىٰ» (ج٤ ص٥٤٢)، وابنُ عديٍّ في «الكامل» (ج٦ ص٢١١٨) من طريق مُحمَّدِ بنِ إسحاقَ حَدَّثني عبدُ الله بنُ دينار عن أنسِ بنِ مالكٍ رضي الله عنه به.

قلتُ: وهذا سندُهُ حسنٌ، وجود إسناده ابن حجر في «فتح الباري» (ج١٣ ص٨٤).

قالَ ابنُ مَعِينٍ في «التَّاريخ» (ج٣ ص١٣٥): (لم نسْمع عَن عبدِ اللهِ بنِ دِينَارٍ عَن أنسِ بنِ مَالكٍ؛ إِلَّا حَدِيث الَّذِي يُحدِّثُ بِهِ مُحَمَّد بنَ إِسْحَاقَ). اهـ

وقالَ ابنُ عَدِيٍّ في «الكامل» (ج٦ ص١٠٥)؛ بعدَ أَنْ رَوَىٰ قولَ ابنِ مَعِينٍ هذا: (يعني: حديثَ الرُّوَيْبِضَةِ). اهـ

وقالَ الهَيْثَمِيُّ في «الزَّوائد» (ج٧ ص٨٨٤): (رواه البَزَّارُ، وقد صَرَّحَ ابنُ إسحاقَ[1] بالسَّماعِ من عبدِ الله بنِ دينار، وبقية رجاله ثقات). اهـ

وأخرجه عبد الرزاق في «المصنف» (٢٠٨٠٣) عن عبد الله بن دينار مرسلاً به.

وأخرجه نُعيم بنُ حَمَّاد في «الفتن» (ص٣٦٠) من وجه آخر عن أنس بن مالك رضي الله عنه به.

وإسنادُهُ تالف.

وانظر: «التاريخ» لابنِ مَعِينٍ (٥٦٥)، و«السُؤالات» للبَرْذَعِيِّ (ص٣١١)، و«العِلَل» لابنِ أَبِي حَاتمٍ (٢٧٩٢).

وأخرجه الطبرانيُّ في «المعجم الأوسط» (٣٢٥٨) من وجه آخر أيضاً عن أنس بن مالك رضي الله عنه به.

وإسناده واه أيضاً.

وذكره الهَيْثَمِيُّ في «مَجْمَع البحرين» (ج٧ ص٢٥٧).

---

(١) وابنُ إسحاق حافظٌ كبيرٌ، واسِعُ الرِّواية، وقد ذكَرَهُ ابنُ المدينيُّ في الذين مدارُ الإسناد عليهم في «العِلَلِ» (ص٣٦ و٣٧).

وقال البَرْذَعِيُّ في «سُؤَالاتِهِ» (ج٢ ص٣٢٩): (قلتُ لأبي زُرْعَةَ: عبد اللهِ بن دينار الشَّاميّ؟ قال: شيخٌ ربما أنكر، قلتُ: عبدُ الله بنُ دينارٍ الَّذي يَرْوي عن أَنَسٍ حديث «الرُّوَيْبِضَةِ» هو هذا؟ قال: لاَ، ابنُ إسحاقَ ما له وهذا؟.

قال البَرْذَعِيُّ: وقد كانَ رجلٌ من أصحابِنَا ذاكرني بهذا الحديثِ، عن شيخٍ ليس عندي بَمأْمُونٍ، عن أَبِي قُتَيْبَةَ، عن عبدِ الله بنِ الْمُثَنَّىٰ، عن عبدِ الله بنِ دينارٍ، عن أَبِي الأَزْهَرَ، عن أنسٍ، وذكرت لأَبِي زُرْعَةَ هذا أَنَّهُ صاحبُ أنسٍ، ولم أجترئ أن أذكرَ له أَنَّهُ من رِوايةِ هذا الرَّجلِ، لأنَّه لم يَكُنْ يرضاهُ، فقلتُ له: هو هذا الشَّامِيُّ؟ فأجابني بهذا). اهـ

وله شاهدٌ آخر:

أخرجه البَزَّارُ في «الْمُسند» (ج٧ ص١٤٧)، وأَبو يَعْلَىٰ[1] في «الْمُسند الكبير» (ج٥ ص٨٩ - الْمَطَالَب)، والخطيبُ في «مسألةِ الاحْتِجاجِ بالشَّافِعِيّ» (ص٣٤)، والطَّبَرَانِيُّ في «الْمُعْجم الكبير» (ج١٨ ص٥٦)، وفي «مُسند الشَّامِيين» (ج١ ص٥١)، والطَّحَاوِيُّ في «مُشْكل الآثار» (ج١ ص١٣٢)، وابنُ عساكر في «تاريخ دمشق» (ج٥٨ ص٤٧)، والسِّلفيُّ في «مُعجم السَّفر» (٥٦٢)، وعبد الحق الإشبيلي في «الأحكام الشَّرعية الكبرىٰ» (ج٤ ص٥٤٢) من طُرُقٍ عن إبراهيمَ بنِ أبي عَبْلة عن أبيهِ عن عَوْفِ بنِ مالك الأَشْجَعِيّ رضي الله عنه به.

---

(١) وفيه عند أَبِي يَعْلَىٰ في تفسير الرُّويبضة: (مَنْ لاَ يُؤبَهُ لَهُ).

قلتُ: يقصدُ بذلك الجاهل الْمُتعالم.

وانظر: «التعالم» للشَّيْخِ بِكر بنِ عبدالله (ص٦).

قلتُ: وهذا سندُهُ فيه شِمْر بنُ يَقْظَان، وهو والدُ إبراهيمَ بنِ أبي عَبْلَة، لم يروِ عنه إلاَّ ابنُهُ، ولم يُوثقه غير ابنِ حِبَّان في «الثِّقات» (ج٤ ص٣٧٦)، وذكرَهُ ابنُ أَبِي حَاتِمٍ في «الجرح والتَّعْديل» (ج٤ ص٣٧٦)، وباقي رجاله ثقات.

قلتُ: فمثلُه حسنٌ فِي الْمُتابعاتِ.

وقالَ البُّوصيريُّ في «إتحاف الخِيرة» (ج١٠ ص٢٨٧): (رواه أَبُو يَعْلَىٰ الْمَوْصِلي، والبَزَّارُ بسندٍ واحدٍ رواتُه ثقات).

والحديث حَسَّنَهُ الشَّيْخُ الأَلْبَانِيُّ في «الصَّحيحة» (ج٤ ص٥٠٨).

قالَ ابنُ أَبِي حَاتِمٍ في «العِلَلِ» (ج٦ ص٥٩٦): (وسألتُ أَبِي عَنْ حديثِ الَّذِي: رَوَاهُ ابنُ إِسْحَاقَ، عَنْ عبدِ الله بْنِ دِينَارٍ، عَنْ أَنَسِ بنِ مالكٍ، عَنِ النَّبيِّ ﷺ؛ فِي «الرُّوَيْبِضَة»؟.

قَالَ أَبِي: لا أعلم أحدًا رَوَىٰ عن عبدِ اللهِ بنِ دينارٍ هذا الحديثَ غيرَ محمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ، ووجدتُّ فِي رِوَايَةِ بَعْضِ البصريِّين: عَنْ عبدِ الله بنِ الْمُثَنَّىٰ الأنصاريِّ، عن عبدِ اللهِ بن دِينَارٍ، عَنْ أَبِي الأَزْهَر، عَنْ أنسِ بنِ مالكٍ، عَنِ النَّبيِّ ﷺ، بِنَحْوِهِ.

قَالَ أَبِي: وَلا أَدْرِي مَنْ أَبُو الأَزْهَر، قلتُ: مَن الذي رواهُ عن عبدِ الله بْنِ المثنَّىٰ؟، فَقَالَ: حَجَّاج الفُسْطاطي.

قَالَ أَبِي: لَوْ كَانَ حديثُ ابنِ إسحاقَ صَحِيحًا، لَكَانَ قَدْ رَوَاهُ الثقاتُ عَنْهُ). اهـ

قلتُ: كَذَا قالَ: «صحيحًا»؛ بلا ألف بعدَ الحاءِ، وفيه وَجْهَانِ:

الأَوَّلُ: النَّصبُ علىٰ أَنَّهُ خَبرُ: «كَانَ»، وحُذِفَتْ منه «ألفُ تنوين النَّصب»، علىٰ لُغةِ: «رَبيعة».

وكانتْ الجادَّةُ أنْ تُكْتَبَ «بالألفِ»، لكنَّه جاء هُنا علىٰ لُغةِ: «رَبيعة»؛ فإنَّهم لا يُبْدِلُونَ مِنَ التَّنوين في حالِ «النَّصبِ ألفًا»؛ كما يفعلُ جمهورُ العرب، بل يحذفونَ التَّنوينَ، ويقفونَ بسكونِ الحرفِ الَّذي قَبله؛ كالمرفُوعِ والْمَجرُورِ، ولابدَّ مِنْ قِراءتهِ مُنَوَّنًا في حالِ الوَصْلِ؛ غير أنَّ الألفَ لا تُكْتَبُ؛ لأنَّ الخطَّ مَداره علىٰ الوَقْفِ، وقد وَقَعَ مِنْ ذَلِكَ في الأحاديثِ، والآثارِ، وأقوالِ العُلماءِ: شيءٌ كثيرٌ، وشَواهد لُغة: «ربيعة» أكثرُ مِنْ أن تُحصىٰ، شِعْراً، ونَثْراً، ولُغة: «ربيعة» هي إحْدَىٰ ثلاث لُغاتٍ للعربِ في الوَقْفِ عَلَىٰ الاسمِ الْمُنوَّن؛ نحو سمعتُ أنسًا، ورأيتُ سالمًا.(١)

والثَّاني: الرَّفْعُ علىٰ أنَّه خَبرٌ للمُبتدأ «حديثِ ابنِ إسحاقَ»، والجُملة مِنَ الْمُبتدأ، والخَبر في مَحلِّ خبر: «كانَ»، واسْمها: «ضَمير الشَّأن»، والتَّقدير: لو كانَ هو؛ أي: الشَّأن والحديث، حديث ابنِ إسحاقَ صَحِيحٌ.

قلتُ: وضَمِيرُ الشَّأْنِ كَثُرَ دورانُهُ في اللُّغةِ العربيَّةِ، بارزاً، ومُستتراً، ومَحْذُوفًا؛ فنقول: يكونُ «ضَمير الشَّأن» بارزاً، وهو «مُبتدأ»، أو اسمٌ لـ«إنَّ» أو «إحْدىٰ أخواتها»، أو «مفعول أول» في بَابِ «ظنَّ»، و«أخواتها»، ويكونُ مُستتراً مَرْفُوعًا اسمًا «للأفعالِ النَّاسخَةِ» في بَابِ «كانَ»، و«كَادَ».

ويأتي «ضَمير الشَّأن» مَحْذُوفًا مَنْصُوبًا اسمًا لـ«إنَّ» الْمُثقلة، أو «إحْدىٰ

---

(١) وانظر: «الْمِنهاج» للنَّوَوِيِّ (ج٢ ص٢٢٧)، و(ج٨ ص٨٣)، و«عُمدة القَارِي» للعَيْنِيِّ (ج٦ ص٢٥٢)، و(ج٨ ص٢٦٢)، و(ج٢٢ ص٨٧)، و«فتح الباري» لابنِ حَجَرٍ (ج٩ ص٦٢١)، و«شرح سُنن النَّسَائِيِّ» للسُّيوطيِّ (ج٥ ص١٨٠).

أخواتها»، وكذلك: «إنْ»، و«أنْ»، و«كأنْ» الْمُخفَّفات، ويُحذف أيضًا مَفْعولاً أوّلَ في بَابِ «ظنَّ»، ولكُلِّ ذَلِكَ شَواهدٌ مِنَ القُرآنِ، والحَدِيثِ، ولُغَةِ العَرَبِ شِعْراً، ونَثْراً.(١)

قال الشَّاطِبِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ في «الاعْتِصَامِ» (ج٢ ص٦٨١)؛ عن تفسير الرُّويبضةِ:

(قالوا: هو الرَّجلُ التَّافهُ الحَقِيرُ يَنْطق في أمُورِ العامَّةِ، كأنَّه ليسَ بأهلٍ أنْ يتكلَّمَ في أمُورِ العامّةِ، فيتكلّم). اهـ

وقالَ أَبُو مَنْصُور السّمْعَانِيّ رَحِمَهُ اللَّهُ في «غَرَائِبِ الأَحْادِيثِ» (ج٢ ص٥٢٧):

(تفسيرُ الرُّوَيْبِضَةِ مَذْكورٌ في الحديثِ، وكأنّهُ في الأصلِ تْصغِيرِ الرَّابِضَةِ وهي الدّابةُ التي تَرْبِضُ فلا تتحرّك، فَشَبّهَ الرّجَل الدُّونَ به.(٢)

وأمّا التّافِه فهو: الخَسِيسُ، الخَامِلُ من الناسِ، ولذلك كُلُّ خَسِيسٍ تافِهٍ).اهـ

قلتُ: فالشَّريعةُ قَد كَمُلَتْ فلَا تَحتاجُ إلىٰ فَتاوىٰ، ودَعْوة الْمُتعالِمِين، اللَّهُمَّ سَلِّم سَلِّم.

---

(١) وانظر: «شرح قَطر النَّدَىٰ» لابنِ هشامٍ (ص٣٥٦)، و«أوضح الْمَسالك» له (ج٢ ص٦٠ و٦٣)، و«مُغني اللبيب» له أيضًا (ج١ ص٨٣ و٢٠٤ و٣٧٨)، و«شرح الألفية» للأُشْمُونيِّ (ج٤ ص٣٥١)، و«شرح سُنن النَّسَائِيُّ» للسُّيوطيِّ (ج١ ص٣٠)، و«الْمِنْهَاجِ» للنَّوَوِيُّ (ج٣ ص٩٨)، و«شرح الألفية» لابنِ عَقِيلٍ (ج١ ص٢٦١ و٢٦٦ و٣٥١ و٣٥٩)، و«السَّيْرَ الحَثِيثِ» لفجَّال (ج٢ ص٥١٦ و٥١٩)، و«تَوضيح المقاصد» للمُراديِّ (ج١ ص٢٢٧)، و«مُختصر مُغني اللَّبيب» لشيخنا ابن عُثيمين (ص١٠٤)، و«شرح ألفية ابنِ مالك» له (ج٢ ص١٥٠).

(٢) فَرَبَضَ عن (العلم الشَّرعي)، فلم يطلبْهُ علىٰ الحَقيقةِ عند العُلماءِ الرَّبانيين مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ والجَماعةِ، ولم يبحثْ في مَسائلِ علمِ الأحكامِ، فهو جامدٌ لا يتحرَّك، لأنَّ هذا العلمُ هو الذي يُؤصل في العبدِ البحثِ في الفقهِ الصَّحيحِ.

فهو رَبَضَ علىٰ (العلم الآكاديمي) علم الجامعاتِ، وعلم الشَّهاداتِ، وهذا العلمُ يُؤصل في العبدِ الجهلِ المركبِ بعلمِ الشَّريعةِ الْمُطهرةِ، واللهُ الْمُستعانُ.

قَالَ الإمَامُ ابنُ القَيِّمِ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «إعْلام المُوقعِينَ» (ج٤ ص٣٧٥): (فَرِسَالَتُهُ ﷺ كَافِيَةٌ شَافِيَةٌ عَامَّةٌ، لَا تُحْوِجُ إلَىٰ سِوَاهَا، وَلَا يَتِمُّ الْإِيمَانُ بِهِ إلَّا بِإِثْبَاتِ عُمُومِ رِسَالَتِهِ... فَلَا يَخْرُجُ أَحَدٌ مِنْ الْمُكَلَّفِينَ عَنْ رِسَالَتِهِ، وَلَا يَخْرُجُ نَوْعٌ مِنْ أَنْوَاعِ الْحَقِّ الَّذِي تَحْتَاجُ إلَيْهِ الْأُمَّةُ فِي عُلُومِهَا، وَأَعْمَالِهَا عَمَّا جَاءَ بِهِ.

وَقَدْ تُوُفِّيَ رَسُولُ اللهِ ﷺ، وَمَا طَائِرٌ يُقَلِّبُ جَنَاحَيْهِ فِي السَّمَاءِ إلَّا ذَكَرَ لِلْأُمَّةِ مِنْهُ عِلْمًا، وَعَلَّمَهُمْ كُلَّ شَيْءٍ حَتَّىٰ آدَابَ التَّخَلِّي، وَآدَابَ الْجِمَاعِ، وَالنَّوْمِ وَالْقِيَامِ وَالْقُعُودِ، وَالْأَكْلِ وَالشُّرْبِ... وَجَمِيعِ أَحْكَامِ الْحَيَاةِ وَالْمَوْتِ). اهـ

وقَالَ الإمَامُ ابنُ القَيِّمِ رَحِمَهُ اللَّهُ؛ عَنْ هَؤُلاءِ المُتعالِمِين: فِي «مَسألةِ السَّمَاعِ» (ص١٤٥): (فأبىٰ الظَّالمونَ الْمَفْتونونَ الإعراضُ ما جَاءَ بِهِ الرَّسُولُ ﷺ علَىٰ أَقوالِ الشُّيوخِ وطَرِيقتِهِم، فأَضلهم فعمَّ بذَلِكَ الْمُصاب، وعَظُمَتِ الْمِحْنَةُ، واشْتَدت الرَّزيةُ، واشْتَدّت غُربةُ الدِّينِ وأَهْلِهِ، وظنّ بهِم الجاهِلُونَ أَنَّهم هُمْ أهلُ البِدَعِ، وأَصْحابُ الطَّرائقِ والآراءِ[1] هُمْ أهلُ السُّنّةِ، وَيأْبىٰ اللهُ إلَّا أنْ يُقيمَ دينَهُ، ويتمَّ نورَهُ، ويُعلي كَلماتَهُ، وكلمات رَسُولِه ﷺ، ويَنْصر حَزْبهُ، ولو كَرِهَ الْمُبْطلونَ). اهـ

فإذا علمتَ هذا –يرحمك الله– لم ترَ عَجباً أنْ يتخرجَ الشَّخصُ من كُليةِ الشَّريعةِ؛ وهو لا يُحسنُ أحكامَ الدِّين، وقد يحمل شَهادةَ «الماجستير»!

---

(١) وَهُمْ دُعاةُ العَقْلِ، والفِكْرِ الفَاسِدِ الَّذينَ يزعمُوَن بفقهِ التّجدِيدِ، والعَصْرِ الْمُناسبِ، واللهُ الْمُستعانُ.

و«الدُّكتوراه»![1] وتراه يذكر الأحاديثَ الضَّعيفة والموضوعة؛ لأنَّه لا يميزُ بين الصَّحِيحِ والسَّقِيمِ منها.[2]

قلتُ: ومن الشيءِ العُجابِ؛ أن يقولَ أحدُهم في خُطبته: «**روىٰ ابنُ الجَوْزِيِّ في الْمَوْضُوعَات**»، ويبني علىٰ قولِهِ أفكاراً ومَعاني وسُلوكًا، ظنًا منه أنَّ كتاب «**الْمَوْضُوعَات**» مَصدر مِنَ المصادرِ الصَّحِيحة، أو مَرْجع مِنَ المراجع الثابتة، كقولِ القائل: «**روىٰ البُخَارِيُّ في صحيحه**» فلا حولَ ولا قوةَ إلَّا باللهِ تعالىٰ.

وإذا قلتَ لهم: هذا حديثٌ ضَعيفٌ، أو مَوْضُوعٌ؛ قالوا: أَأَنْتَ أعلم أم ابنُ كَثِيرٍ؟

وفاتهم أنَّ الحافظَ ابنَ كَثِيرٍ رَحِمَهُ اللهُ نفسَهُ قد ضَعَّفَ الرُّواية، ولكنهم قَرؤوا المَتْنَ، ولم يَقْرؤوا ما يعقبه مِنَ الإسنادِ، وظنُّوا أن مُجردَ الإتيان بالسَّندِ يعني: التَّصْحِيح.

ورأىٰ هؤلاء أنَّهم ليسوا بأهلٍ لدِراسةِ علم الحديث ومُصْطلحه، وشَقَّ عليهم فهمه واستيعابه، فاكتفوا بتصحيحِ كُلّ ما وافقَ عُقولهم، وشَنُّوا الحَرْب علىٰ أهلِ هذا العلم الشَّرِيف، **واتهمُوهم بأنَّهم مُحدثونَ لا فُقهاء!**.

قلت: وإذا قِيلَ لهم: «هذا حَدِيثٌ ضَعِيفٌ»؛ قالوا: «يجوزُ رواية الأحاديثِ الضَّعِيفةِ في فَضائلِ الأعمالِ والعملِ بها» ولكن؛ هل عَرَفَ هؤلاء الشُّروط والقُيود

---

(١) **قلتُ**: لا يُحسنُ إلَّا اخْتِلافَ العُلماءُ علىٰ قَوْلَيْنِ!!!... فلا يُحسنُ مُناقشة الأقوال، وذكر الأدلة في تبيين الرَّاجح مِنَ الْمَرْجوحِ في اخْتلافِ العُلماءِ في الأحكام، وردّ هذا التنازع إلىٰ هذا كِتَابِ اللهِ تَعالىٰ، وسُنةِ رسولِهِ ﷺ ليسْتَخْرج مِنْ هَذا النِّزاع القول الرَّاجح الذَّي هو حكمُ اللهِ تَعالىٰ، وحكمُ رسولِهِ ﷺ، واللهُ الْمُستعانُ.

(٢) انظر: «الْمَظْهرِيَّةَ الجَوْفَاء» للعَوايشَة (ص٨٢).

لهذا التَّجْوِيز؟ أم أنَّهم يعرفونَ ما يوافق هَواهم، ويستر حالهم؟.

فإذا جَازَ ذِكر الأحاديث الضَّعِيفة، فهل جَازَ ذكر الأحاديث الْمَوْضُوعة والْمَكْذُوبة؟ وهل بلغتم مِنَ العِلْمِ ما تميزونَ به بين الضَّعيفِ والموضوعِ؟ أم بلغتم من الفقهِ ما تفرقونَ به بين ما وافق القواعد الشَّرْعية الصَّحِيحة ومما لم يوافقها، وهل يَنْدَرِج تَحْتَ أصلٍ عام مِنَ الدِّين أم لا يَنْدَرِج؟.[1]

هل عَرَفَ هؤلاء -أصلاً- أنَّ هذا ضعيف أو مَوْضوع؟ إنَّهم لا يعرفونَ ذَلِكَ، لكنَّهم يذكرونَ النَّصَ مُعتقدين ثُبوته، فإنْ جئتَ تبين لهم ضِعْف الحديث؛ قالوا: «يجوزُ العمل بضعيفِ الحديث».

قلت: والنتيجة الْمُحتمة لقولهم هذا، تُفضي بهم إلىٰ تَجْويز رواية أي شيء ينسب إلىٰ النَّبِيِّ ﷺ، وتجويز تأليف الأحاديث كذَلِكَ، طالما يراد بذلك الخير، فإلىٰ اللهُ الْمُشتكىٰ.

ولجأ الكثيرُ مِنْ هؤلاء القُصاص إلىٰ أُسلوبِ القِصَصِ والحِكَايَاتِ، والتَّوسعِ في الأمثالِ، ليُغطي قِلة العلم، والْمَعْرفة، والاطلاع في نَفْسِهِ.

ورأىٰ هؤلاء الخَطابةَ، والوَعظَ، والتَّدريسَ أمراً هَينـًا سهلاً، فهم جاهزونَ لْمُخاطبةِ النَّاس في أيِّ وقتٍ مِنَ الأوقاتِ، لا يفتقرونَ لإعدادٍ أو تَحْضِير، مَعْلُوماتهم لا تزيد ولا تنمو، يُغطونَ علىٰ هذا كلِّهِ برفعِ الصَّوت، وتحريك العَواطف، حتَّىٰ بَلَغَ الأمرُ بأحدِهم أَنْ قَالَ: «**الخَطَابة لُعبتي**»؛ فلا حولَ ولا قوةَ إلَّا باللهِ.

---

(١) انظر: «المصدر السابق» (ص٨٣).

قلت: وأودُّ بهذه الْمُناسبة؛ أن أُذكر هؤلاء بأمرٍ عَساهُ يغير ما بهم مِنْ حالٍ، وذَلِكَ عندما جَاءَ بعض النَّاسِ لِرَبِيعَةَ الرَّأْي رحمه الله تعالىٰ - وهو من شُيوخِ مَالِكٍ- يَطْلُبونَ منه أن يَترفقَ بنفسهِ، ويتلطفَ بحالهِ، حِينَ رأوا شدة إقبالهِ علىٰ طَلَبِ العلمِ، فَقَالَ: (سَمِعْتُ بَعْضَ أَشْيَاخِنَا يَقُولُونَ: إنَّ العِلْمَ لَا يُعْطِيكَ بَعْضَهُ، إلَّا إِذَا أَعْطَيْتَهُ نَفْسَكَ كُلَّها).[1]

فهيا أيها الخُطباءُ! خَاطِبُوا أنفسَكُم بهذه الكلماتِ قَبْلَ كُل شيءٍ، وهيَّا مَعشر الوُعَّاظ! عُظُوا أنفسَكُم بهذِهِ العبارة النَّاجِعَة النَّافعة، وهيَّا يا أصحاب الفتاوىٰ! أَفتوا أنفسَكُم بهذه الْمَقولةِ الطَّيبةِ قَبْلَ أن تُفْتُوا النَّاس، فهذا هو سَبيلُ السَّدادِ، والهُدىٰ، والرَّشادِ بإذنِ اللهِ تَعالىٰ.[2]

وَعَنِ الإمَامِ الرَّبِيعِ بْنِ خُثَيْمٍ رَحِمَهُ اللهُ قَالَ: «إِنَّ لِلْحَدِيثِ ضَوْءًا؛ كَضَوْءِ النَّهَارِ تَعْرِفُهُ، وَظُلْمَةً؛ كَظُلْمَةِ اللَّيْلِ تُنْكِرُهُ».[3]

قلتُ: فَحَديثُ النَّبِيِّ ﷺ الصَّحِيحُ لَهُ ضُوْءٌ؛ كَضُوْءِ النَّهَارِ تَعْرفُ أَنَّه مِنْ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ، أَوْ مِنْ فِعْلِهِ، وَالْحَديثُ الضَّعِيفُ لَهُ ظُلْمَةٌ، كَظُلْمَةِ اللَّيْلِ، فَتَعْرفُ أَنَّه

---

(١) انظر: «الحثّ على طَلَبِ العلمِ» للعسكَريِّ (ص٤٧).

(٢) انظر: «الْمَظْهِرِيَّةَ الجَوْفَاء» للعَوايشَة (ص٨٣).

(٣) أثرٌ صحيحٌ.

أخرجه أحمدُ في «الزُّهد» (٢٠١٩)، وابنُ الجَوْزِيِّ في «الْمَوْضوعات» (ج١ ص١٠٣)، والسِّلَفِيُّ في «الْمَشْيخة البَغدادية».

وإسنادهُ صحيحٌ.

حَديثٌ ضَعِيفٌ، لَمْ يَقُلْهُ النَّبِيُّ ﷺ، لِذَلِكَ تَنكرهُ، وَاللهُ الْمُسْتَعَان.

وَهَـؤُلَاءِ الْخُطبـاءُ، وَالْوُّعـاظُ، وَالْقُصَـاصُ يَنْشِـرُونَ الْأَحادِيـثَ الضَّـعِيفَةَ، وَالْمُنْكَرَةَ، وَالْمَوْضُوعَةَ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ، ثُمَّ يَنْسُبُونَهَا إِلَىٰ النَّبِيِّ ﷺ، فَالْوَيْلُ لَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، نعوذُ بِاللهِ مِنَ الْخِذْلاَنِ.

فَعَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ الزُّبَيْرِ رضي الله عنه قَالَ: قُلْنا للزُّبَيْرِ بْنِ الْعَوَّامِ رضي الله عنه مَالَكَ لا تُحَدِّثُ عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ؛ كَمَا يُحَدِّثُ أَصْحَابُكَ؟ فَقَالَ رضي الله عنه: أَخَافُ[1] أَنْ أَزِيدَ، أَوْ أَنْقُصَ، وَقَدْ قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ».

أخرجه البُخَارِيُّ في «صحيحه» (١٠٧)، وابنُ مَاجَه في «سُننِهِ» (٣٦)، وأحمدُ في «الْمُسْنَد» (ج١ ص١٦٥)، وأَبُو يَعْلَىٰ في «الْمُسْنَد» (٦٦٧)، والقُضَاعِيُّ في «مُسْنَد الشِّهاب» (٥٤٩)، والطَّبَرانِيُّ في «طُرقِ حديثِ: مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا» (ص١٠٢) من طريقِ شُعْبَةَ عَنْ جَامِعِ بْنِ شَدَّادٍ عَنْ عَامِرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ الزُّبَيْرِ عَنْ أَبِيهِ بِهِ.

وعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا، فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ».

أخرجه البُخَارِيُّ في «صحيحه» (١١٠)، ومُسْلِمٌ في «صحيحه» (ج١ ص٦٧)، والحاكمُ في «الْمَدْخل إلىٰ الصَّحيح» (ص٩١)، والقُضَاعِيُّ في «مُسْنَد الشِّهاب» (٥٥٠)، والطَّبَرانِيُّ في «طُرقِ حديثِ: مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا» (ص١٠٢) مِنْ طُرُقٍ عَنْ أَبِي عَوَانَةَ عَنْ أَبِي حَصِينٍ عَنْ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه بِهِ.

---

(١) قلت: فتأمَّل هذا الوَرَعُ، واللهُ الْمُستعان.

قُلْتُ: فَشدَّدَ النَّبِيُّ ﷺ بالوَعيدِ الشَّديدِ لَمَنْ أَدْخَلَ في السُّنَّةِ النَّبوَيّةِ ما لَيْسَ مِنها؛ صَوْنًا لها مِنْ تَحْرِيفِ الغالِينَ، وانْتحالِ الْمُبطلينَ، وتأويلِ الجاهَلِينَ، اللَّهُمّ غُفْرًا.

وَعَنِ الإمَامِ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ رَحِمَهُ اللهُ قَالَ: «لَمْ يَزَلْ أَمْرُ بَنِي إِسْرَائِيلَ مُعْتَدِلاً حَتَّىٰ فَشَىٰ فِيهِمُ الْمُوَلَّدُونَ أَبْنَاءُ سَبَايَا الأُمَمِ، فَقَالُوا فِيهِمْ بِالرَّأْيِ فَضَلُّوا، وَأَضَلُّوا».

أثرٌ صحيحٌ

أخرجه البَيْهَقِيُّ في «مَعْرفةِ السُّنن» (ج١ ص١٩٠) من طريقِ حَنْبَلِ بْنِ إِسْحَاقَ قَالَ: حَدَّثَنَا الْحُمَيْدِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ قَالَ: حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ بِهِ.

قلت: وهذا سنُدُه صحيحٌ.

قَالَ الإمَامُ سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ رَحِمَهُ اللهُ: «فَنَظَرْنَا فِي ذَلِكَ فَوجدْنَا ما حَدَثَ مِنْ الرَّأيِ؛ إِنَّما هُوَ مِنَ الْمُولدِينَ أبناءِ سَبَايا[1] الأُممِّ، وذَكَرَ بَعْضُ مَنْ كانَ بالمدِينَةِ، والبَصْرةِ، وبالكُوفَةِ».

قلت: والمرادُ أنَّ النَّاسَ إذَا قَامَ فِيهِم سَفلةُ النَّاسِ هَلَكُوا، والعياذُ باللهِ.

قَالَ العلَّامةُ الشَّيْخُ صالح الفَوْزان حفظه الله في «وجوب التثبت في الأخبار واحترام العلماء» (ص٥٠): (إنَّ وجُودَ الْمُثقفين، والخُطباءِ الْمُتحمسِينَ لا يُعَوِّضُ الأُمة عَنْ عُلمائِها... وهؤلاء قُراء وليسوا فُقهاء فإطلاق لفظِ العُلماءِ علىٰ هؤلاءِ إطلاق في غَيْرِ مَحلّهِ، والعِبْرة بالحقائِقِ لا بالألقابِ فكثير ممن يُجيد الكلام،

(١) يعني: الجَهلة السَّفلة الذينَ يفتونَ النَّاسَ بالرأيِ الْمَذْمومِ.

ويَسْتَمِيل العوام وهو غيرُ فقيهٍ، والَّذي يكشفُ هؤلاء أنَّه عندَما تحصل نازلة يَحتاج إلىٰ مَعْرفةِ الحُكْمِ الشَّرعي فيها فإنَّ الخُطباءَ، والْمُتحمسين تَتَقَاصَر أفهامهم، وعند ذَلِكَ يأتي دورُ العُلماءِ.

فلننتبه لذَلِكَ، ونُعطي عُلماءَنَا حقَّهُم، ونعرف قَدْرهم، وفضلَهُم، وننزل كلاً مَنزلتهِ اللَّائقة به). اهـ

فَعَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «مِنْ أَشْرَاطِ السَّاعَةِ أَنْ يَقِلَّ الْعِلْمُ، وَيَظْهَرَ الْجَهْلُ، وَيَظْهَرَ الزِّنَا، وَتَكْثُرَ النِّسَاءُ، وَيَقِلَّ الرِّجَالُ، حَتَّىٰ يَكُونَ لِخَمْسِينَ امْرَأَةً الْقَيِّمُ الْوَاحِدُ».

أخرجه البُخَارِيُّ في «صحيحه» (ج١ ص١٧٨)، وفي «خَلْقِ أَفْعال العِبَاد» (ص١٠٧)، ومُسْلِمٌ في «صحيحه» (ج٤ ص٢٠٥٦)، والتِّرْمِذِيُّ في «سُننه» (ج٤ ص٤٩١)، وأحمدُ في «الْمُسْند» (ج٣ ص٩٨)، والطَّيَالِسيُّ في «الْمُسْند» (ص١٦٦)، وأَبُو نُعَيْمٍ في «الحِلْية» (ج٦ ص٢٨)، وعَبْدُ بنُ حُمَيْد في «الْمُنتخب» (ص٣٥٩)، والبَيْهَقِيُّ في «المدخل» (ج١ ص١٥١)، وفي «دلائل النُّبُوَة» (ج٦ ص٥٤٣)، وابنُ عبد البَرِّ في «جامع بيان العلم» (ج١ ص١٥١)، والبَغَوِيُّ في «التَّفْسير» (ج٦ ص١٧٩)، وفي شرح «السُّنة» (ج١٥ ص٢٤)، وَدَانْيَالُ في «مَشْيخته» (ق/ ٩٩/ ط)، والنَّعال في «مَشْيخته» (ص١١٤)، وأبو الشَّيْخ في «الفوائد» (ص٣٥)، وفي «ذكر الأَقْران» (ص١٠٢)، والْمُسْتَغْفِرِيُّ في «دلائل النبُّوة» (ج١ ص٣٠٢)، والنَّسَائِيُّ في «العلم» (ص١٨٦)، والقَسْطَلَانِيّ في «إرشاد السَّاري» (ج١ ص٣١٥)، ومَعْمَرُ الأَزْدِيُّ في «الجامع» (ج١١ ص٣٨١)، وأَبُو يَعْلَىٰ في «المسند) (٢٨٩٢)، والدَّانيُّ في

«السُّنن الواردة في الفتن» (ج٤ ص٨١٣)، والرُّويَانِيُّ في «الْمُسند» (ج٢ ص٢٦٤)، والخَطَّابِيُّ في «العُزْلة» (ص٩٦)، وابنُ عَساكر في «تاريخ دِمشق» (ج٤ ص١٩٧)، وابنُ مَاجَة في «سُننه» (ج٢ ص١٣٤٣)، وعَبْدُ الغَنِي المَقْدِسِيُّ في «العِلْمِ» (ص٨٨)، والأصبهانيُّ في «التَّرغيب والتَّرهيب» (٢١٥٢) من طَرِيقَيْنِ عَنِ أَنَسٍ بِهِ.

قلتُ: فمِنْ أَشْراطِ السَّاعةِ أنْ يَقلَّ العلمُ، وَيَفْشوَ الجَهْلُ.

قَالَ الحافظُ ابنُ بَطَّالٍ رَحِمَهُ اللَّهُ: (وَجَمِيعُ مَا تَضَمَّنَهُ هَذَا الْحَدِيثُ مِنَ الْأَشْرَاطِ قَدْ رَأَيْنَاهَا عِيَانًا، فَقَدْ نَقَصَ الْعِلْمُ، وَظَهَرَ الْجَهْلُ، وَأُلْقِيَ الشُّحُّ فِي الْقُلُوبِ، وَعَمَّتِ الْفِتَنُ، وَكَثُرَ الْقَتْلُ).[1] اهـ

وَعَقّبَ علىٰ ذلك ابنُ حَجَرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ في «فتح الباري» (ج١٣ ص١٦) بقوله: (الَّذِي يَظْهَرُ أَنَّ الَّذِي شَاهَدَهُ كَانَ مِنْهُ الْكَثِيرُ، مَعَ وُجُودِ مُقَابِلِهِ، وَالْمُرَادُ مِنَ الْحَدِيثِ اسْتِحْكَامُ ذَلِكَ، حَتَّىٰ لَا يَبْقَىٰ مِمَّا يُقَابِلُهُ إِلَّا النَّادِرُ، وَإِلَيْهِ الْإِشَارَةُ بِالتَّعْبِيرِ بِقَبْضِ الْعِلْمِ، فَلَا يَبْقَىٰ إِلَّا الْجَهْلُ الصِّرْفُ، وَلَا يَمْنَعُ مِنْ ذَلِكَ وُجُودُ طَائِفَةٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ لِأَنَّهُمْ يَكُونُونَ حِينَئِذٍ مَغْمُورِينَ فِي أُولَئِكَ). اهـ

وَقَالَ الإمامُ الخَطَّابِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ في «العُزْلة» (ص٩٧): (يريد ظُهور الجهالِ الْمُنتحلِّين للعِلْمِ، الْمُترئِسين علىٰ النَّاسِ به قَبْلَ أنْ يَتَفَقَّهُوا في الدِّين، ويُرْسَخُوا في عِلْمِهِ). اهـ

---

(١) انظر: «فتح الباري» لابنِ حَجَرٍ (ج١٣ ص١٦).

وَعَنْ أَنسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ لَيْلَةَ أُسْرِيَ بِهِ قَالَ: «رَأَيْتُ قَوْمًا تُقْرَضُ أَلْسِنَتُهُم بِمَقَارِيضَ مِنْ نَّارٍ -أَوْ مِنْ حَدِيدٍ- فَقلتُ: مَنْ هَؤُلَاءِ يَا جِبْرِيلُ؟ قَالَ: هَؤُلَاءِ خُطَبَاءُ أُمَّتِكَ».(١)

وفي رواية: «هَؤُلَاءِ خُطَبَاءُ أُمَّتِكَ الَّذِينَ يَقُولُون مَا لَا يَفْعَلُونَ، وَيَقْرَؤُونَ كِتَابَ اللهِ، ولَا يَعْمَلُونَ بِهِ».

حديثٌ صحيحٌ

أَخرجه أَبُو يَعْلَىٰ في «الْمُسند» (ج٧ ص١١٨)، والبَيْهَقِيُّ في «شُعب الإيمان» (ج٩ ص٢٣٧) مِنْ طَرِيقَيْنِ عَنْ مُعْتَمِرِ بْنِ سُلَيْمَانَ قَالَ: وحدّث أبي أَنَّ أنسًا حَدَّثَ عَنْ رُسولِ اللهِ ﷺ فذكرهُ.

قلتُ: وهذا سنده صحيح.

وتابعه ابنُ الْمُبارك عن سُليمان التَّيْمِيّ به.

أخرجَهُ أَبُو نُعَيْمٍ في «الحِلْيةِ» (ج٨ ص١٧٢) من طريق يُوسفَ بنِ سعيد بن مُسلم ثنا عبدالله بن موسىٰ ثنا ابنُ الْمُبارك به.

وإسناده حسنٌ في الْمُتابعات.

وأخرجه أَبُو يَعْلَىٰ في «الْمُسند» (ج٧ ص١٨٠)، والطَّبَرَانِيُّ في «الْمُعْجم الأَوْسَط» (ج١ ص٢٦١)، أَبُو نُعَيْمٍ في «الحِلْية» (ج٢ ص٣٨٦)، و(ج٦ ص٢٤٨)،

---

(١) وهؤلاء الخُطباء هُم أهلُ الدُّنيا – كـ (السياسيين) وغيرهم – ممن كانُوا يأمرونَ النَّاسَ بالبرِّ، ويَنسوْنَ أنفسَهُم، وهم يتلونَ الكتابَ والسُّنةَ، ولا يعقلونَ ما يقولونَ، والعياذُ باللهِ.

وانظر: «تفسير القُرآن» لابنِ كَثِيرٍ (ج١ ص١٤٩).

وابنُ حِبَّان في «صحيحه» (ج١ ص١٣٥)، وضياءُ الدِّين الْمَقْدِسِيُّ في «الأحاديث الْمُختارة» (٢٦٤٦)، و(٢٦٤٧)، والبَيْهَقِيُّ في «شُعب الإيمان» (ج٩ ص٢٣٨) من طريق يزيد بن زُرَيع عن هشام بن أبي عبدالله عن الْمُغِيرة حدثني مالكُ بنُ دينار عن أنس به.

قلتُ: وهذا سنده حسن.

وتابعه إبراهيم بن أَدْهَم عن مالك بن دينار به.

أخرجه أَبُو نُعَيْمٍ في «الحِلْية» (ج٨ ص٤٣) من طريق بَقِيَّة حدثنا إبراهيم بن أَدْهَم به.

وإسناده حسن.

وأخرجه البَيْهَقِيُّ في «شُعب الإيمان» (ج٩ ص٢٣٩)، والخطيبُ في «الاقتضاء» (١١١) من طريق مُسلم حدثنا صَدَقَة بن دينار، والحسن بن أبي جَعْفر عن مالك بنِ دينار عن ثُمَامة بن عبدالله بن أنس عن أنس به.

وإسناده ضعيف.

وأخرجه ابنُ أَبِي حَاتِمٍ في «تفسيره» (٤٧٦)، وأَبُو نُعَيْمٍ في «الحِلْية» (ج٦ ص٢٤٩) من طريق سَهْلِ بنِ حَمَّاد أبي عَتّاب ثنا هشام الدَّستُوائي عن الْمُغيرة بنِ حبيب عن مالك بنِ دينار عن ثُمامة عن أنس بن مالك به.

وأخرجه أحمدُ في «الْمُسْند» (ج٣ ص١٢٠)، وفي «الزُّهد» (ص٤٥)، وعَبْدُ بنُ حُمَيْدٍ في «الْمُنتخب مِنَ الْمُسند» (ص٣٦٧)، وفي «تفسيره» (ج٢ ص٣٤٢- تفسير ابنِ كَثِيرٍ)، وأَبُو يَعْلَىٰ في «الْمُسند» (ج٧ ص٦٩)، والبَغَوِيُّ في «شرح السُّنة» (ج٤

ص٣٥٣)، وفي «مَعالم التنزيل» (ج١ ص٦٨)، والخَطِيبُ البَغْداديُّ في «الْمُوضح» (ج٢ ص١٧٠)، وفي «تاريخ بغداد» (ج٦ ص١٩٩)، ووكيعٌ في «الزُّهد» (٢٩٧)، وابنُ مَرْدَويه في «تفسيره» (ج٢ ص٣٤٢- تفسير ابنِ كَثِيرٍ)، وابنُ أَبِي شَيْبَةَ في «المصنَّف» (ج١٤ ص٣٠٨)، وابنُ الْمُبارك في «الزُّهد» (ص٢٨٢)، وفي «الْمُسْند» (ص٢٢)، وابنُ أَبِي الدُّنيا في «الصَّمت» (ص٢٤٩)، وابنُ الجَوْزِيّ في «الحدائق» (ج١ ص٥٣٤) من طريق حَمَّاد بن سَلَمَة عن علي بن زيد عن أنس به.

قلتُ: وهذا سنده ضعيف فيه علي بن زيد بن جُدْعَان وهو ضعيفٌ، كَمَا في «التَّقريب» لابنِ حَجَرٍ (ص٦٩٦).

وأخرجه الطَّيالسيُّ في «الْمُسند» (٢٠٦٠) من طريق الْمُبارك بنِ فَضالة عن علي بن زيد بن جُدْعَان به.

وأخرجه ابنُ مَرْدَويه في «تفسيره» (ج٢ ص٣٤٣- تفسير ابنِ كَثِيرٍ) من طريق عُمر بن قَيْس عن علي بن زيد عن ثُمامة عن أنس بن مالك به.

وأخرجه البَيْهَقِيُّ في «شُعب الإيمان» (ج٩ ص٢٣٩)، والواحديُّ في «الوَسِيطِ» (ج١ ص١٣٠) من طريق الْمُحاربي أخبرنا سُفيان عن خالد بن سَلَمَةَ عن أنس به.

وإسناده حسن.

وأخرجه ابنُ أَبِي الدُّنيا في «الصَّمْت» (ص٢٦٥) من طريق جَعْفر بنِ سُليمان عن عمر بن نَبْهان عن قَتَادةَ عن أنس به.

وإسناده ضعيف.

فالخُطباءُ هُم القُدوةُ، والأُسْوةُ يأمرونَ النَّاسَ بالمعروفِ، وينهونهم عَنِ الْمُنْكَرِ،

وَهُم في أعينِ النَّاسِ مِقْياس الفضائل، والالتزام بشَعائرِ الدِّين، والالتزام بالأَخْلاقِ[1].

فإذا هُمْ لم يطبقُوا، ولم يعمَلُوا بِمَا قالُوا سَقَطَتْ هيبتُهُم مِنْ أعينِ النَّاسِ، وأصبحُوا لأهلِ الأهواءِ حُجَّة يعلّق عليها هؤلاء إفسادهم، ويبررونَ بها شهواتهم كَمَا هو مُشاهدٌ.

فالقولُ بغيرِ عَمَلٍ زُخرفة لا فائدة فيه، شعار زائف يُتاجر به أصحابُ الْمَنافعِ من الحزبيين وغَيْرِهم، ويستتر وراءَهُ كُلُّ طامعٍ في الدُّنيا.

قلتُ: والغرضُ أنّ النَّبِيَّ ﷺ ذمَّ الخطباء الجهلة الْمُتعالمين علىٰ هذا الصَّنيع، ونبّههم علىٰ خَطئِهِم في حَقّ أنفسِهم حيثُ كانُوا يأمرونَ بالخيرِ ولا يفعلونَهُ، اللَّهُمَّ غُفْراً.

وما أَحْسَنَ الاستنكار مِنَ اللهِ تَعالىٰ علىٰ هذا الصِّنف وأمثالهم في **قولِهِ تَعَالَىٰ**:

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفۡعَلُونَ * كَبُرَ مَقۡتًا عِندَ ٱللَّهِ أَن تَقُولُواْ مَا لَا تَفۡعَلُونَ﴾ [الصف: ٢ و٣].

قَالَ الحافظُ الذَّهَبِيُّ رَحِمَهُ اللهُ في «التَّمْسك بالسُّنن» (ص٣٢): (واتّباعُ الشّرع، والدِّين مُتعيّنٌ، واتّباع غيرِ سبيلِ الْمُؤْمنين بالهَوَىٰ وبالظّن، وبالعاداتِ المردودة مقتٌ وبدعة).اهـ

---

(١) فكيفَ يليقُ بكُم يا معشرَ الخُطباءِ، وأنتم تأمرونَ الناس بالبر أن تَنْسَوْا أنفسَكُم فلا تأتمروا بما تأمرونَ الناس به، وأنتم مع ذَلِكَ تتلون الكتابَ والسُّنة، وتعلمونَ ما فيهما علىٰ من قصّر في أوامرِ الله، أفلا تعقلونَ ما أنتم صانعونَ بأنفسِكم فتنتهوا من رَقدتكم وتتبصَّروا من عمايتكم.

وانظر: «تفسيرَ القرآن» لابنِ كَثِيرٍ (ج٢ ص٣٣٦).

قلت: فَهُمَا طَرِيقَانِ: اتِّباع الرَّسول ﷺ والسُّنة، أو اتباع الهَوَىٰ والبدعة، وليسَ مِنْ سَبيلٍ إلىٰ ثالثٍ، فمَنْ لم يتبْع الرَّسول ﷺ فلابدَّ أنْ يتبعَ الهَوَىٰ.

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ فَإِن لَّمْ يَسْتَجِيبُوا۟ لَكَ فَٱعْلَمْ أَنَّمَا يَتَّبِعُونَ أَهْوَآءَهُمْ ۚ وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنِ ٱتَّبَعَ هَوَىٰهُ بِغَيْرِ هُدًى مِّنَ ٱللَّهِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾[القصص:٥٠].

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ فَذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ رَبُّكُمُ ٱلْحَقُّ ۖ فَمَاذَا بَعْدَ ٱلْحَقِّ إِلَّا ٱلضَّلَٰلُ ۖ فَأَنَّىٰ تُصْرَفُونَ ﴾ [يونس:٣٢].

قَالَ الإمامُ القُرْطُبِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «جامع أحكام القُرآن» (ج٨ ص٣٣٥): «(ذا) صلة أَيْ ما بعدَ عبادةِ الإلهِ الحقّ إذا تُركت عبادته إلَّا الضَّلال... قَالَ عُلماؤُنَا: حَكَمَتْ هذه الآيةُ بأنَّه ليسَ بين الحَقِّ، والباطلِ مَنزلة ثالثة... والضَّلال حقيقته الذَّهاب عَنِ الحَقِّ». اهـ

قلتُ: فالأخطاءُ إذا انْتَشَرَتْ في الْمُجتمعِ أفسدته بل قَضَتْ عليه، لهذا كَانَتْ للخُطباءِ الْمُتعالمين الْمُفسدين هذه العُقوبةُ التي يَنْخلع لها القَلْب، ويَطِير لها الفُؤاد جزاء يَسْتحقونه مِنَ اللهِ تَعالىٰ؛ لإضلالهم النَّاس بتعليمِهم العقائد الفاسدة، والمناهجِ السّياسية، والفتاوىٰ الباطلة، والأحاديثِ الضَّعيفة، والْمُنكرة، والقِصَص الموضوعة، والباطلة، والأخطاء في الأَحْكَامِ الفقهية... نَسأل اللهَ العافية والسَّلامة.

وَقَدْ ذَكَرَ الذَّهَبِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «المِيزَانِ» (ج٣ ص٦٥٥) في ترجمة مُحمّدِ بنِ عليّ بن عَطية الواعظ المعروف بـ (أَبِي طَالِبٍ المَكّيّ) الصُّوفيِّ، قول أبي طاهر العَلّاف: (إنَّ أَبَا طالبٍ وَعَظَ ببغدادٍ، وخَلَطَ كلامه، وحَفِظَ عنه أنه قال: ليسَ علىٰ الْمَخْلوقين أَضرّ مِنَ الخالقِ، فبدَّعوهُ وهجروهُ، فَبَطَلَ الوَعْظ).

قلتُ: هكذا لابدَّ أن يُفعلَ في الوُعاظِ الْمُخلطين الْمُختلطين، لا أن يُكرمُوا، ويُعزّزوا في الْمُسابقات، والاحتفالاتِ، والفضائياتِ، والتِّلفازِ، واللهُ الْمُستعانُ.

واغْتِرَارُ هؤلاءِ بِحلْمِ اللهِ تعالىٰ يُعدُّ من طمس البصيرة، وإلا فكيف يغتر عبد بِحلْمِ الله تعالىٰ، وهو يقرأ قَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَ: ﴿وَيُحَذِّرُكُمُ ٱللَّهُ نَفْسَهُۥ﴾ [آل عمران:٢٨].

وما أكثرُ هذا الصَّنْفِ في عالمِ البَشَرِ اليوم، قد سَقَطَ الحياءُ منه، وتَبَلَّدَ حِسُّهُ، وظهرَ فِسْقُهُ، وطارَ شَرُّهُ بين الخَلَائِقِ، وزاحَمَ أهلُ الظُّلمِ، والفَسَادِ في الشَّرِّ، والعِنَادِ نعوذُ بالله من الخِذْلان.

إذاً فالواجبُ علىٰ العاقلِ أنْ يَحذر مُخالفة أصحابِ الأهواء، فإنَّ نارَهَا تحت الرَّمادِ، ونَسأل الله السَّلامة.

فأينَ الْمُتعظون؟ أينَ الْمُعْتبرون؟ أينَ أُولو الأَحْلامِ والنُهىٰ؟ أما طَالَعُوا عُقوبات اللهِ فيمن سبق، وعظيم سطوته بمن عَصَىٰ، وعَائد، وكَذَبَ؟ أتاهم العَذاب بَغْتَةَ وهم لا يَشْعُرُونَ، أخذهمُ اللهُ أخْذَ عَزيز مُقْتدر، وحَذَّرهم بأسَهُ، وعِقابه، وَأَلِيم عَذابه، وعظيم سَطْوتِهِ، فما ارْتَدَعُوا، ولا انْزَجَرُوا، ورَجِعُوا قد أنذرهم علىٰ ألسُن رُسلِهِ فَظَلُّوا في طُغيانهم يَعْمَهُون، وفي الضّلال سادرون، وحَاقَ بهم من العذابِ ما كانوا به يَسْتهزؤن، وأتاهم من حيثُ لا يَشْعُرُونَ.(١)

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿أَفَأَمِنَ ٱلَّذِينَ مَكَرُوا۟ ٱلسَّيِّـَٔاتِ أَن يَخْسِفَ ٱللَّهُ بِهِمُ ٱلْأَرْضَ أَوْ يَأْتِيَهُمُ ٱلْعَذَابُ مِنْ حَيْثُ لَا يَشْعُرُونَ﴾[النحل:٤٥].

(١) انظر: «تحذير السَّالكين مِنْ أصنافِ الْمُغترين» لأبي أَنس السّيد (ص٣٧).

قَالَ شَيْخُ الإِسْلامِ ابنُ تَيْمِيّةَ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الفتاوىٰ» (ج١٠ ص١٤٤): (وَبَنُو آدَمَ هُمْ جُهَّالٌ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ يَسْتَعْجِلُ أَحَدُهُمْ مَا تُرَغِّبُهُ لَذَّتُهُ، وَيَتْرُكُ مَا تَكْرَهُهُ نَفْسُهُ مِمَّا هُوَ لَا يَصْلُحُ لَهُ، فَيَعْقُبُهُمْ ذَلِكَ مِنْ الْأَلَمِ وَالْعُقُوبَاتِ، إمَّا فِي الدُّنْيَا، وَإِمَّا فِي الْآخِرَةِ مَا فِيهِ عِظَمُ الْعَذَابِ، وَالْهَلَاكِ الْأَعْظَمِ).اهـ

قلتُ: ولا يَتدبَّر هذا ولا يَعِيه إلّا صاحب القَلْب الصّافي أمّا صاحبُ القَلْبِ الجامد فَتنبُو عنه كلُّ المواعظ[1]... لاغْترارهِ بثناءِ الناس عليه، وامتلاء سمعُهُ من المَدْح والثَّناء... وظنّ أنّ هذا الثّناء من رِضىٰ اللهِ عليه، وهو يَخْرق حُرمات الله في الخَفاء، ومن المُرائين بأعمالِهم في العَلَانية، وسبحان الله كَمْ من أمثال هؤلاء مُوجود بين ظَهْرانينَا مَفْتون بثناء الناس عليه بما ليس فيه، فَيَحْسِبُ أنّه علىٰ شيء، وهذا الصِّنْفُ مَنْكُوس القَلْب، مُصاب بذلك وهو لا يُشْعر... أَمَا عَلِمَ هؤلاءِ أنّ الله تَعالىٰ لا يَقْبلُ من العَمل إلّا ما كان خالصاً، وابتغىٰ به وجهه، وعلىٰ السُّنة والعلم.

والاغْترار بثناء النَّاس من عَلامة المرائين، والْمُخلِّص لله تعالىٰ لا يُغتر بثناء النّاسِ عليه مَهْمَا قالوا وأَثْنُواَ عليه، كذلك لا يَهْتم بسَخَطِ الناس عليه، وطعنهم فيه ما دام مُستقيماً مُخلصاً مداوماً علىٰ طاعة ربِّه، فمن عَلامة المتقين أنهم إذا زُكي أحدُهم، ومُدح خاف مما يُقال.

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ فَمَن كَانَ يَرْجُواْ لِقَآءَ رَبِّهِۦ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَٰلِحًا وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِۦٓ أَحَدًۢا ﴾ [الكهف:١١٠].

(١) انظر: «تحذير السَّالكين مِنْ أصنافِ الْمُغترين» لأبي أَنس السّيد (ص٣٩).

وَقَالَ تَعَالَىٰ: ﴿إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ ٱللَّهُ مِنَ ٱلْمُتَّقِينَ﴾[المائدة:٢٧].

قلتُ: فكثيرٌ من الناس في هذا الزّمان يتجرَّأ علىٰ دينِ الله عَزّ وجَلّ، وأصبح كلُّ واحدٍ منهم يُفتي، ويُحلِّلُ، ويُحرمُ برأيه، ويُصوِّبُ ويُخطِّئُ برأيه، ولا عِلْمَ عنده بكتابِ الله، ولا بسُنَّة رسولِهِ ﷺ، وهذا خَطَرٌ عَظِيمٌ علىٰ الفَرْد والْمُجتمع، وذريعة إلىٰ أنْ يُعبد اللهَ عَزّ وجَلّ بغير ما شَرَعَ.

قلتُ: والقولُ علىٰ اللهِ تعالىٰ بغير عِلْمٍ مَقْرُونٌ بالشِّرك، والعياذُ بالله.

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ ٱلْفَوَٰحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَٱلْإِثْمَ وَٱلْبَغْيَ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ وَأَن تُشْرِكُوا۟ بِٱللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِۦ سُلْطَٰنًا وَأَن تَقُولُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾[الأعراف:٣٣].

قالَ الإمامُ ابنُ القَيِّمِ رَحِمَهُ اللهُ في «إعلام الموقعين» (ج٤ ص٢٢٠): (فإنْ لم يَكُنْ عالمٌ بالحقِّ فيها – يعني الفَتْوىٰ – ولا غَلَبَ علىٰ ظنِّه لم يَحْل له أن يُفتي، ولا يَقْضي بما لا يَعْلم، ومتىٰ أَقْدَمَ علىٰ ذلك فقدْ تَعرَّضَ لعقُوبة اللهِ، ودَخَلَ تحت **قوله تعالىٰ** ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ ٱلْفَوَٰحِشَ﴾[الأعراف:٣٣]، فجعلَ القولَ عليه بلا عِلْمٍ أَعْظم من المُحرمات الأَرْبَع التي لا تُباح بحال، ولهذا حَصَرَ التّحريم فيها بصِيغةِ الحَصْرِ... وإذا كان من أَفْتىٰ، أو حَكَمَ، أو شَهِدَ، بغير عِلْمٍ مُرتكبًا لأعْظمِ الكَبائر فكيف من أَفْتىٰ، أو حَكَمَ، أو شَهِدَ بما لا يَعْلم خِلَافُهُ؟... فمن أخبر منهم عَمَّا يَعلم خِلَافه، فهو كاذبٌ علىٰ اللهِ عَمداً: ﴿وَيَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ تَرَى ٱلَّذِينَ كَذَبُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ وُجُوهُهُم مُّسْوَدَّةٌ﴾ [الزمر:٦٠]. وإنْ أخبرُوا بِمَا لم يَعْلمُوا فقد كَذَبُوا علىٰ اللهِ جهلاً... والكذبَ علىٰ اللهِ يَسْتلزم التكذيب بالحقِّ والصِّدق، **وَقَالَ تَعَالَىٰ:** ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا أُو۟لَٰٓئِكَ يُعْرَضُونَ عَلَىٰ رَبِّهِمْ وَيَقُولُ ٱلْأَشْهَٰدُ هَٰٓؤُلَآءِ ٱلَّذِينَ كَذَبُوا۟ عَلَىٰ رَبِّهِمْ ۚ أَلَا لَعْنَةُ ٱللَّهِ

عَلَى ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾[هود:١٨]. وهؤلاءِ الآيات وإنْ كانت في حقِّ الْمُشركين، والكُفَّار، فإنها مُتناولة لمن كَذَبَ علىٰ اللهِ في توحيدِهِ، ودينِهِ، وأسمائِهِ، وصفاتِهِ، وأفعالِه، ولا تَتَناول الْمُخطئ الْمَأْجُور إذا بَذَلَ اجتهادُهُ، واسْتفرغ وسعُهُ في إصابةِ حُكْم اللهِ وشَرْعه، فإنّ هذا هو الذي فرضَهُ الله عليه، فلا يُتناول الْمُطيع لله، وإنْ أخطأ، وبالله التَّوفيق). اهـ

وقَالَ الإمامُ ابنُ القَيِّمِ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «إعلام الموقعين» (ج١ ص٣٨): (وقد حَرَّمَ اللهُ سبحانِه القولَ عليهِ بلَا عِلْمٍ فِي الفُتيا والقَضاءِ، وجعلَهُ من أَعْظَمِ الْمُحرمات، بل جعلَهُ في الْمَرْتبةِ العُليا مِنْهَا، **فَقَالَ تَعَالَىٰ:** ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ ٱلْفَوَٰحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَٱلْإِثْمَ وَٱلْبَغْىَ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ وَأَن تُشْرِكُوا۟ بِٱللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِۦ سُلْطَٰنًا وَأَن تَقُولُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾[الأعراف:٣٣]؛ فَرتَّبَ المُحرَّمات أَربَع مَراتِبَ، وبدأَ بأسْهَلِهَا وَهُوَ الفَواحِشُ، ثُمّ ثَنَّىٰ بما هو أشدُّ تَحْرِيمًا منه، وهو الإثم والظُّلم، ثُمَّ ثَلَّثَ بما هو أعظمُ تَحْرِيمًا منها، وهو الشِّركُ به سُبحانه، ثُمّ رَبَّعَ بما هو أشدُّ تَحْرِيمًا من ذلك كُلّه، وهو القولُ عليه بَلَا عِلْمٍ، وهذا يَعُمُّ القول عليه سُبحانه بلا علم في أسمائِهِ، وصفاتِهِ، وأفعالِهِ، وفي دينِهِ، وشَرْعِهِ، **وَقَالَ تَعَالَىٰ:** ﴿وَلَا تَقُولُوا۟ لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ ٱلْكَذِبَ هَٰذَا حَلَٰلٌ وَهَٰذَا حَرَامٌ لِّتَفْتَرُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ ٱلْكَذِبَ ۚ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَفْتَرُونَ عَلَى ٱللَّهِ ٱلْكَذِبَ لَا يُفْلِحُونَ * مَتَٰعٌ قَلِيلٌ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾[النحل:١١٦-١١٧]، فَتَقَدَّمَ إليهم سُبحانه بالوَعِيدِ علىٰ الكذبِ عليه في أحكامِهِ، وقولهم لِمَا لم يحرمْهُ هذا حَرام، ولِمَا لم يحلْهُ هذا حَلَالٌ، وهذا بيانٌ منه سُبحانه أنه لا يَجوزُ للعبدِ أنْ يقولَ هذا حَلَالٌ، وهذا حَرَامٌ إلّا لِمَا عَلِمَ أنّ اللهَ سُبحانه أحلَّه

وحرَّمَهُ... فلا يَنْبغي أنْ يقول لِمَا لَا يَعْلم ورود الوَحيّ المُبين بتحليلِهِ وتحريمِهِ أحلَّهُ اللهُ، وحرّمَهُ اللهُ بمجردِ التّقليد، أو بالتَّأْويل). اهـ[1]

وَقَالَ الإمامُ ابنُ القَيِّمِ رَحِمَهُ اللهُ فِي «مَدارج السَّالكين» (ج١ ص٤٠٣): (وأمَّا القولُ علىٰ اللهِ بلا عِلْمٍ، فهو أشدُّ هذه الْمُحرّمات تَحْرِيمًا، وأعظَمُها إثمًا، ولهذا ذُكِرَ في الْمَرتبةِ الرَّابعة مِنَ الْمُحرّماتِ التي اتَّفَقَتْ عليها الشَّرائع والأديان، ولا تُباح بحال، بل لا تَكونُ إلّا مُحرمة، وليستْ كالميتةِ، والدّم، ولَحْمِ الخِنْزِير، الذي يُباح في حالٍ دُون حالٍ... فليسَ في أجناسِ الْمُحرّماتِ أعظم عِنْدَ اللهِ منه، ولا أشدّ إثمًا، وهو أصلُ الشِّرك، والكُفر، وعليه أُسست البِدَعَ والضّلالات، فكلُّ بدعةٍ مُضلة في الدِّين أساسُهَا القَوْلِ علىٰ الله بِلَا عِلْمٍ). اهـ

فعَنْ مَسْرُوقٍ قَالَ: «بَيْنَمَا رَجُلٌ يُحَدِّثُ فِي كِنْدَةَ فَقَالَ: يَجِيءُ دُخَانٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَيَأْخُذُ بِأَسْمَاعِ الْمُنَافِقِينَ وَأَبْصَارِهِمْ يَأْخُذُ الْمُؤْمِنَ كَهَيْئَةِ الزُّكَامِ، فَفَزِعْنَا، فَأَتَيْتُ ابْنَ مَسْعُودٍ وَكَانَ مُتَّكِئًا، فَغَضِبَ فَجَلَسَ فَقَالَ: مَنْ عَلِمَ فَلْيَقُلْ، وَمَنْ لَمْ يَعْلَمْ فَلْيَقُلْ: اللهُ أَعْلَمُ، فَإِنَّ مِنَ الْعِلْمِ أَنْ يَقُولَ لِمَا لَا يَعْلَمُ: لَا أَعْلَمُ، فَإِنَّ اللهَ قَالَ لِنَبِيِّهِ ﷺ: ﴿قُلْ مَآ أَسْـَٔلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ وَمَآ أَنَا۠ مِنَ ٱلْمُتَكَلِّفِينَ﴾[2] [ص:٨٦] ».

---

(١) قلتُ: فالفُتيا بغيرِ عِلْمٍ من أشدّ الْمُحرمات.

وانظر: «الفوائد» لابنِ القَيِّمِ (ص٩٨)، و«إغاثة اللَّهفان»، له (ج١ ص١٥٨)، و«بدائع الفوائد» له أيضًا (ج٣ ص٢٧٥).

(٢) والْمُتكلِّف: الذي يتكلم بكلام لا يَعْنيه، كـ(القاصّ) وغيره.

انظر: «مُختار الصِّحاح» للرازيِّ (ص٢٤٠).

=

أخرجه البُخَارِيُّ في «صحيحه» (ج٨ ص٥١١)، وفي «خلق أفعال العِبَاد» (٢٢٢)، ومُسْلِمٌ في «صحيحه» (ج٤ ص٢١٥٥)، والحُمَيْدِيُّ في «الْمُسْند» (ج١ ص٦٣)، والتِّرْمِذِيُّ في «سُننه» (٣٢٥٤)، والنَّسَائِيُّ في «تفسيره» (ق/ ٨٨/ ب/ ط)، والطَّبَرِيُّ في «تفسيره» (ج٢٥ ص١١١)، وابنُ حِبَّان في «صحيحه» (ج١٤ ص٥٤٨)، وأَبُو نُعَيْمٍ في «دلائل النُّبوة» (ج٢ ص٥٧٥)، وأحمدُ في «الْمُسند» (ج١ ص٤٤١)، والآجُرِّيُّ في «أخلاق العُلماء» (ص١١٤)، وأَبُو خَيْثَمَة في «العلم» (٦٧)، والدَّارِمِيُّ في «الْمُسْند» (ج١ ص٦٢)، والبَيْهَقِيُّ في «السُّنن الكبرىٰ» (ج٣ ص٣٥٢)، وفي الْمَدْخل إلىٰ «السُّنن الكبرىٰ» (ص٤٣٢)، وَفِي «دَلَائِلِ النُّبُوَّةِ» (ج٢ ص٤٢٣)، وَابنُ عبد البرِّ فِي «جَامِعِ بَيَانِ الْعَلْمِ» (ج٢ ص٨٣١)، والطَّحَاوِيُّ فِي «مُشْكِلِ الْآثَارِ» (ج١ ص٤١٩)، وابنُ أَبِي حَاتِمٍ في «تفسيره» (ج٧ ص٢٣٣ – تفسير ابنِ كَثِيرٍ)، وَابْنُ الْمُنْذِرِ فِي «تَفْسِيرِهِ» (ج١٢ ص٦٢٨ – الدُّرُّ الْمَنْثُورُ)، وَالْمُسْتَغْفِرِيُّ فِي «فضائل القرآن» (ج١ ص٣٠٧)، وَالْخَطِيبُ فِي «الْفَقِيهِ والْمُتفقه» (ج٢ ص٣٦٣)، والبَغَوِيُّ فِي «مَعَالِمِ التنزيل» (ج٧ ص١٠٣)، وَفِي «الأنوار» (ج١ ص٤١)، وَالثَّعْلَبِيُّ فِي «الْكَشْفِ وَالْبَيَانِ» (ج٨ ص٢١٩)، وَالْوَاحِدِيُّ فِي «الْوَسِيطِ» (ج٣ ص٥٦٨)، والقَسْطَلَانيُّ فِي «إرشاد السَّارِي» (ج١١ ص٢٣)، وَالْبَزَّارُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج٥

=

فَعَنْ عُمَرَ بن الخَطَّابِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قَالَ: «نُهِينَا عَنِ التَّكَلُّفِ».

أخرجه البخاري في «صحيحه» (٧٢٩٣).

قال الإمامُ البُخَارِيُّ في «صحيحه» (ج١٣ ص٢٦٤) باب ما يكره مِنْ كثرة السُّؤال، ومن تكلَّف ما لا يعنيه.

ص٣٣٩)، والطَّبَرَانِيُّ فِي «الْمُعْجَمِ الْكَبِيرِ» (ج٩ ص٢٤٣)، وَالْهَيْثَمُ بنُ كليب فِي «الْمُسْنَدِ» (ج١ ص٣٩٦)، وَالطَّيَالِسِيُّ فِي «الْمُسْنَدِ» (٢٩٢)، وَأَبُو يَعْلَىٰ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج٩ ص٧٨)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج١ ص١٧٧)، وَابْنُ حَجَرٍ فِي «مُوَافَقَةِ الْخُبْرِ الْخَبَرَ» (ج١ ص٢١) وَالدَّانِيُّ فِي «السُّنَنِ الْوَارِدَةِ فِي الْفِتَنِ» (ص٢٤٧) والَهَرَوِيُّ فِي «ذَمِّ الْكَلاَمِ» (ج٣ ص٣٤)، وَابْنُ حَزْمٍ فِي «الإحكام» (ج٦ ص٤٧)، وَابْنُ عَسَاكِرَ فِي «تبيين كذبَ الْمُفتري» (ص١٢٦)، وَالصَّابُونِيُّ فِي «عَقِيدَةِ السَّلَفِ» تَعْلِيقًا (ص٢٥٣)، وَأَبُو الْقَاسِمِ الأَصْبهانِيُّ فِي «دَلاَئِلِ النُّبُوَّةِ» (ج٢ ص٧٠٥) مِنْ طَرِيقَينِ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ بِهِ .

قلتُ: وَمِنْ أَجْلِ افْتِرَاءِ هَؤُلَاءِ الْكَذِبَ فِي دَيْنِ اللهِ تَعَالَىٰ رَاجَتْ فِيمَا بَيْنَهُمْ الْبِدَعُ والأهواءُ، وَاسْتَمَلَ عِنْدَهُمْ الْبَاطِلَ عَلَىٰ شَيْءٍ مِنْ الْحَقِّ، فَضَّلُوا وَأَضَلُّوا.

وَلِذَلِكَ تَرَىٰ هَؤُلَاءِ الْمُبْطِلِيْنَ يُظْهِرُونَ هَذَا الْحَقَّ، وَيُكْتِمُونَ الْبَاطِلَ الْمُلْتَبِسَ بِهِ إِمَّا جَهلاً، وَإِمَّا هوًىٰ، وَالْعِيَاذُ بِاللهِ.

قَالَ شَيْخ الْإِسْلَام ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللهُ فِي «درء تَعَارُضِ الْعَقْلِ وَالنَّقْلِ» (ج٧ ص١٧٠):(الْبَاطِلُ لَا يَظْهر لِكَثِيرٍ مِنْ النَّاسِ أَنَّه بَاطِلٌ لِمَا فِيه مِنْ الشُّبْهَةِ، فإمّا الْبَاطِلُ الْمَحْضَ الَّذِي يَظْهر بطلانه لَكُلِّ أَحَدٍ لَا يَكُونُ قولاً، وَمَذْهَبًا لطائفَةٍ تَذُبُّ عَنْه، وَإِنَّمَا يَكُونُ بَاطِلاً مَشُوبًا بحقٍّ، كَمَا قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ لِمَ تَلْبِسُونَ ٱلْحَقَّ بِٱلْبَٰطِلِ وَتَكْتُمُونَ ٱلْحَقَّ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ [آل عمران:٧١]. اهـ

وقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الْاِسْتِقَامَةِ» (ج٢ ص١٧٨): (الطَّرَائِقُ الْمُبْتَدِعَةِ كُلُّهَا يَجْتَمِعُ فِيهَا الْحَقُّ وَالْبَاطِلُ). اهـ

وقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ اِبْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتَاوَىٰ» (ج٣٥ ص١٩٠): (وَلَا يُنْفِقُ الْبَاطِلُ فِي الْوُجُودِ إلّا بشَوْبٍ مِنْ الْحُقِّ، كَمَا أَنَّ أَهْلَ الْكِتَابِ لَبَّسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ بِسَبَبِ الْحقِّ الْيَسِيرِ الَّذِي مَعَهُمْ، يُضلون خَلْقًا كَثِيرًا عَنِ الْحقِّ الَّذِي يَجِبُ الإيمان بِهِ، وَيَدْعُونَهُ إِلَىٰ الْبَاطِلِ الْكَثِير الَّذِي هُمْ عَلَيه). اهـ

وَقَالَ العلَّامةُ الشَّاطِبِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْاِعْتِصام» (ج٢ ص١٣٦): (يَبْعُد فِي مَجَارِي الْعَادَاتِ أَنْ يَبْتَدِعَ أَحَدٌ بِدْعَةً مِنْ غَيْرِ شُبَهَةِ دَلِيلٍ يُقَدِّحُ لَهُ، بَلْ عَامَّةُ الْبِدَعِ لاَبدَّ لِصَاحِبِهَا مِنْ مُتَعَلِّقِ دَلِيلٍ شرَّعِي). اهـ

وَقَال العلَّامةُ اِبْنُ أَبِي الْعِزّ الحنفي رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «شَرْحِ الْعَقِيدَة الطَّحاوية» (ص١٨٩): (وَهَل خَرَجَتْ الْخَوَارِجُ، وَاِعْتَزَلَتْ الْمُعْتَزِلَةُ، وَرَفَضَتْ الرَّوَافِضُ، وَاِفْتَرَقْتِ الْأُمَّةُ عَلَىٰ ثَلاثٍ وَسَبعِين فِرْقَة، إلّا بالتَّأْوِيلِ الْفَاسِد). اهـ

وَقَالَ العلَّامةُ اِبْنُ الْقَيِّم رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «مِفْتَاحِ دَارِ السَّعَادَةِ» (ج١ ص١٤٠): (وَالشُّبْهَةُ وَارِدٌ يَرِدُ عَلَىٰ الْقَلْبِ يَحُولُ بَيْنَه وَبَيْنَ اِنْكِشَافِ الْحقِّ لَهُ). اهـ

وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَنْ أُفْتِيَ بِغَيْرِ عِلْمٍ كَانَ إِثْمُهُ عَلَىٰ مَنْ أَفْتَاهُ، وَمَنْ أَشَارَ عَلَىٰ أَخِيهِ بِأَمْرٍ يَعْلَمُ أَنَّ الرُّشْدَ فِي غَيْرِهِ فَقَدْ خَانَهُ».

حَدِيثٌ حَسَنٌ

أَخْرَجَهُ أَبُو داوُدَ فِي «سُنَنِهِ» (ج٤ ص٦٦)، وَاِبْنُ عَبْدِ البَرِّ فِي «جَامِعِ بَيَانِ الْعَلْمِ» (ج٢ ص٨٨٦١)، واِبْنُ وَهْبٍ فِي «الْمُسْنَدِ» (ص١٢٦) مِنْ طَرِيقِ بَكْرِ بْنِ عَمْرٍو الْمَعَافِرِيّ عَنْ عَمْرِو بْنِ أَبِي نُعَيْمَةَ عَنْ أَبِي عُثْمَانَ الطُّنْبُذِيِّ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ به.

قلتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ حَسَنٌ فِي الْمُتَابَعَاتِ، مِنْ أَجَلِ عَمْرِو بنِ أَبِي نُعَيْمَةَ، وَهُوَ مَقْبُولٌ؛ كَمَا فِي «التقريب» لاَبنِ حَجَرٍ (ص٤٢٧) وَهَذَا عِنْدَه يَعْنِي حِينَ الْمُتَابَعَةِ، وَإِلّا فَهُوَ لَيِّنُ الحديث.

وَأَخْرَجَهُ أَحَمْدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج٢ ص٣٢١)، والطَّحَاوِيُّ فِي «مُشْكِلِ الْآثَارِ» (ج١ ص٣٨٥)، والجُرْجَانيُّ فِي «الأمالي» (ق/ ١١/ ط)، والبَيْهَقِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَىٰ» (ج١٠ ص٢١١)، وَالْحاكِمُ فِي «الْمُسْتدرك» (ج١ ص١٠٣)، وعَبْدُ الغَنِيِّ المَقْدِسِيُّ في «العِلْمِ» (ص١١٤) بِهَذَا الإسناد بِلَفْظِ: «مَنْ قَالَ عَلَيَّ مَا لَمْ أَقُلْ، فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ، وَمَنِ اسْتَشَارَهُ أَخُوهُ الْمُسْلِمُ فَأَشَارَ عَلَيْهِ بِغَيْرِ رُشْدٍ، فَقَدْ خَانَهُ، وَمَنْ أَفْتَىٰ فُتْيَا بِغَيْرِ تَثَبُّتٍ، فَإِنَّ إِثْمَهَا عَلَىٰ مَنْ أَفْتَاهُ».

وَقَدْ تَابَعَهُ أَبُو هَانِئٍ حُمَيْد بنُ هَانِئٍ الخَوْلانيّ عَنْ أَبِي عُثْمَان بِهِ.

أَخْرَجَهُ اِبْنُ ماجه فِي «سُنَنِهِ» (ج١ ص٢٠) مِنْ طَرِيقِ سَعِيدِ بْنِ أَبِي أَيُّوبَ عنه بلفظ: «مَنْ أُفْتِيَ بِفُتْيَا غَيْرَ ثَبْتٍ فَإِنَّمَا إِثْمُهُ عَلَىٰ مَنْ أَفْتَاهُ».

وإسنادهُ حَسَنٌ.

وَأَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «الأَدَبِ الْمُفْرَد» (ص١٠٢)، وَأَبُو دَاوُدَ فِي «سُنَنِهِ» (ج٤ ص٦٦)، والطَّبرانيُّ فِي «جُزْءِ طُرُقِ حَديثِ مَنْ كَذَبَ عَلَيَ مُتَعَمِّداً» (ص٢١١)، والبَيْهَقِيُّ في «السُّنن الكُبرىٰ» (ج١٠ ص١١٢)، وَاِبْنُ وَهَبٍ فِي «الْمُسْنَدِ» (ص١٥٩)، والطَّحَاوِيُّ فِي «مُشْكِلِ الْآثَارِ» (ج١ ص٣٦٥)، وَالْحاكِمُ فِي «الْمُسْتدرك» (ج١ ص١٢٦)، وَاِبْنُ راهَوَيْه فِي «الْمُسْنَدِ» (٣٣٤)، وَاِبْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «الْمُصَنَّفِ» (ج٨ ص٥٤٢)، وَاِبْنُ الْجَوْزِيّ فِي «الْمَوْضُوعَاتِ» (ج١ ص٧٤)،

وَالرَّافِعِيُّ فِي «التَّدْوِينِ» (ج٢ ص٢١٥)، وَالدَّارِمِيُّ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج١ ص٥٧)، وَالْخَطِيبُ فِي «الْفَقِيهِ والْمُتفقه» (ج١ ص١٥٥) مِنْ طَرِيقِ سَعِيدِ بنِ أَبِي أيوبَ عَنْ بِكْرِ بنِ عَمْرٍو عَنْ أَبِي عُثمان مُسْلِمِ بنِ يَسَارٍ - هَكَذَا دُونَ ذَكْرِ عَمْرِو بنِ أَبِي نُعَيْمَةَ - قَالَ سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ بِهِ.

وَالْحَدِيثُ حَسَّنَهُ الشَّيْخُ الأَلْبَانِيّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «حاشِيَةِ مِشْكَاةِ الْمَصَابِيحِ» (ج١ ص٨١).

قال الإمامُ ابنُ بَطَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ في «إبطال الحِيَلِ» (ص٦٦): (إنَّ أكثرَ الْمُفتينَ في زَمَانِنَا[1] هَذَا مَجانِينَ». اهـ

قال الأثريُّ: يَرْحَمُ اللهُ ابنَ بطّةَ كيفَ لو أَدْرَكَ زماننا!!.

قلتُ: صحيحٌ أنَّ هؤلاءِ دَرَّسُوا، وخَطَبُوا وأَفْتَوْا؛ لكن أينَ العِلَاجُ!!.

قَالَ الإِمَامُ اِبْنُ الْقَيِّم رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «إعْلَام الْمُوَقِّعِين» (ج٤ ص٢٦٣): (وَمِن أَفْتَىٰ بِغَيْرِ عِلْم فَإِثْمهُ عَلَىٰ مِن أَفتاه، وَهُو أَحَدُ الْمُفتين الثَّلاثَة الَّذِين ثالثهم فِي النَّار). اهـ

قلتُ: فَإِذَا كَان الْمُفْتِي اِجْتِهَادُهُ عَلَىٰ غَيْر عِلْم اِجْتَهَد فَأَخْطَأَ فَلَه وَعِيدٌ بِالنَّار، فَأَمَّا مِن كَان مِن أَهْل الِاجْتِهَاد فالخطأ فِيه عَنْه مَوْضُوع.

---

(١) **قلتُ**: وهذا في زمانِ الإمام ابنِ بَطَّة رَحِمَهُ اللَّهُ، فماذا يقالُ عَنِ القُصَّاصِ في زماننا الذَّين يتزعمونَ الوعظ، والإرشاد من شُيوخ الحزبيين وغيرهم، فيلازمهم المغرورونَ بهم عُمْراً طويلاً، ثم لا يستفيدونَ منهم فقهًا، ولا عِلْمًا، وكلّ ما يقطفونه من هذه الملازمةِ، الحكايات المنكرةِ والأحاديث الضَّعيفة، والفقه المخلَّط، والفتاوىٰ الباطلة، واللهُ المستعانُ.

قَال الإمامُ ابْنُ الْقَيِّم رَحِمَهُ اللهُ فِي «إعْلاَم الْمُوَقِّعِين» (ج٤ ص٣٧١): (مَنْ أَفْتَىٰ النَّاسَ، وَلَيْس بِأهْل لِلْفَتْوَىٰ فَهُو آثِمٌ عَاصٍ). اهـ

وعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا قَالَ: «مَنْ أَفْتَىٰ النَّاسَ بِفُتْيَا يَعْمَىٰ عَنْهَا؛ فَإِنَّمَا إِثْمُهَا عَلَيْهِ».

أَثَرٌ صَحِيح

أَخَرَّجَهُ الدَّارِمِيُّ فِي «الْمُسْنَد» (ج١ ص٥٨، وَابْنُ حَزْمٍ فِي «الْإِحْكَام» (ج٦ ص١٠٢١)، وَالْخَطِيبُ فِي «الْفَقِيه والْمُتفقه» (ج١ ص١٥٥)، وَابْنُ رَاهَوَيْه فِي «الْمُسْنَد» (٢٣٥)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «الْمَدْخَل» (١٨٦)، وَابْنُ عَبْد الْبَرّ فِي «جَامِع بَيَان الْعِلْم» (ج١ ص٨٦٢)، وَابْن بَطَّة فِي «الْحِيَل» (ص٦٦)، وابنُ أَبِي إِيَاسٍ في «العِلْمِ» (ص٦٩) مِن طُرُق عَنْ أَبِي سِنَانٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ بِهِ.

قلتُ: وَهَذَا سَنَدُه صَحِيحٌ.

قلتُ: وللفَتْوَىٰ بغيرِ عِلْمٍ دوافعٌ خَطيرة عَلَىٰ الأُمَّةِ.

فدوافعُ الفَتْوَىٰ بغيرِ علمٍ هِيَ:

الدَّافعُ الأَوَّلُ:

الجهلُ: وهو مِنْ أخطرِ الدَّوافعِ، وأكثرها انتشاراً بين النَّاسِ، ولاسيَّما في هذا الزَّمنِ، ويتضمنُ هذا الدَّافعُ أَمْرَيْنِ:

١) الجهلُ بحُرمةِ الفَتْوَىٰ بغيرِ عِلْمٍ في الشَّريعةِ الإسلاميَّةِ، وهذا شأنُ من ليسَ عنده عِلم أَصْلاً، وينتشر هذا النّوْعُ مِنَ الجهلِ عند طبقةِ العَوام مِنَ النَّاسِ حيثُ لا يعلم حُكم اللهِ في هذا الأمر، وما يَتَرَتَّبُ علىٰ ذَلِكَ من ضَلالةٍ في النَّفسِ، وإضلالِ

النَّاس، وقد ثَبَتَ عَنِ النّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «عِنْدَمَا يَقِلُّ العِلْمُ يَتَّخِذَ النَّاسُ جُهَّالاً يُفْتُونَ بِغَيْرِ عِلْمٍ فَيُضِلُّونَ، وَيَضِلُّونَ».(١)

٢) الجهلُ الذي يتسمَّ به من أمسكَ بطرفٍ أَدْنَىٰ مِنَ العِلْمِ، وفي ذَلِكَ أيضًا خَطر عَظيم، والسبب الرئيسي الَّذي يدفع إلىٰ هذا النَّوْعِ مِنَ الجهلِ هو التنزهُ عن قولِ [لَا أَعْلَمُ] ناسيًا أنَّه بتلكَ الفَتْوَىٰ التي يطلقُها علىٰ غَيْرِ علمٍ ربما يُوقع النَّاسَ في حُدودِ شرعية لم تَكُنْ تَحدث لو أمسكَ عليه فتواه أَلَا يعلم هذا: أنَّ السَّلفَ رضوان اللهِ عليهم كانُوا يتدافعونَ الفتوىٰ ويتحرجُونَ مِنَ الإجابةِ إذا وُجِدَ من يكفيهِم وَقَدْ رَوَىٰ أَبُو وائِلٍ عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه أَنَّهُ قَالَ: «مَنْ أَفْتَىٰ النَّاسَ فِي كُلِّ مَا يَسْأَلُونَهُ عَنْهُ، فَهُوَ مَجْنُونٌ».(٢)

وَقَالَ الإِمَامُ سُحْنُونُ بنُ سَعِيدٍ رحمه الله: «أَجْرَأُ النَّاسِ عَلَىٰ الْفُتْيَا أَقَلُّهُمْ عِلْمًا، يَكُونُ عِنْدَ الرَّجُلِ بَابٌ وَاحِدٌ مِنَ الْعِلْمِ، فَيَظُنُّ أَنَّ الْحَقَّ كُلَّهُ فِيهِ».(٣)

---

(١) أخرجه البُخَارِيُّ في «صحيحه» (ج١ ص١٩٤)، ومُسْلِمٌ في «صحيحه» (ج٣ ص٢٠٨) من حديث ابنِ عَمْرٍو.

(٢) أَثَرٌ صَحِيحٌ.

أَخْرَجَه اِبْنُ عبد البر فِي «جَامِع بَيَان الْعِلْم» (ج٢ ص١١٢٣ و١١٢٤)، وَالدَّارِمِيُّ فِي «الْمُسْنَد» (ج١ ص٢٧٢)، وابنُ بَطَّة في «الحِيَل» (ص١٢٨)، وأبو خَيْثَمة في «العِلْم» (١١١)، وَالطَّبَرانِيُّ فِي «الْمُعْجَم الْكَبِير» (ج٩ ص١٨٨)، وَالْهَرَوِيُّ فِي «ذَمّ الْكَلَام وَأَهْلِهِ» (ج٢ ص٢١٧)، وَالْخَطِيبُ فِي «الْفَقِيه والمتفقه». بِإِسْناد صَحِيح.

(٣) أثرٌ حسنٌ.

أخرجه ابنُ عبد البر في «جامع بيان العلم» (ج٢ ص١١٢٥). بإسناد حسن.

كما يُوجدُ من يجمع بين الأَمْرِ الأوّلِ، والأمرِ الثَّاني فهو يجمعُ بين جَهْلِ من لا عنده عِلْم أصلاً [أمي] وجهل مَنْ أمسكَ بالطرفِ الأدنىٰ من العِلْمِ ولكنه يترفع عَنْ قولِ «لَا أَعْلَمُ»، ويُفتي بغيرِ علم ربما يكونُ جاهلاً مِنْ طبقةِ العوام لكنه عائل مُتكبر؛ عائل في عَملهِ مُستكبر في فتواه يتنزه عَنْ قولِ «لاَ أَعْلَمُ» فعلىٰ هذا ومَنْ سَارَ علىٰ شاكلتهِ أن يتقُوا اللهَ، وأن يتفهمُوا، ويقفُوا علىٰ قولِ اللهِ **سُبحانه وتَعَالىٰ**: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالْإِثْمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَأَن تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِ سُلْطَانًا وَأَن تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [الأعراف:٣٣] وأَنْ يَعْمَلُوا بمقتضَاهُ.

الدَّافعُ الثَّاني: هَوَىٰ النَّفس:

وهو دافعٌ ناتجٌ عن ضَعْفٍ في العِقْلِ، والدِّين، والْمُروءة، بل قد يُغري النَّفس بالتَّحريفِ الْمُتعمد في شريعةِ اللهِ، ومثال ذَلِكَ أن يجيزَ لنفسهِ، ولغيرهِ أمراً مُحرماً شَرْعاً، وما أكثرُ انتشاره بَيْنَ النَّاسِ اليوم فعندما تَسأل مدمن خَمْرٍ عن تعاطيها تجده يحلها لنفسهِ، ولغيرِهِ، ويدافع، ويكثر الجدلَ دُونَ حرمتِها، لا يقصُر شرهُ علىٰ نَفْسِهِ بحسبِ بل ينصب مَنْ نفسهِ داعية، وهو داعيةُ الشَّيطان. نَسأل الله العافية.

وهذا الدَّاءُ بلاء عَظيم تفشىٰ بين النَّاسِ الضُّعفاءِ الذين لم يتغلغلْ الدِّينُ إلىٰ أفئدتهم، ومثل هؤلاء نقولُ لهم قِفُوا علىٰ **قولِ اللهِ تَعالَىٰ**: ﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ الْكَذِبَ هَذَا حَلَالٌ وَهَذَا حَرَامٌ لِّتَفْتَرُوا عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ إِنَّ الَّذِينَ يَفْتَرُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ لَا يُفْلِحُونَ * مَتَاعٌ قَلِيلٌ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [النحل:١١٦-١١٧].

الدَّافعُ الثَّالثُ: التَّمرسُ في كبائرِ الذُّنوبِ:

وهذا دَاءُ القُلوبِ الَّذي يجعلَ الإنسانَ يتهاون في أحكامِ شريعةِ اللهِ يخوض في

الدِّينِ كيفَ يشاء، ومَتَىٰ شاء، لا يُوجد لديهِ مِنَ الحَرْصِ علىٰ دينهِ مِعْشار ما عند الْمُؤمنين، تراكمت المعاصي علىٰ قَلْبِهِ فأصبحتْ ظلماتٌ بعضها فَوْقَ بعضٍ فلم يعد يُبصر، واللهُ الْمُستعانُ.

الدَّافعُ الرَّابعُ: حُبُّ الظُّهورِ، والسَّعي للزَّعامةِ علىٰ حَسَابِ الدِّين:

وهذا مِنْ أعظمِ ما أَصَابَ المجتمع الإسلامي في هذا الزَّمانِ حيثُ أصبحتْ الفَتْوىٰ وسيلة لتحقيق غايةٍ هي حُبُّ الظُّهورِ، والزَّعامةُ في الدِّين، وليعلم مثل هذا أنَّه قد يَنال بعضَ مرادهِ في الدُّنيا، ولكن هيهاتٌ في الآخرةِ، فإنَّه معرضٌ لعذابِ اللهِ، وربما يجمع الله بين عَذاب الدُّنيا، والآخرةِ، وقد وَعَدَ الله هؤلاء بالويل، والعذابِ الشَّديدِ في الآخرةِ، وذَلِكَ أنه يتبوأ مَقعده مِنَ النَّارِ، لأنَّه يفتري علىٰ اللهِ الكذبِ والبهتان.[1]

الأضرارُ النَّاتجةِ عَنِ الإفتاءِ بغيرِ عِلْمٍ:

١) تفتيتُ وحدة الأُمةِ، وإدخال النَّاس في مُتاهات، وقَضايا تصرفهم عن جَوْهرِ دينهِم.

٢) إضلالُ النَّاس، والتَّشويش عليهم في أُمورِ الدِّين.

٣) تشكيكُ النَّاس فِيَما يلقيه إليهم عُلماؤهم.

٤) القولُ علىٰ اللهِ بغيرِ علمٍ وهذا كَذِبٌ، وبهتانٌ عظيم.

٥) دَفْعُ النَّفس إلىٰ الغُرورِ والسَّعي بها نحو مُواطن الرذيلة [2].

---

(١) انظر: «خَطَر الإفتاءِ بغيرِ علم» إعداد القُرشيّ (ص٥).

(٢) انظر: «خَطر الإفتاءِ بغيرِ علم» إعداد القُرشيّ (ص٩).

كلمةٌ توجيهيَّةٌ عامَّةٌ:

الفتوىٰ بَغْيرِ علمٍ داء خَطير أثره عَظيم في تفكيكِ وحدة الأُمَّةِ الإسلامية، وقد ذكرنَا في بدايةِ عَرضنا لهذا الموضوع ما هِيَ الدَّوافعُ وراء هذا الدَّاءُ العِضَال، وما هي الأضرارُ الناتجة عنها، **وآن لنا الآن أن نَذْكُرَ بعضَ الأُمورِ التي يَنْبَغِي معرفتها لتجنب مُواطن السُّوءِ وَهِيَ:**

١) إن مَنِ اسْتفتَىٰ، وهو ليس عندَهُ مِنَ العِلْمِ الحَقّ شيء يجبُ عليه أن يمسكَ عَنِ الإفتاءِ حَتَّىٰ يتبين له الأمرُ، وذَلِكَ بمراجعةِ كلامِ أهلِ العلمِ في هذه المسألةِ إذا كانَ أهلًا للنَّظرِ فيه.

٢) التثبُّت في الفَتْوىٰ، والتَّأكد مِنْ صحتِها دُونَ شكٍّ، أو ارتيابٍ.

٣) التّحرزُ مِنَ الإفتاءِ قدر الإمكان؛ لاسيَّما إذا كان الَّذي تطلب منه الفَتْوَىٰ علىٰ قَدْرِ ضئيل مِنَ العلمِ[1].

واجبُ الفَرْدِ، والمُجتمعِ نحو ذَلِكَ:

نظراً لما يتركه هذا الدَّاء مِنَ الأضرار في الفَرْدِ، والْمُجتمعِ بل في الأُمَّةِ بأسرها؛ فإنَّه يجبُ مُحاربتهِ قدر الإمكان، وذَلِكَ من جانبِ الأفرادِ، والجماعاتِ، والْمُسئولين، وذَلِكَ للقَضَاءِ علىٰ التَّلاعبِ بأحكامِ الشَّريعةِ الإسلاميّة، ولاسيَّما في هذا الزَّمْنِ الذي ظَهَرَتْ فيه مُوجات الفِتَنِ، والشَّهواتِ، والشُّبهاتِ، وكثرت فيه الطُّرق الضَّالة، والأحزاب الْمُنحرفة كلُّ حزبٍ بما لديهم فَرِحُونَ، ونسأل اللهَ العافية.

---

(١) انظر: «خَطر الإفتاءِ بغيرِ علمٍ» إعداد القُرشيّ (ص١٠).

اللَّهم أرنا الحَقَّ حقّـًا وارزقنا إتباعه، وأرنا الباطلَ باطلاً وارزقنا اجتنابه[١].

قلت: فلا يجوزُ للمُفتي أن يشهدَ علىٰ اللهِ تَعالىٰ، ورسولهِ ﷺ بأنَّه أحلَّ كذا، أو حرمَهُ، أو أوجبَهُ، أو كرهَهُ إلَّا لِمَا يعلمُ أنَّ الأمرَ كذَلِكَ مما نَصّ اللهُ تعالىٰ، ورسولُهُ ﷺ علىٰ إباحتهِ، أو تحريمهِ، أو إيجابهِ، أو كراهيتهِ، وإذا ما وجده في كتابهِ الذي تلقاهُ عمَّن قلده دينه فليسَ له أن يشهدَ علىٰ اللهِ تَعالىٰ، ورسولهِ ﷺ به، ويغر النَّاس بذَلِكَ، ولا علمُ له بحكمِ اللهِ تعالىٰ، ورسولهِ ﷺ.[٢]

قَال الْإِمَامُ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ رَحِمَهُ اللَّهُ: «مَنْ عَرَّضَ نَفْسَهُ لِلْفُتْيَا فَقَدْ عَرَّضَهَا لأَمْرٍ عَظِيمٍ».[٣]

وَقَالَ الإمامُ اِبْنُ الْقَيِّمِ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «إعْلَام الْمُوَقِّعِين» (ج٤ ص٢٨٧): (لَا يَجُوزُ لِلْمُفْتِي تَتَبُّعَ الْحِيَلِ الْمُحَرَّمَةِ، وَالْمَكْرُوهَةِ، وَلَا تَتَبُّعَ الرُّخَصِ لَمِنْ أَرَادَ نَفْعُهُ، فَإِنْ تَتَبَّعَ ذَلِكَ فَسَقَ، وَحَرُمَ استفتاؤه). اهـ

وَقَالَ الإمامُ عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ رَحِمَهُ اللَّهُ: «مَا أَقْبَحُ عَلَىٰ شَيْخٍ يُسْأَلُ لَيْسَ عَنْدَهُ عِلْمٌ».

وَفِي رِوايَةٍ: «وَمَا شَيْءٌ أَشَدُّ عَلَىٰ امْرِئٍ مِنْ أَنْ يُسْأَلَ عَنْ شَيْءٍ مِنْ أَمْرِ دِينِهِ فَيَجْهَلَهُ».

---

(١) انظر: «خَطر الإفتاءِ بغيرِ علمٍ» إعداد القُرشيِّ (ص١٠).

(٢) انظر: «خَطر الإفتاءِ بغيرِ علمٍ» إعداد القُرشيِّ (ص٢٦).

(٣) أَثَرٌ صَحِيحٌ.

أَخَرَجَهُ الْخَطِيبُ فِي «الْفَقِيه والْمُتفقه» (ج٢ ص٢٩)، وَابْنُ الْجَوْزِيّ فِي «تَعْظِيم الفُتيا» (١٩). بِإِسْناد صَحِيح.

وفي رِوايةٍ: «مَاذَا أَقْبَحُ مِنْ شَيْخٍ جَاهِلٍ».[1]

قلتُ: ولابدَّ مِنَ الفَتْوَىٰ أن تُؤسسَ علىٰ العِلْمِ، لا علىٰ الرأيِ.

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ ۚ إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ وَٱلْفُؤَادَ كُلُّ أُوْلَٰٓئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولًا ﴾[الإسراء:٣٦].

فالواجبُ علينا أن نتق اللهَ عزَّ وجلَّ، ولا نتكلَّم إلَّا بِمَا علمناهُ في دينِ اللهِ، **ولو أن أحدًا منا تدخلَ في علمِ طبيبٍ، أو مُهندسٍ، أو نحوهِما لغَضِبَ عليه كلُّ النَّاسِ، لأنَّه تدخل فِيَما لا يعنيَهُ، فلماذا لا يغضب النَّاسُ علىٰ من تَدخل في الدِّين، أو تكلَّمَ في الدِّين بما لا يعلمُ**، فإنَّ ذَلِكَ من أعظمِ ما يجعل الدِّين لا قيمةَ له في قُلوبِ النَّاس.

قلتُ: فالمتطاولُ علىٰ العِلْمِ الشَّرعي الضَّعيف فيه لا يجوزُ له أن يتصدرَ في أي شيءٍ مِنَ الدِّين، وإلَّا كانَ ما يُفسد أكثر مِمَّا يُصلح.

قَالَ شَيْخُنَا العَلَّامة مُحمّد بنُ صالحٍ العُثيمين رَحِمَهُ اللهُ في «القول المفيد» (ج١ ص ١٢٧): «فالجاهلُ لا يَصلح للدَّعوةِ، وليس مَحْموداً، وليستْ طريقتُه طريقة الرَّسولِ ﷺ، لأنَّ الجاهلَ يُفسد أكثر مِمَّا يُصلح». اهـ

قُلْتُ: وشَهِدَ شَاهِدٌ مِنْ أَهْلِهَا!، واللهُ الْمُستعان.

قَالَ الدُّكْتورُ ! سَمِيرُ اسْتِيتِية فِي مَقَالٍ لَهُ حِينَ كَانَ تِلْميذًا !! فِي جَامِعَةِ مِيشغَان

---

(١) أَثَرٌ صَحِيحٌ.

أَخْرَجَهُ الدَّارميُّ في «الْمُسند» (ج١ ص٤٦٠)، والرَّامهرمزيُّ في «الْمُحدث الفاصل» (ص١٩٤)، وابنُ عبد البر في «جامع بيان العلم» (ج١ ص٢٥٠)، وأبو نُعَيْمٍ في «الحِلية» (ج٢ ص١٧٧). بإسنادٍ صحيحٍ.

وذكره السَّخاويُّ في «المقاصد الحَسنة» (ص٢٦٩).

الْأَمْرِيكِيَّةِ !!! نَشَرَتْهُ جَرِيدَةُ اللِّوَاءِ الْأُرْدُنِيَّةِ بِتَارِيخِ: ١٤ / ٩ / ١٩٨٣، كَانَ مِمَّا قَالَ فِيهِ: (كَلِمَةُ دَكَاتِرَة جَمْعُ تَكْسِير لِمُفْرِدٍ مَجْهُولِ الْحَقِيقَةِ وَالْهَوِيَّةِ، فَارِغٌ مِنْ كُلِّ مَضْمُون، إلا مَضْمُون وَاحِد؛[كَذَا قَالَ، وَهُوَ خَطَأٌ ظَاهِرٌ، صَوَابُهُ: مَضْمُونًا وَاحِدًا]؛ وَهُوَ أَنَّ الدُّكْتوراه قَدْ يَحْصُلُ عَلَيهَا الْعَالِمُ، وَالْجَاهِلُ[1] سَواء بِسَواء!). اهـ

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتَاوَىٰ» (ج٢٨ ص١٣٥): (وَإِذَا كَانَ هَذَا حَدُّ كُلِّ عَمَلٍ صَالِحٍ؛ فَالْآمِرُ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّاهِي عَنْ الْمُنْكَرِ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ هَكَذَا فِي حَقِّ نَفْسِهِ، وَلَا يَكُونُ عَمَلُهُ صَالِحًا إنْ لَمْ يَكُنْ بِعِلْمٍ وَفِقْهٍ[2]، وَكَمَا قَالَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ: «مَنْ عَبَدَ اللهَ بِغَيْرِ عِلْمٍ كَانَ مَا يُفْسِدُ أَكْثَرَ مِمَّا يُصْلِحُ»[3].. وَهَذَا ظَاهِرٌ فَإِنَّ الْقَصْدَ، وَالْعَمَلَ إنْ لَمْ يَكُنْ بِعِلْمٍ كَانَ جَهْلًا، وَضَلَالًا، وَاتِّبَاعًا لِلْهَوَىٰ)[4]. اهـ

وَقَالَ العَلَّامةُ الشَّيْخ عبدالعزيز بنُ بازٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الدَّعوةِ إلىٰ اللهِ» (ص٣٢): (أَمَّا

---

(١) قلت: وكَم جَاهلٍ حَصَلَ عَلَىٰ مَا يُسمّىٰ بـ«الدُّكْتوراه» و«الماجستير»، ويُنصب بها قَاضِيـًا، أو خَطِيبـًا، أو مُدرِسـًا أَو مُدِيراً في الجامعةِ، أو الْمَدْرَسةِ، أو غَيْرِ ذَلِكَ!!! واللهُ الْمُستعانُ.

(٢) فافْهَم أيُّها الحَزبيُّ.

(٣) أخرجه ابنُ عَبْدِ البَرِّ في «جامع بيان العِلْم» (١٣٢)، والخطيبُ في «الفَقيهِ والْمُتفقّه» (ج١ ص١٩١) عَنْ عُمَرَ بنِ عَبْدِالعزيزِ رَحِمَهُ اللَّهُ قَالَ: (مَنْ عَمِلَ فِي عِلْمٍ كَانَ مَا يُفسِدُ أَكْثَرَ مِمَّا يُصْلِحُ).

وأخرجه والخطيبُ في «الفَقيهِ والْمُتفقّه» (ج١ ص١٩)، والآجُرِّيُّ في «فَرْض طَلَبِ العِلْمِ» (٣٠)، والأَصبهانيُّ في «التَّرغيب والتَّرهيب» (٢١٥١) عن ابنِ سِيرِينَ رَحِمَهُ اللهُ قَالَ: (إِنَّ أَقْوَامًا تَرَكُوا الْعِلْمَ، وَمُجَالَسَةَ الْعُلَمَاءِ، وَأَخَذُوا مَحَارِيبَ ؛ فَصَلُّوا، وَصَامُوا حَتَّىٰ يَبِسَ جِلْدُ أَحَدِهِمْ عَلَىٰ عَظْمِهِ، وَخَالَفُوا السُّنَّةَ، فَهَلَكُوا، أَلَا وَاللهِ الَّذِي لَا إِلَهَ غَيْرُهُ مَا عَمِلَ عَامِلٌ قَطُّ عَلَىٰ جَهْلٍ إلا كَانَ مَا يُفْسِدُ أَكْثَرَ مِمَّا يُصْلِحُ).

(٤) هَذِهِ نَتَائِجُ دَعْوَتِكُمْ أَيُّهَا الْحِزْبِيَّةُ، وَاللهُ الْمُسْتَعَانُ.

الدَّعْوَةُ بِالْجَهْلِ فَهَذَا يَضُرُّ وَلَا يَنْفَعُ). اهـ

وَقَالَ العَلَّامةُ الشَّيْخ عبدالعزيز بنُ بازٍ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الدَّعوةِ إلىٰ اللهِ» (ص٥٠): (أَنَّ تَكُونَ عَلَىٰ بَيِّنَةٍ فِي دَعْوَتِكَ ؛ أَيْ: عَلَىٰ عِلْمٍ، لَا تَكُنْ جَاهِلًا بِمَا تَدْعُوَ إِلَيه: ﴿قُلْ هَٰذِهِۦ سَبِيلِيٓ أَدْعُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِۚ عَلَىٰ بَصِيرَةٍ﴾[يوسف:١٠٨]، فَلَا بَدَّ مِنَ الْعَلْمِ؛ فَالْعِلْمُ فَرِيضَةٌ، فَإِيَّاكَ أَنْ تَدْعُوَ عَلَىٰ جَهالَةٍ، وَإِيَّاكَ أَنْ تَتَكَلَّمَ فِيمَا لَا تَعْلَمْ، **فَالْجَاهِلُ يَهْدِمُ وَلَا يَبْنِي، وَيُفْسِدُ، وَلَا يَصْلِحُ**، فَاتَّقِ اللهَ يا عَبْدَ اللهِ، إِيَّاكَ أَنَّ تَقُولَ عَلَىٰ اللهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ، لَا تَدْعُو إِلَىٰ شَيْءٍ إلا بَعْدَ الْعِلْمِ بِهِ، وَالْبَصيرَةِ بِمَا قَالَهُ اللهُ وَرَسُولُهُ، فَلَا بَدَّ مِنْ بَصيرَةٍ، وَهِي الْعِلْمُ).اهـ

قلتُ: فليترك الْمَجال للعُلماءِ، وطلابِ العلمِ الْمُتخصصينَ في الشَّرْعِ، والباقي يَجِبُ عليهِم أَنْ يَتّبِعُوا أهلَ العلمِ، وهُم غيرُ قَلِيلٍ، ولله الحَمْدُ.

فدعوةُ الجاهلِ الْمُفتون؛ كَمَا هوَ ظاهرٌ حَماسيَّة، لا عِلميّة.[١]

قَالَ الإِمَامُ مُصْعَبُ بْنُ سَعْدٍ رَحِمَهُ اللهُ: «لا تُجَالِسْ مَفْتُونًا، فَإِنَّهُ لَنْ يُخْطِئَكَ مِنْهُ إِحْدَىٰ اثْنَتَيْنِ، إِمَّا أَنْ يَفْتِنَكَ فَتُتَابِعُهُ، وَإِمَّا أَنْ يُؤْذِيَكَ قَبْلَ أَنْ تُفَارِقَهُ».[٢]

وَقَالَ العَلَّامةُ الشَّيْخ صالحٌ الفَوْزان حفظه الله في «الأجوبةِ المُفيدة» (ص٧٩):

---

(١) ولذَلِكَ وإلىٰ الآن لم يُخرجُوا - يعني: دُعاة الجهل – طَالبَ علمٍ من أهلِ التَّمكُنِ يرجع النَّاسُ إليهِ حَقيقة في العِلْمِ.

قلتُ: لأنَّ فاقدَ الشّيء لا يُعطيهِ.

(٢) أثرٌ حسن.

أخرجه ابنُ بَطَّةَ في «الإبانةِ الكُبرىٰ» (ج٢ ص٤٤٢). بإسنادٍ حسن.

(الحَماسُ للدَّعوةِ طيبٌ، لكن لا يجوزُ له أن يُباشرَ الدُّخول في الدَّعوةِ إلَّا بعدَ أن يَتَعَلَّمَ... فالجاهلُ لَا يَصلح للدَّعوةِ، ولابدَّ أن يكُوَن عندَهُ عِلْمٌ... أَمَّا مُجردُ الحَماس، أو مُجردُ الْمَحبة للدَّعوةِ، ثُمَّ يُباشر الدَّعوة، هذا في الحَقيقةِ يُفسِدُ أكثرَ مِمَّا يُصْلِحُ، وَقْد يَقع في مَشاكلٍ، ويُوقع النَّاس في مَشاكلٍ، فهذا يكفيهِ أن يُرغبَ في الخَيْرِ، ويُؤجر عليهِ إنْ شاءَ اللهُ، ولكن إن كانَ يُريدُ الدُّخول في مَجالِ الدَّعوةِ فليتعلم أَوَّلاً... مَا كُلُّ واحدٍ يَصلح للدَّعوةِ، ومَا كُلُّ مُتحمسٍ يَصْلح للدَّعوةِ، التَّحمس مَعَ الجَهْلِ يضرُّ، ولَا يَنفعُ). اهـ

وَقَالَ الحَافِظُ الذَّهَبِيُّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «السِّير» (ج١١ ص٣٢١): (الجاهلُ لَا يَعلم رُتبةَ نَفْسِهِ، فكيفَ يَعرفُ رُتبةَ غيرِه). اهـ

وَقَالَ الإِمَامُ ابنُ القَيِّمِ رَحِمَهُ اللهُ فِي «النُّونيةِ» (ص٢٤):

وَتَعَـرَّ مِـنْ ثَـوْبَيْنِ مَـنْ يَلْبَسُـهُمَا ... يَلْـقَ الـرَّدَىٰ بِمَذَمَّـةٍ وَهَـوَانِ

ثَـوْبٌ مِـنَ الجَهْـلِ الْمُرَكَّـبِ فَوْقَـهُ ... ثَـوْبُ التَّعَصُّـبِ بِئْسَـتِ الثَّوْبَـانِ

وَقَالَ الإِمَامُ ابنُ القَيِّمِ رَحِمَهُ اللهُ فِي «النُّونيةِ» (ص١٨٩):

وَالجَهْـلُ دَاءٌ قَاتِـلٌ وَشِـفَاؤُهُ ... أَمْـرَانِ فِـي التَّرْكِيـبِ مُتَّفِقَـانِ

نَـصٌّ مِـنَ القُـرْآنِ أَوْ مِـنْ سُـنَّةٍ ... وَطَبِيـبُ ذَلِـكَ العَـالِمُ الرَّبَّـانِي

وَقَالَ الْفِرْيَابِيُّ رَحِمَهُ اللهُ: كَانَ سُفْيَانُ الثوريُّ إِذَا رَأَىٰ هَؤُلاءِ النَّبَطَ يَكْتُبُونَ الْعِلْمَ يَتَغَيَّرُ وَجْهُهُ، فَقُلْتُ لَهُ: يَا أَبَا عَبْدِ اللهِ نَرَاكَ إِذَا رَأَيْتَ هَؤُلاءَ يَكْتُبُونَ الْعِلْمَ يَشْتَدُّ عَلَيْكَ،

فَقَالَ: (كَانَ الْعِلْمُ فِي الْعَرَبِ، وَفِي سَادَةِ النَّاسِ، فَإِذَا خَرَجَ عَنْهُمْ، وَصَارَ إِلَىٰ هَؤُلاءِ النَّبَطِ، وَالسَّفِلَةُ غُيِّرَ الدِّينُ).[1]

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتَاوَىٰ» (ج٧ ص٥٤٠): (وَهَذَا مِنْ الْجَهْلِ الَّذِي هُوَ عَمَلٌ بِخِلَافِ الْعِلْمِ حَتَّىٰ يُقْدِمَ الْمَرْءُ عَلَىٰ فِعْلِ مَا يَعْلَمُ أَنَّهُ يَضُرُّهُ، وَتَرْكِ مَا يَعْلَمُ أَنَّهُ يَنْفَعُهُ؛ لِمَا فِي نَفْسِهِ مِنْ الْبُغْضِ، وَالْمُعَادَاةِ لِأَشْخَاصِ، وَأَفْعَالٍ وَهُوَ فِي هَذِهِ الْحَالِ لَيْسَ عَدِيمَ الْعِلْمِ، وَالتَّصْدِيقِ بِالْكُلِّيَّةِ لَكِنَّهُ لِمَا فِي نَفْسِهِ مِنْ بُغْضٍ، وَحَسَدٍ غَلَبَ مُوجِبُ ذَلِكَ لِمُوجِبِ الْعِلْمِ فَدَلَّ عَلَىٰ ضَعْفِ الْعِلْمِ لِعَدَمِ مُوجِبِهِ وَمُقْتَضَاهُ، وَلَكِنَّ ذَلِكَ الْمُوجِبَ، وَالنَّتِيجَةَ لَا تُوجَدُ عَنْهُ وَحْدَهُ، بَلْ عَنْهُ وَعَمَّا فِي النَّفْسِ مِنْ حُبِّ مَا يَنْفَعُهَا، وَبُغْضِ مَا يَضُرُّهَا، فَإِذَا حَصَلَ لَهَا مَرَضٌ فَفَسَدَتْ بِهِ أَحَبَّتْ مَا يَضُرُّهَا، وَأَبْغَضَتْ مَا يَنْفَعُهَا فَتَصِيرُ النَّفْسُ؛ كَالْمَرِيضِ الَّذِي يَتَنَاوَلُ مَا يَضُرُّهُ لِشَهْوَةِ نَفْسِهِ لَهُ مَعَ عِلْمِهِ أَنَّهُ يَضُرُّهُ). اهـ

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتَاوَىٰ» (ج٧ ص٢٤): (فَلَا يُسَمَّىٰ عَاقِلًا إلَّا مَنْ عَرَفَ الْخَيْرَ فَطَلَبَهُ، وَالشَّرَّ فَتَرَكَهُ، وَمَنْ فَعَلَ مَا يَعْلَمُ أَنَّهُ يَضُرُّهُ؛ فَمِثْلُ هَذَا مَا لَهُ عَقْلٌ). اهـ

---

(١) أثرٌ صحيحٌ.

أخرجه ابنُ عَبْدِ البَرِّ في «جامع بيان العلم» (ج١ ص٦٢٠)، والخطيبُ في «الجامع» (ج١ص٢٠٦).

بإسنادٍ صحيحٍ.

وقَالَ الإمامُ ابنُ القَيِّمِ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الفوائد» (ص٦١): (عُلَمَاءُ السُّوءِ جَلَسُوا علىٰ بَابِ الْجنَّةِ يدعونَ إِلَيْهَا النَّاسَ بأقوالِهم، ويَدْعونهم إِلَىٰ النَّارِ بأفعالِهم؛ فَكلَّمَا قَالَت أَقْوَالُهُم للنَّاسِ هَلمُّوا؛ قَالَت أفعالُهُم لَا تسمعُوا مِنْهُم[1]، فَلَو كَانَ مَا دَعوا إِلَيْهِ حَقًا كَانُوا أوَّل المستجيبين لَهُ؛ فهُم فِي الصُّورَةِ أدلّاء، وَفِي الْحَقِيقَةِ قُطَّاع طُرقٍ). اهـ

وقَالَ الإمامُ ابنُ القَيِّمِ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الفوائد» (ص٦١): (إِنَّ النَّاسَ قَدْ أَحْسنُوا القَوْلَ فَمَنْ وَافقَ قَوْله فِعْله فَذَاك الَّذِي أصَابَ حَظَّهُ، وَمَنْ خَالفَ قَوْله فِعْله فَذَاكَ إِنَّمَا يُوَبِّخُ نَفْسَهُ). اهـ

ونظرًا لما يتركه هذا الدَّاء مِنَ الأضرارِ في الفَرْدِ، والْمُجتمعِ بل في الأُمة بأسرها، فإنَّهُ يجبُ مُحاربتُهُ قدر الإمكان، وذَلِكَ من جانبِ العُلماءِ، وطلبةِ العلم، وذَلِكَ للقَضاءِ علىٰ التَّلاعبِ بأحكامِ الشَّريعة الإسلامية، ولاسيَّما في هذا الزَّمانِ الذي ظهرتْ فيه مَوْجات الفتنِ، والأحزابِ المنحرفة ﴿كُلُّ حِزْبٍۭ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ﴾ [المؤمنون:٥٣] ونسأل الله العافية.

قَالَ الحافظُ ابنُ كَثيرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «تفسيره» (ج٤ ص٣٠٧): (أَنَّ اللهَ تَعَالَىٰ نَهَىٰ عَنِ الْقَوْلِ بِلَا عِلْمٍ، بَلْ بِالظَّنِّ الَّذِي هُوَ التَّوَهُّمُ، وَالْخَيَالُ). اهـ

وَعَنِ الإِمَامِ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ قَالَ: «أَكْرَهُ أَنْ أُحِلَّ حَرَامًا، أَوْ أُحَرِّمَ حَلَالًا».[2]

---

(١) **قلت:** فعُلماءُ السُّوء شرهُم علىٰ النَّاسِ أعظم مِنْ شَرِّ اليَهودِ والنَّصارَىٰ، والعياذُ باللهِ.

(٢) **أَثَرٌ صَحِيحٌ.**

أَخرَجَهُ الدَّارميُّ في «الْمُسند» (ج١ ص٢٤٨). بإسنادٍ صحيحٍ.

وَعَنِ الإِمَامِ الْأَعْمَشِ رَحِمَهُ اللَّهُ قَالَ: «مَا سَمِعْتُ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيَّ يَقُولُ بِرَأْيِهِ فِي شَيْءٍ قَطُّ».(١)

وَعَنِ الأَمَامِ الشَّافِعِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ قَالَ: «لَا يَحِلُّ لِأَحَدٍ مِنْ أَهْلِ الرَّأْيِ أَنْ يُفْتِيَ».(٢)

وَعَنِ الأَمَامِ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ رَحِمَهُ اللَّهُ قَالَ: «لا تَكَادُ تَرَىٰ أَحَدًا نَظَرَ فِي هَذَا الرَّأْيِ إِلا وَفِي قَلْبِهِ دَغَلٌ» (٣)(٤).

قلتُ: ولذَلِكَ لم يَتصدر العالمُ للفَتْوىٰ إلَّا بعدَ أن يَشْهدَ له العُلماءُ مِنْ أهلِ السُّنة والجماعةِ بأنَّ أهلاً للفَتْوىٰ والتَّصدرِ.

قَالَ الإِمَامُ مَالِكٌ رَحِمَهُ اللَّهُ: «مَا أَفْتَيْتُ حَتَّىٰ شَهِدَ لِي سَبْعُونَ أَنِّي أَهْلٌ لِذَلِكَ».

أثرٌ صحيحٌ

أخرجه الخَطيبُ في «الفَقِيه والْمُتفقه» (ج٢ ص٣٣٣)، وأَبُو نُعَيْمٍ فِي «الحِلْيَة» (ج٦ ص٣١٦)، وابنُ الجَوْزِيّ في «تعظيم الفُتيا» (ص١٢٣)، وابنُ ناصر الدِّين في

---

(١) أَثَرٌ صَحِيحٌ.

أَخرَجَهُ الدَّارميُّ في «الْمُسند» (ج١ ص٤٦٠)، وأبو خَيْثَمةَ في «العلم» (٣٨). بإسنادٍ صحيحٍ.

(٢) أَثَرٌ صَحِيحٌ.

أَخرَجَهُ الهَرويُّ في «ذمِّ الكلام» (ج٥ ص٧٩). بإسنادٍ حسنٍ.

(٣) الدَّغل: هو الفَسَادُ.

انظر: «النِّهاية» لابنِ الأَثِيرِ (ج٢ ص١٢٣).

(٤) أَثَرٌ حسنٌ.

أَخرَجَهُ ابنُ عبد البر في «جامع بيان العلم» (ج٢ ص١٠٥٤). بإسنادٍ حسنٍ.

«إتحاف السَّالك» (٢) تعليقًا من طريق مُفَضَّلِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الْجَنَدِيِّ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا مُصْعَبٍ أَحْمَدَ بْنَ أَبِي بَكْرٍ يَقُولُ: سَمِعْتُ مَالِكَ بْنَ أَنَسٍ به.

قلتُ: وهذا سندُهُ صحيحٌ.

وَقَالَ الإِمَامُ مَالِكٌ رَحِمَهُ اللَّهُ: «مَا أَجَبْتُ فِي الْفَتْوَىٰ حَتَّىٰ سَأَلْتُ مَنْ هُوَ أَعْلَمُ مِنِّي: هَلْ يَرَانِي مَوْضِعًا لِذَلِكَ؟ سَأَلْتُ رَبِيعَةَ، وَسَأَلْتُ يَحْيَىٰ بْنَ سَعِيدٍ فَأَمَرَانِي بِذَلِكَ).

فَقَالَ لَهُ خَلَفُ بنُ عُمَرَ: يَا أَبَا عَبْدِ اللهِ! لَوَ نَهَوْكَ؟ قَالَ: كُنْتُ أَنْتَهِي، لا يَنْبَغِي لِرَجُلٍ أَنْ يَرَى نَفْسَهُ أَهْلاً لِشَيْءٍ حَتَّى يَسْأَلَ مَنْ هُوَ أَعْلَمُ مِنْهُ».

أثرٌ صحيحٌ.

أخرجه الخَطيبُ في «الفَقِيه والْمُتفقه» (ج٢ ص٣٢٦)، وابنُ الجَوْزِيّ في «تَعْظيم الفُتيا» (ص١٢٣)، وأَبُو نُعَيْمٍ فِي «الحِلْيَة» (ج٦ ص٣١٦)، والبَيْهَقِيُّ في «الْمَدْخل إلىٰ السُّنن الكُبرىٰ» (٨٢٥) من طريق مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ الثَّقَفِيِّ قَالَ سَمِعْتُ الْحَسَنَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ الْجَرْوِيَّ قَالَ حدثنا عَبْدُ اللهِ بْنُ يُوسُفَ التِّنِّيسِيُّ عَنْ خَلَفِ بْنِ عُمَرَ - صَدِيقٌ كَانَ لِمَالِكٍ - قَالَ: سَمِعْتُ مَالِكَ بْنَ أَنَسٍ به.

قلتُ: وهذا سندُهُ صحيحٌ، وخَلَف بن عُمر له تَرْجَمَةٌ في «تَرْتيب الْمَدَارِك» للقاضي عِيَاضٍ (ج٦ ص٢١٠)، و«الدِّيباج» لابْنِ فُرْحُون (ج١ ص٣٠٧).

قَالَ الإمامُ القَرَافِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الفُرُوق» (ج٢ ص١١٠) معلقًا علىٰ الأثر بقوله:

(يُرِيدُ تَثْبُتُ أَهْلِيَّتُهُ - أَيْ الْمُفْتِي - عِنْدَ الْعُلَمَاءِ، وَيَكُونُ هُوَ بِيَقِينٍ مُطَّلِعًا عَلَىٰ مَا قَالَهُ الْعُلَمَاءُ فِي حَقِّهِ مِنْ الْأَهْلِيَّةِ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَظْهَرُ مِنَ الْإِنْسَانِ أَمْرٌ عَلَىٰ ضِدِّ مَا هُوَ عَلَيْهِ، فَإِذَا كَانَ مُطَّلِعًا عَلَىٰ مَا وَصَفَهُ بِهِ النَّاسُ حَصَلَ الْيَقِينُ فِي ذَلِكَ.

وَمَا أَفْتَىٰ مَالِكٌ حَتَّىٰ أَجَازَهُ أَرْبَعُونَ مُحَنَّكًا، لِأَنَّ التَّحَنُّكَ وَهُوَ اللِّثَامُ بِالْعَمَائِمِ تَحْتَ الْحَنَكِ شِعَارُ الْعُلَمَاءِ، حَتَّىٰ إِنَّ مَالِكًا سُئِلَ عَنْ الصَّلَاةِ بِغَيْرِ تَحَنُّكٍ، فَقَالَ: لَا بَأْسَ بِذَلِكَ وَهُوَ إِشَارَةٌ إِلَىٰ تَأَكُّدِ التَّحْنِيكِ، وَهَذَا هُوَ شَأْنُ الْفُتْيَا فِي الزَّمَنِ الْقَدِيمِ.

وَأَمَّا الْيَوْمَ فَقَدْ انْخَرَقَ هَذَا السِّيَاجُ، وَسَهُلَ عَلَىٰ النَّاسِ أَمْرُ دِينِهِمْ فَتَحَدَّثُوا فِيهِ بِمَا يَصْلُحُ، وَبِمَا لَا يَصْلُحُ، وَعَسُرَ عَلَيْهِمْ اعْتِرَافُهُمْ بِجَهْلِهِمْ، وَأَنْ يَقُولَ أَحَدُهُمْ: لَا يَدْرِي، فَلَا جَرَمَ آلَ الْحَالُ لِلنَّاسِ إِلَىٰ هَذِهِ الْغَايَةِ بِالِاقْتِدَاءِ بِالْجُهَّالِ...). اهـ

قلتُ: ومَنْ تَصَدَّرَ للفُتيا بلا عِلْمٍ، فقد جَمَعَ علىٰ نَفْسِهِ يومَ القيامةِ شرّاً كبيراً، والعياذُ باللهِ.

فَعَنْ عَبْدِاللهِ بْنِ وَهْبٍ قَالَ: قَالَ مَالِكٌ - وَهُوَ يُنْكِرُ كَثْرَةَ الْجَوَابِ لِلسَّائِلِ -: «يَا عَبْدَ اللهِ، مَا عَلِمْتَ فَقُلْهُ وَدُلَّ عَلَيْهِ، وَمَا لَمْ تَعْلَمْ فَاسْكُتْ عَنْهُ، وَإِيَّاكَ أَنْ تَتَقَلَّدَ لِلنَّاسِ قِلَادَةَ سُوءٍ».

أثرٌ صحيحٌ

أخرجه الخَطيبُ في «الفَقِيه والْمُتفقه» (ج٢ ص٣٥٩)، وابنُ عبد البَرِّ في «جامع بيان العلم» (٢٠٨٠)، والدُّورِيُّ في «ما رواه الأكَابر عن مالك» (٣٩)، والبَيْهَقِيُّ في «الْمَدْخل إلىٰ السُّنن الكُبرىٰ» (٨٢٢) من طُرقٍ عَنْ عَبْدِاللهِ بْنِ وَهْبٍ به.

قلتُ: وهذا سندُهُ صحيحٌ.

وأخرجه ابنُ عبد البَرِّ في «جامع بيان العلم» (١٦٩٨) من طريق آخر عَنِ ابْنِ وَهْبٍ بلفظ: «**يَا عَبْدَ اللهِ بْنَ وَهْبٍ، أَدِّ مَا سَمِعْتَ وَحَسْبُكَ، وَلا تَحْمِلْ لأَحَدٍ عَلَىٰ ظَهْرِكَ، واعلمْ أَنَّما هو خَطَأٌ وصوابٌ، فانْظر لنفسِكَ، فإنَّه كَانَ يُقَالُ: أَخسر النَّاسِ مَنْ**

بَاعَ آخِرَتَهُ بِدُنْيَاهُ، وَأَخسر مِنْهُ مَنْ بَاعَ آخِرَتَهُ بِدُنْيَا غَيْرِهِ».

وَعَنِ الإِمَامِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ اللهُ قَالَ: «يَا أَهْلَ الْعِرَاقِ، إِنَّا وَاللهِ لا نَعْلَمُ كَثِيرًا مِمَّا تَسْأَلُونَا عَنْهُ؛ لأَنْ يَعِيشَ الرَّجُلُ جَاهِلًا إِلا أَنَّهُ يَعْلَمُ مَا فَرَضَ اللهُ عَلَيْهِ خَيْرٌ لَهُ مِنْ أَنْ يَقُولَ عَلَىٰ اللهِ وَرَسُولِهِ مَا لا يَعْلَمُ».

وَفِي لَفْظٍ: «لأَنْ يَعِيشَ الرَّجُلُ جَاهِلاً، خَيْرٌ لَهُ مِنْ أَنْ يُفْتِيَ بِمَا لا يَعْلَمُ».

أثر صحيح.

أخرجه أَبُو خَيْثَمَةَ في «العلم» (٩٠)، وابنُ سَعْدٍ في «الطَّبقات الكُبرىٰ» (ج٥ ص١٨٨)، والفَسَوِيُّ في «الْمَعْرفة والتَّاريخ» (ج١ ص٥٤٦)، والخَطيبُ في «الفَقِيه والْمُتفقه» (١١١٥)، والبَيْهَقِيُّ في «الْمَدْخل» (٨٠٦)، وأَبُو نُعَيْمٍ فِي «الحِلْيَة» (ج٢ ص١٨٤)، وابنُ عبد البَرِّ في «جامع بيان العلم» تَعْلِيقًا (١٥٧٠)، وأبو زُرْعَةَ الدِّمشقيُّ في «التّاريخ» (ج١ ص٥١٧)، وابنُ الجَوْزِيّ في «تَعْظيم الفُتيا» (ص١٢٧) من طُرقٍ عَنْ يَحْيَىٰ بْنِ سَعِيدٍ عَنْ الْقَاسِمَ به.

قلتُ: وهذا سندُهُ صحيحٌ.

وأخرجه الفَسَوِيُّ في «الْمَعْرفة والتَّاريخ» (ج١ ص٥٤٦)، وابنُ بَطَّة في «إبطال الحِيَلِ» (٦٤)، والخَطيبُ في «الفَقِيه والْمُتفقه» (١١١٨)، والبَيْهَقِيُّ في «الْمَدْخل» (٨٠٥)، وابنُ عبد البَرِّ في «جامع بيان العلم» تَعْلِيقًا (١٥٧٧)، والدَّارِمِيُّ في «الْمُسْند» (ج١ ص٤٨) من طُرقٍ عَنِ الْقَاسِمِ به.

وإسنادُهُ صحيحٌ.

وَعَنِ الإِمَامِ عَبْدِاللهِ بْنِ شُبْرُمَةَ القَاضِي رَحِمَهُ اللهُ قَالَ: «إِنَّ مِنَ الْمَسَائِلِ مَا لا يَحِلُّ لأَحَدٍ أَنْ يَسْأَلَ عَنْهَا، وَمِنْهَا مَا لا يَحِلُّ لأَحَدٍ أَنْ يُجِيبَ عَنْهَا».

أثرٌ صحيحٌ

أَخْرَجَهُ وَكِيعٌ فِي «أَخْبَارِ الْقُضاةِ» (ج٣ ص٨٨)، وَابْنُ بَطَّةَ فِي «الإِبَانَةِ الْكُبْرَىٰ» (ج١ ص٤٠٦)، وَفِي «إِبْطَالِ الْحِيَلِ» (ص١٢٢) تعَلِيقًا، وَالْفَسَوِيُّ فِي «الْمَعْرِفَةِ وَالتَّارِيخِ» (ج٢ ص٦١١)، وَالْخَطِيبُ فِي «الْفَقِيهِ والْمُتفقِّهِ» (ج٢ ص٤١٧) مَنْ طَرِيقِ سُليمانَ بْنِ حَرْبٍ عَنْ حَمَّادِ بْنِ زَيْدٍ عَنْ عَبْدِاللهِ بْنِ شُبْرُمَة بِهِ.

قلتُ: وهذا سندهُ صحيحٌ.

وَعَنِ الإِمَامِ سَهْلِ بْنِ عَبْدِ اللهِ التُّسْتَرِيِّ رَحِمَهُ اللهُ قَالَ: «مَنْ أَفْتَىٰ النَّاسَ بِالْحِيلَةِ فِيمَا لا يَجُوزُ، يَتَأَوَّلُ الرَّأْيَ، وَالْهَوَىٰ بِلا كِتَابٍ، وَلا سُنَّةٍ، فَهَذَا مِنْ عُلَمَاءِ السُّوءِ، وَبِمِثْلِ هَذَا هَلَكَ الأَوَّلُونَ وَالآخِرُونَ، وَلِهَذَا ثَلاثُ عُقُوبَاتٍ يُعَاقَبُ بِهَا فِي عَاجِلِ الدُّنْيَا: يُبْعَدُ عِلْمُ الْوَرَعِ مِنْ قَلْبِهِ، وَيَضِيعُ مِنْهُ، وَتُزَيَّنُ لَهُ الدُّنْيَا، وَيَرْغَبُ فِيهَا، وَيُفْتَنُ بِهَا، وَيَطْلُبُ الدُّنْيَا تَضَيُّعًا؛ فَلَوْ أُعْطِيَ جَمِيعَ الدُّنْيَا فِي هَلاكِ دِينِهِ؛ لأَخَذَهُ وَلا يُبَالِي».

أثرٌ حسنٌ

أَخْرَجَهُ ابْنُ بَطَّةَ فِي «إِبْطَالِ الْحِيَلِ» (ص١٢٤) مَنْ طَرِيقِ أَحْمَد بْن عَبْدِ اللهِ التَّمِيمِيِّ حَدَّثَنِي أَبِي قَالَ: سَمِعْتُ سَهْلَ بْنَ عَبْدِ اللهِ التُّسْتَرِيَّ بِهِ.

قلتُ: وهذا سندهُ حسنٌ.

وَعَنِ الإِمَامِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ اللهُ قَالَ: «إِنَّ مِنْ إِكْرَامِ الْمَرْءِ نَفْسَهُ أَنْ لا يَقُولَ

إِلا مَا أَحَاطَ بِهِ عِلْمُهُ».

أثرٌ صحيحٌ.

أخرجه البَيْهَقِيُّ في «الْمَدْخل إلىٰ السُّنن الكُبرىٰ» (٨٠٦)، والخَطيبُ في «الفَقِيه والْمُتفقه» (ج٢ ص١٧٣) من طريقين عَنْ هِشَامِ بْنِ عَمَّارٍ قَالَ سَمِعْتُ مَالِكَ بْنَ أَنَسٍ به.

قلتُ: وهذا سندُهُ صحيحٌ.

وَعَنْ يَحْيَىٰ بْنِ سَعِيدٍ قَالَ: «سُئِلَ الْقَاسِمُ يَوْمًا، فَقَالَ: لا أَعْلَمُ، ثُمَّ قَالَ: وَاللهِ لأَنْ يَعِيشَ الرَّجُلُ جَاهِلاً بَعْدَ أَنْ يَعْلَمَ حَقَّ اللهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ عَلَيْهِ، خَيْرٌ لَهُ مِنْ أَنْ يَقُولَ مَا لا يَعْلَمُ».

أثرٌ صحيحٌ.

أخرجه الفَسَوِيُّ في «الْمَعْرفة والتَّاريخ» (ج١ ص٥٤٨)، والخَطيبُ في «الفَقِيه والْمُتفقه» (ج٢ ص٣٦٨)، والبَيْهَقِيُّ في «الْمَدْخل إلىٰ السُّنن الكُبرىٰ» (٨٠٦) من طريق سُلَيْمَانَ بْنِ حَرْبٍ ثنا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ يَحْيَىٰ بْنِ سَعِيدٍ به.

قلتُ: وهذا سندُهُ صحيحٌ.

وَعَنِ الإِمَامِ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ رَحِمَهُ اللهُ قَالَ: «لأَنْ يَمُوتَ الرَّجُلُ جَاهِلًا خَيْرٌ مِنْ أَنْ يَقُولَ مَا لا يَعْلَمُ».

أثرٌ صحيحٌ.

أخرجه البَيْهَقِيُّ في «الْمَدْخل إلىٰ السُّنن الكُبرىٰ» (ص٢٦٨) من طريق أَبِي حَاتِمٍ الرَّازِيّ ثنا مُحمّدُ الأَنْصَارِيّ ثنا ابْنُ عَوْن عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِين به.

قلتُ: وهذا سندُهُ صحيحٌ.

وَعَنِ الإِمَامِ أَبِي حَصِينٍ الأَسْدِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ قَالَ: «إِنَّ أَحَدَهُمْ لَيَفْتِي فِي الْمَسْأَلَةِ وَلَوْ وَرَدَتْ عَلَىٰ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَجَمَعَ لَهَا أَهْلَ بَدْرٍ».

أثرٌ صحيحٌ

أخرجه البَيْهَقِيُّ في «الْمَدْخل إلىٰ السُّنن الكُبرىٰ» (ص٢٦٨)، وابنُ بَطَّة في «إبطال الحِيَل» (ص٦٢)، وابنُ عساكر في «تاريخ دمشق» (ج٣٨ ص٤١٠)، وأبو داود في «المسائل» (ص٢٩٦) من طُرقٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ قال: سمعتُ أَبا حَصِينٍ به.

قلتُ: وهذا سندُهُ صحيحٌ. وذكرهُ ابنُ مُفْلِحٍ في «الآدابِ الشَّرعيَّة» (ج٢ ص٦١).

وَقَالَ الحافظُ ابنُ عَبْدِ الَبرِّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «جامع بيان العلم» (ج٢ ص١٠٥٤): (وَقَالَ آخَرُونَ: الرَّأْيُ الْمَذْمُومُ فِي هَذِهِ الْآثَارِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَعَنْ أَصْحَابِهِ، وَالتَّابِعِينَ هُوَ الْقَوْلُ فِي أَحْكَامِ شَرَائِعِ الدِّينِ بِالِاسْتِحْسَانِ وَالظُّنُونِ، وَالِاشْتِغَالُ بِحِفْظِ الْمُعْضِلَاتِ، وَالْأُغْلُوطَاتِ، وَرَدُّ الْفُرُوعِ، وَالنَّوَازِلِ بَعْضِهَا بَعْضًا عَلَىٰ بَعْضٍ قِيَاسًا دُونَ رَدِّهَا عَلَىٰ أُصُولِهَا). اهـ

قلت: وهِمَمُ الْمُتعالمينَ تَتَقَاصرُ عَنِ العِلْمِ ولَا حولَ ولا قَوَّةَ إلَّا باللهِ.

قَالَ الإمامُ ابنُ الجَوْزِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ في «تعظيم الفُتيا» (ص١٠٧): (وما زالت الهِمَمُ تتقاصَرُ، وآلَ الأمرُ إلىٰ خَلَفٍ هُمْ بئسَ الخَلفُ فماتَ العلمُ). اهـ

قَالَ الإمامُ ابنُ الجَوْزِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ في «صَيْد الخَاطِر» (ص٥١٦): (وأعوذُ باللهِ من

سِيَرِ هؤلاءِ الَّذين نُعاشرهم لا نَرَىٰ فيهم ذا همَّةٍ عالية فيَقْتدِي به الْمُبتدئ، ولا صاحب وَرَعَ، فيستفيد منه الزَّاهد. فاللهَ اللهَ وعليكُم بملاحظةِ سِيَرِ السَّلفِ، ومُطالعةِ تَصانيفِهم وأخبارِهم فالاستكثارُ مِنْ مُطالعةِ كُتبِهم رُؤية لهم...). اهـ

وَقَالَ الإمامُ ابنُ الصّلاح رَحِمَهُ اللَّهُ في «آداب المُفْتِي» (ص٨٥): (قلتُ: **قولُ اللهِ تبارك وتعالىٰ**: ﴿وَلَا تَقُولُوا۟ لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ ٱلْكَذِبَ هَٰذَا حَلَٰلٌ وَهَٰذَا حَرَامٌ لِّتَفْتَرُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ ٱلْكَذِبَ ۚ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَفْتَرُونَ عَلَى ٱللَّهِ ٱلْكَذِبَ لَا يُفْلِحُونَ * مَتَٰعٌ قَلِيلٌ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [النحل:١١٦-١١٧]، شاملٌ بمعناه مَنْ زَاغَ في فتواه، فقال في الحَرامِ هذا حَلالٌ، أو في الحلالِ: هذا حَرامٌ، أو نحو ذَلِكَ). اهـ

وقَالَ الإمامُ ابنُ القَيِّمِ رَحِمَهُ اللَّهُ في «إعلام المُوقعين» (ج١ ص١٢): (إنَّ مَنْ أفتىٰ بقولٍ يعلمُ أنَّ غيرَهُ أرجحَ منه؛ فإنَّه خائنٌ للهِ، ورسولِهِ، وللإسلامِ إذ الدِّين النَّصيحة).اهـ

وَقَالَ الإمامُ ابنُ بَطَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ في «إبطال الحِيَلِ» (ص٦٦): (فَلْيَتَّقِ اللهَ عَبْدٌ فِي نَفْسِهِ، وَفِي الْمُسْلِمِينَ مِنْ إِخْوَانِهِ، وَلَا يُخَاطِرُ بِهَا وَبِهِمْ، فَقَالَ بِعِلْمٍ فَغَنِمَ، أَوْ سَكَتَ فَسَلِم).اهـ

قلتُ: وهذا الصنّف مِنَ النَّاسِ ليسَ بأهلٍ للفَتوىٰ، وهو مُتطفلٌ علىٰ مَوَائدِ العلمِ، ومُتصدرٌ في الدَّعوةِ إلىٰ اللهِ بلا علمٍ وبَصيرةٍ، والخوفُ كلُّ الخوفِ مِنْ هؤلاء الْمُتملقينَ في الفتوىٰ، البائعينَ دينَهُم بدُنيا غيرِهم، أو مِنَ المترخصِينَ لأنفسِهم والنَّاس، ويتكرر هذا الفَسادُ مِنَ القَدِيمِ إلىٰ الآن؛ اللَّهُمَّ غُفْراً.

فَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «بَادِرُوا بِالأَعْمَالِ فِتَنًا كَقِطَعِ اللَّيْلِ الْمُظْلِمِ، يُصْبِحُ الرَّجُلُ مُؤْمِنًا، وَيُمْسِي كَافِرًا، أَوْ يُمْسِي مُؤْمِنًا، وَيُصْبِحُ كَافِرًا، يَبِيعُ دِينَهُ بِعَرَضٍ مِنَ الدُّنْيَا». وفي رواية: «يَبِيعُ أَحَدُهُمْ دِينَهُ». وفي رواية: «بِعَرَضٍ مِنَ الدُّنْيَا قَلِيلٍ».

أخرجه مُسْلِمٌ في «صحيحه» (ج١ ص١١٠)، وأَبُو يَعْلَىٰ في «الْمُسْند» (٦٥١٥)، والدَّانِيُّ في «السُّنن الواردة في الفِتَن» (٤٧ و٤٩)، والآجُرِّيُّ في «الشَّريعة» (٨٠)، وابنُ البُخَارِيّ في «مَشْيخته» (ج٣ ص١٨٣٢)، والتِّرمِذِيُّ في «سُننه» (ج٦ ص٤٣٨)، وأبو عَوَانة في «الْمُسْتخرج» (ج١ص٥٠)، وأبو حَيَّان الأندلسيُّ في «المنتخب من شيوخ بغداد» (ق/ ١٠٠/ ط)، وأحمدُ في «الْمُسْند» (ج٢ ص١٥)، والأبَرْقُوهِيُّ في «مُعْجم شُيُوخه» (ق/ ١٢١/ ط)، وابنُ مَنْدَه في «الإيمان» (ج١ ص٥٣٤)، والسِّلفيُّ في «الْمَشْيخةِ البَغْداديَّةِ» (ق/ ٣١/ ط)، وابنُ حِبَّانَ في «صحيحه» (ج١٥ ص٩٦)، والبَغَوِيُّ في «شَرح السُّنة» (ج١٥ ص١٥)، وفي «مَعَالم التّنزيل» (ج٢ ص٨٨)، وابنُ أَبِي عَاصِمٍ في «الزُّهد» (ص٨٨»، والفِرْيَابِيُّ في «صِفَة الْمُنَافقين» (ص٧٧)، والسَّعْدِيُّ في «حديثه» (ص٣٤٨)، والذَّهَبِيُّ في «السِّير» (ج١١ ص٢٤)، وابنُ الْجَوْزِيّ في «مَشْيخته» (ص٩٦)، وفي «جامع الْمَسَانيد» (ج٥ ص٤٦٤)، وفي «الحَدَائق» (ج٣ ص٣٥٧) وأَبُو نُعَيْمٍ في «الْمُسند الْمُسْتخرج علىٰ صحيح مُسْلِمٍ» (ج١ ص١٨٨) وابنُ عَساكر في «تاريخ دمشق» (ج٢٤ ص٤٥٧) مِنْ طُرُقٍ عَنْ الْعَلَاءِ بْنِ عَبْدِالرَّحْمَنِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ بِهِ.

ومِنْ هذا الوجهِ ذكرهُ ابنُ حَجَرٍ في «إتحاف الْمَهرة» (ج١٥ ص٤٩٦).

وأخرجه إسحاقُ بنُ رَاهَوَيْه في «الْمُسْنَد» (ج١ ص٤٠١) مِنْ طَرِيقِ كُلْثُوم بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي سِدْرَةَ نا عَطَاءُ بْنُ أَبِي مُسْلِمٍ الْخُرَاسَانِيُّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ بِهِ.

وأخرجه أحمدُ في «الْمُسْنَد» (ج٢ ص٣٩٠)، والفِرْيَابِيُّ في «صِفَة الْمُنَافق» (ص٧٦) مِنْ طَرِيقِ يحيىٰ بنِ إسحاق عن ابْنِ لَهِيعَةَ عن أبي مُوسىٰ عن أَبِي هُرَيْرَةَ بِهِ.

وأوردهُ الهَيْثَمِيُّ في «الزَّوائد» (ج٧ ص٢٨١): ثم قال: رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَغَيْرُهُ مِنْ قَوْلِهِ: «الْمُتَمَسِّكُ بِدِينِهِ...» رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَفِيهِ ابْنُ لَهِيعَةَ، وَفِيهِ ضَعْفٌ، وَبَقِيَّةُ رِجَالِهِ رِجَالُ الصَّحِيحِ.

قَالَ الحافظُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «شرح صحيح مسلم» مُعلِّقًا علىٰ حديثِ أَبِي هُرَيْرَةَ في الفِتَنِ (ج٢ ص١٣٣): (مَعْنَىٰ الْحَدِيثِ الْحَثُّ عَلَىٰ الْمُبَادَرَةِ إِلَىٰ الْأَعْمَالِ الصَّالِحَةِ قَبْلَ تَعَذُّرِهَا، وَالِاشْتِغَالِ عَنْهَا بِمَا يَحْدُثُ مِنَ الْفِتَنِ الشَّاغِلَةِ الْمُتَكَاثِرَةِ، الْمُتَرَاكِمَةِ كَتَرَاكُمِ ظَلَامِ اللَّيْلِ الْمُظْلِمِ لَا الْمُقْمِرِ، وَوَصَفَ ﷺ نَوْعًا مِنْ شَدَائِدِ تِلْكَ الْفِتَنِ، وَهُوَ أَنَّهُ يُمْسِي مُؤْمِنًا ثُمَّ يُصْبِحُ كَافِرًا، أَوْ عَكْسُهُ، وَهَذَا لِعِظَمِ الْفِتَنِ يَنْقَلِبُ الْإِنْسَانُ فِي الْيَوْمِ الْوَاحِدِ هَذَا الِانْقِلَابَ). اهـ

وَقَوْلُه ﷺ: «مُؤْمِنًا»؛ أَي: مَوصُوفًا بأصلِ الإيمانِ وكَمالِهِ، **«وَيَمْسِي كَافِراً»**؛ أَي: حقيقةً أو كافراً للنِّعْمةِ أو مُشابهًا للكَفَرةِ أو عامِلاً عَمل الكافرِ، وقيل: المعنىٰ يُصبح مُحرِّمًا ما حَرَّمَهُ الله، ويُمسي مُستحلاً إياه وبالعَكْسِ... وكُلَّ ذلكَ يفعل لنيلِ قليلٍ من حُطامِ الدُّنيا.

و«العَرَضُ» ما عُرض لكَ من مَنافعِ الدُّنيا، وهذا ما أشبهه مِنْ أحاديثِ الفِتَنِ.[١]

قَالَ الإِمَامُ ابْنُ رَجَبٍ رَحِمَهُ اللَّهُ: (وَمِنْ هَذَا البَابِ أَيْضاً؛ أي: طلبُ العلمِ للرئاسةِ علىٰ الخلقِ، والتَّعاظمِ عليهم؛ كَرَاهَةُ الدُّخُولِ عَلَىٰ الْمُلُوكِ وَالدُّنُوِّ مِنْهُم، وَهُوَ البَابُ الَّذِي يَدْخُلُ مِنْهُ عُلَمَاءُ الدُّنْيَا إِلَىٰ نَيْلِ الشَّرَفِ والرِّيَاسَاتِ فِيهَا....

وَسَبَبُ هَذَا مَا يُخْشَىٰ مِنْ فِتْنَةِ الدُّخُولِ عَلَيْهِمْ، فإِنّ النَّفْسَ قَدْ تُخَيِّلُ للإِنْسَانِ إِذَا كَانَ بَعِيداً عَنْهُمْ أَنَّهُ يَأْمُرُهُمْ، وَيَنْهَاهُم وَيَغْلِظُ عَلَيْهِمْ، فَإِذَا شَاهَدَهُم قَرِيباً مَالتِ النَّفْسُ إِلَيْهِمْ، لأَنَّ مَحَبَّةَ الشَّرَفِ كَامِنَةٌ فِي النَّفْسِ لَهُ، وَلذَلِكَ يُدَاهِنُهُمْ، وَيُلَاطِفُهُمْ...).[٢] اهـ

قُلْتُ: فَبَيَّنَ ابْنُ رَجَبٍ رَحِمَهُ اللَّهُ خُطُورَةَ حِرْصِ الإِنْسَانِ عَلَىٰ جَمْعِ الْمَالِ، وَأَنَّهُ قَدْ يَجُرُّ الإِنْسَانَ الحَرِيصِ إِلَىٰ ارْتِكَابِ الْمَحْظُورِ، وَكَذَلِكَ حَرْصُ الإِنْسَانِ عَلَىٰ نَيْلِ الشَّرَفِ والعُلوِّ فَهُوَ فِي الغَالِبِ يَمْنَعُ خَيْرَ الآخِرَةِ، وَشَرَفَهَا، وَكَرَامَتَهَا، وَأَنَّهُ قَدْ يُؤَدِّي أَحْيَاناً إِلىٰ الكِبْرِ، واحْتِقَارِ النَّاسِ.

وسُئِلَ سَماحةُ العلاَّمةُ الشَّيخ عبدالعزيز بنُ باز رَحِمَهُ اللَّهُ. ما واجبُ عُلماء الْمُسلمين حيال كِثْرَةِ الجَمعياتِ، والجَماعاتِ في كثيرٍ مِنَ الدُّولِ الإسلاميّةِ، وغَيْرِهَا، واختلافها فِيمَا بينها حَتَّىٰ إن كلَّ جماعةٍ تُضلل الأُخرىٰ. ألا تَرَوْنَ مِنَ الْمُناسبِ التَّدخل في مِثْلِ هذه الْمَسألة؛ بإيضاحِ وجهِ الحَقِّ في هذهِ الخِلاَفَاتِ، خَشية تفاقمِها،

---

(١) انظر: «فَيْض القدير» للمُنَاوِيِّ (ج٣ ص١٣٣)، و«تُحفة الأَحْوذي» للمُبارَكفُورِيِّ (ج٦ ص٤٣٩).

(٢) «شَرح حديثِ: مَا ذِئْبَانِ جَائِعَانِ...» (ص٤٨ و٥٣)، ط. الدَّار السَّلفية، الكويت، ط. الثانية.

وعَواقِبها الوَخيمة علىٰ الْمُسلمين هناك؟.

فأجابَ سماحتُهُ: (إنَّ نَبيُّنَا مُحمَّداً ﷺ بَيَّنَ لنا دَرباً واحِداً يَجبُ علىٰ الْمُسلِمينَ أنَ يَسلكونَهُ وهو صِراطُ اللهِ الْمُستقيمِ، ومَنهجِ دينهِ القَوِيمِ، **يقولُ اللهُ تَعَالَىٰ:** ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِ ذَٰلِكُمْ وَصَّاكُم بِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾[1].

كما نَهَىٰ رَبُّ العِزَّةِ، والجلالِ أُمَّةَ مُحمدٍ ﷺ **عَنِ التُّفرقِ، واخْتلافِ الكلمةِ؛ لأنَّ ذَلِكَ مِنْ أَعظمِ أَسبابِ الفَشَلِ**، وتَسلطِ العَدُوِّ، **كَمَا فِي قَوْلِه جَلَّ وَعَلَا:** ﴿وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا﴾[2] **وقَوْلِهِ تَعَالىٰ:** ﴿شَرَعَ لَكُمْ مِنَ الدِّينِ مَا وَصَّىٰ بِهِ نُوحًا وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَىٰ أَنْ أَقِيمُوا الدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا فِيهِ كَبُرَ عَلَى الْمُشْرِكِينَ مَا تَدْعُوهُمْ إِلَيْهِ﴾[3].

فهذهِ دَعوةٌ إلهيةٌ إلىٰ اتِّحادِ الكلمةِ، وتآلفِ القُلُوبِ، والجمعيات إذا كَثُرَتْ في؛ أي: بلدٍ إسلاميٍّ مِنْ أجلِ الخَيْرِ، والْمُساعدةِ، والتَّعاونِ علىٰ البَرِّ والتَّقوىٰ بَيْنَ الْمُسلمينَ دُونَ أَنْ تَخْتَلِفَ أهواءُ أصحابِها[4]؛ فَهِيَ خَيْرٌ، وَبَرَكَةٌ، وفوائدها عَظيمة.

---

(١) سورة الأنعام؛ آية:١٥٣.

(٢) سورة آل عمران؛ آية:١٠٣.

(٣) سورة الشورىٰ؛ آية: ١٣.

(٤) ولقد اخْتلفتْ أهواءُ أصحابها بالانتصار -بالحَميَّةِ الحزبيَّةِ- للجمعيةِ، أو الحِزْبِ، أو الجَماعةِ، أو الإنسانِ الذي يَنْتَسِبُ لهم؛ لأنَّه من جَمعيتهِ، أو حزبهِ، أو جماعته حَتَّىٰ وإنْ كانَ علىٰ خطأٍ أو

=

أَمَّا إنْ كانتْ كُلُّ واحدةٍ تُضلِلُ الأُخرىٰ، وتَنقد أعمالَها[١] فإنَّ الضَّررَ بها حِينئذٍ عظيمٍ، والعواقبَ وخيمة. فالواجبُ علىٰ الْمُسلمين تَوْضِيحُ الحقيقةِ، ومُناقشةُ كُلّ جماعةٍ، أو جمَعيةٍ، ونُصْحُ الجَميع؛ بأنْ يَسِيرُوا فِي الخَطِّ الذي بَيَّنهُ الله تعالىٰ لعبادِهِ، ودَعَا إليه نَبيُّنا مُحمَّد ﷺ، ومَنْ تجاوز[٢] هذا، واسْتَمر في عِنادِهِ لِمصالحِ شَخصيةٍ، أو لمقاصدٍ لاَ يعلمُها إلاَّ اللهُ، فإنَّ الواجبَ التَّشهير به، والتَّحذيرَ منه مِمَّن عَرَفَ الحَقيقةَ[٣]، حَتَّىٰ يتجنَّب النَّاسُ طريقَهُم، وحَتَّىٰ لاَ يَدْخلُ معهم مَنْ لا يَعرفُ حقيقةَ

=

خَطِيئَةٍ!!!. والويلُ أشدّ الويل لِمَن لَمْ يكُن من جَمعيتِهِ، أو حِزبِهِ، أو جَماعتِهِ، فإنَّه لا يَجِدُ منه النُّصرةَ حَتَّىٰ في سَاعةِ العُسْرةِ !!!.

قلتُ: وكلُّ جمعيةٍ تختط لنفسِها خُطَّةً تأبىٰ علىٰ غَيْرِهَا... أنْ تنازَعَها إياها، فَهِيَ مُتمسِكةٌ بفهمِ من أنشأها، وقد تَدَّعي لنفسِها أنَّها بذلك تتمسك بالكِتَابِ والسُّنَّةِ! ولذلك تَجِدَ الجمعيات الحزبيَّة الْمَزعومة لا تتعاون مع بعضِها إلا لمصلَحةٍ ﴿تَحْسَبُهُمْ جَمِيعًا وَقُلُوبُهُمْ شَتَّىٰ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَعْقِلُونَ﴾[الحشر:١٤]؛ لأنَّ كلَّ جمعيةٍ من حِزْبٍ آخر!...بل الجَمعية الفُلانية تطعنُ في الجمعية الأُخرىٰ؛ كأنَّها غَيرُ إسلاَميَّةٍ !.

(١) هذا الحاصلُ من الجَمعياتِ -الْمَزعومة بأنَّها خَيرية- والجماعات، والأحزاب !.

(٢) تَأَمَّلْ جيداً هذا الكلامُ ... فلقد تجاوزتْ هذه الجَمعيات الْمَزعومة، واسْتمرتْ في عنادِها لمصالحِ حِزبيَّةٍ، فالواجبُ التَّشْهير بها، والتَّحذير منها ممن عَرَفَ حقيقتها، حَتَّىٰ يتجنَّبُ النَّاسُ طريقهم، وحَتَّىٰ لا يدخل معهم مَنْ لاَ يعرف حقيقة أمرِهِم فيُضلوهُ، ويُصرفوهُ عَنِ الطَّرِيقِ الْمُستقيمِ الذي أَمَرَنَا اللهُ باتِّباعِهِ، والله وليّ التَّوفيق.

(٣) ولله الحمد نحن نعرف حقيقتهم الحزبية، ولذلك تحذر منهم؛ كما ذكر سماحة الشيخ ابن باز رَحِمَهُ اللهُ.

أمرِهِم فيضلُّوهُ، ويُصرفُوهُ عن الطَّريقِ الْمُستقيمِ الذي أَمرنا اللهُ تعالىٰ باتِّباعه في قولِهِ جَلَّ وعَلاَ: ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ ۖ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِ ۚ ذَٰلِكُمْ وَصَّاكُم بِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾[1].

ومِمَّا لا شَكَّ فيه أَنَّ كِثرةَ الفِرَقِ والجَماعات في الْمُجتمع الإسلامي مِمَّا يحرصُ عليه الشَّيطانُ أولاً وأعداءُ الإسلامِ مِنْ الإنسِ ثانيًا؛ لأنَّ اتِّفاقَ كلمةِ الْمُسلمينَ، وَوِحْدَتِهِم، وإدراكِهم الخَطرَ الذي يُهددهم، ويُستهدف عقيدتهم يجعلهم يَنْشطون لمكافحةِ ذلك، والعملِ في صفٍ واحدٍ من أَجْلِ مَصلحةِ الْمُسلمينَ، ودرءِ الخَطرِ عن دِينِهِم، وبلادِهِم، وإخوانِهم، وهذا مسلكٌ لا يرضاه الأعداءُ مِنَ الإنسِ والجِنِّ، فلذا هُمْ يحرصونَ علىٰ تَفْرِيقِ كلمةِ الْمُسلمينَ، وتَشتيتِ شَملِهِم، وبذرِ أسبابِ العَداوةِ بينهِم، نسألُ الله أن يَجمعَ كلمة الْمُسلمينَ علىٰ الحقِّ، وأن يزيلَ من مُجتمعِهِم كُلَّ فِتنةٍ وضَلالٍ، إنَّه ولي ذَلِكَ والقادِرُ عليه).[2] اهـ

وسُئِلَ سَماحةُ العلاَّمةُ الشَّيخ عبدالعزيز بنُ باز رَحِمَهُ اللهُ:

ما هو مَوْقِفُ الْمُسلمِ مِنَ الخِلَافاتِ الْمَذهبيَّة الْمُنتشرة بين الأحزابِ، والجماعاتِ؟ .

فأجاب سماحتُهُ: (الواجبُ عليه أَنْ يلزمَ الحقّ الذي يَدُلُّ عليهِ كِتَابُ اللهِ تعالىٰ، وسنةُ رَسُولِهِ ﷺ، وأنْ يُوالي علىٰ ذَلِكَ، ويُعادِي علىٰ ذَلِكَ، وكلُّ حِزْبٍ، أو مَذْهبٍ

---

(١) سورة الأنعام؛ آية:١٥٣.

(٢) «مَجموعُ فتاوىٰ ومَقالاتٍ مُتنوعةٍ» للشَّيْخ بنِ بازٍ (ج٥ ص٢٠٢ و٢٠٤).

يُخالف الحَقّ يَجِبُ عليهِ البراءة منه، وعدم الْمُوافقةِ عليه.

فدينُ الله تعالىٰ واحدٌ، وَهُوَ الصَّراطُ الْمُستقيمُ، وهو عِبادةُ اللهِ تعالىٰ وَحْدَهُ، واتِّباع رسُولهِ مُحمَّدٍ عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ.

فالواجبُ علىٰ كُلِّ مُسلمٍ أنْ يلزمَ هذا الحقِّ، وأَنْ يَستقِيمَ عليه، وهو طاعةُ اللهِ تعالىٰ، واتباعُ شريعتهِ التي جاء بها نَبِيُّهُ مُحمَّد عليه الصَّلاةُ، والسَّلامُ مع الإخلاصِ للهِ في ذَلِكَ، وعدمِ صَرْفِ شيءٍ مِنَ العبادةِ لغيرهِ سبحانه وتعالىٰ، فكلُّ مَذهبٍ يُخالفُ ذَلِكَ، وكلُّ حزبٍ لا يَدينُ بهذه العقيدة يَجِبُ أنْ يَبتعدَ عنه، وأنْ يَتبرأَ منه، وأنْ يَدْعُو أَهلَهُ إلىٰ الحَقِّ بالأدلةِ الشَّرعيةِ مَعَ الرّفقِ، وتَحري الأُسلوب الْمُفيد، ويبصرهم بالحقِّ).[1] اهـ

وقالَ الحافِظُ ابنُ حَزْمٍ رَحِمَهُ اللهُ في «الفِصَلِ» (ج٤ ص٢٢٧): (وَاعْلَمُوا رَحِمَكُمُ اللهُ أَنَّ جَمِيعَ فِرَقِ الضَّلَالَةِ لم يُجْرِ اللهُ علىٰ أَيْدِيهِم خَيْراً، وَلَا فَتَحَ بهم من بِلَادِ الْكُفْرِ قَرْيَةً، وَلَا رَفَعَ لِلْإِسْلَامِ رايةً، وَمَا زَالُوا يَسْعَوْنَ فِي قلبِ نظامِ الْمُسلمينَ، ويُفَرِّقُونَ كلمةَ الْمُؤمنِينَ، ويَسلُّونَ السَّيْفَ علىٰ أهلِ الدِّينِ، ويَسْعَوْنَ فِي الأَرْضِ مُفْسِدِينَ). اهـ

وقالَ شَيْخُ الإسْلامِ ابنُ تَيمِيَّة رَحِمَهُ اللهُ في «الحِسْبةِ في الإسْلامِ» (ص٢٦): (فأما الغِشُّ في الدِّياناتِ؛ فمثل البِدَعِ الْمُخالفةِ للكتابِ والسُّنَّةِ، وإجماعِ السَّلفِ الأُمَّةِ من الأقوالِ والأفعالِ). اهـ

---

(١) «مَجموعُ فتاوىٰ ومَقلاتٍ مُتنوعةٍ» للشَّيْخ بنِ بازٍ (ج٥ ص١٥٧).

وقالَ الحافظُ الذَّهَبِيُّ رَحِمَهُ اللهُ في «الْمُوقِظَةِ» (ص٦٠) عَنِ الْمُبْتدعَةِ: (فمِنهم مَنْ يَفْتَضِحُ في حياتِهِ، ومنهم مَنْ يَفْتَضِحُ بعدَ وفاتِهِ، فنسألُ اللهَ السِّتْرَ والعَفْوَ).اهـ

وقالَ العلاَّمةُ الشَّيْخُ صَالِحُ بنُ فَوزَانَ الْفَوزَانُ حفظهُ اللهُ في «الأجوبةِ الْمُفيدة» (ص٦٠): (كُلُّ مَنْ خَالَفَ جَمَاعَةَ أَهْلِ السُّنَّةِ فَهُوَ ضَالٌّ، مَا عِنْدَنَا إِلاَّ جَمَاعَةٌ وَاحِدَةٌ هُمْ أَهْلُ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ، وَمَا خَالَفَ هَذِهِ الْجَمَاعَةَ فَهُوَ مُخَالِفٌ لِمَنْهَجِ الرَّسُولِ ﷺ.

وَنَقُولُ أَيْضًا: كُلُّ مَنْ خَالَفَ أَهْلَ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ فَهُوَ مِنْ أَهْلِ الأَهْوَاءِ، وَالْمُخَالَفَاتُ تَخْتَلِفُ فِي الْحُكْمِ بِالتَّضْلِيلِ، أَوْ بِالتَّكْفِيرِ حَسَبَ كِبَرِهَا وَصِغَرِهَا، وَبُعْدِهَا وقُرْبِهَا مِنَ الحَقِّ[1]. اهـ

وقالَ شَيْخُ الإِسْلامِ ابنُ تَيمِيَّة رَحِمَهُ اللهُ في «مِنْهاج السُّنَّة» (ج٢ ص٤٨٢): (وَمَذْهَبُ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ قَدِيمٌ مَعْرُوفٌ ... فَإِنَّهُ مَذْهَبُ الصَّحَابَةِ الَّذِينَ تَلَقَّوْهُ عَنْ نَبِيِّهِمْ ﷺ، وَمَنْ خَالَفَ ذَلِكَ كَانَ مُبْتَدِعًا عِنْدَ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ). اهـ

وقالَ شَيْخُ الإِسْلامِ ابنُ تَيمِيَّة رَحِمَهُ اللهُ في «الاسْتِقامةِ» (ج٢ ص١٧٨): (الطَّرائِقُ الْمُبتدعةُ؛ كلُّهَا يَجْتَمِعُ فِيهَا الْحَقُّ وَالْبَاطِلُ). اهـ

---

(١) لأَنَّ هَذِهِ الجَمَاعَاتِ القَائِمَةِ في عَصرِنَا مَرفوضةٌ شَرْعًا، وَأَنَّها امْتِدَادٌ للفِرَقِ الَّتِي انْشَقَّتْ عَنْ جَمَاعَةِ الْمُسْلِمِينَ بَعْدَ عَصْرِ الخِلاَفَةِ الرَّاشِدَةِ.

وَلِذَلِكَ وَإِنْ قُلْنَا بِأَنَّ هَذِهِ الجَمَاعَاتِ انْشَقَّتْ عَنْ جَمَاعَةِ الْمُسْلِمِينَ، وخَرَجَتْ عَنْها؛ إلاَّ أَنَّهُ لاَ يَلْزَمُ تَكْفِيرُهَا، وخُرُوجُهَا عَنْ مِلَّةِ الإِسْلاَمِ، لأَنَّ مُخَالفَاتِ هَذِهِ الجَمَاعَاتِ تَخْتَلِفُ فِي الحُكْمِ بالتَّكْفِيرِ، أَوْ تَضْلِيلٍ فَقَطْ دُونَ تَكْفِيرٍ، وذَلِكَ بِحَسَبِ بُعْدِهَا وَقُرْبِهَا عَنِ الإِسْلاَمِ.

وقالَ شَيْخُ الإسْلامِ ابنُ تَيمِيَّة رَحِمَهُ اللَّهُ في «الفتاوىٰ» (ج٣٥ ص٤١٤): (الْبِدْعَةُ الَّتِي يُعَدُّ بِهَا الرَّجُلُ مِنْ أَهْلِ الْأَهْوَاءِ: مَا اشْتَهَرَ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ بِالسُّنَّةِ مُخَالَفَتُهَا لِلْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ؛ كَبِدْعَةِ الْخَوَارِجِ، وَالرَّوَافِضِ، وَالْقَدَرِيَّةِ، وَالْمُرْجِئَةِ). اهـ

وقالَ شَيْخُ الإسْلامِ ابنُ تَيمِيَّة رَحِمَهُ اللَّهُ في «مِنْهاج السُّنَّة» (ج٤ ص٣٦٣): (أَنَّ الَّذِي ابْتَدَعَ مَذْهَبَ الرَّافِضَةِ كَانَ زِنْدِيقًا[1] مُلْحِدًا عَدُوًّا لِدِينِ الْإِسْلَامِ وَأَهْلِهِ، وَلَمْ يَكُنْ مِنْ أَهْلِ الْبِدَعِ الْمُتَأَوِّلِينَ؛ كَالْخَوَارِجِ وَالْقَدَرِيَّةِ، وَإِنْ كَانَ قَوْلُ الرَّافِضَةِ رَاجَ بَعْدَ ذَلِكَ عَلَىٰ قَوْمٍ فِيهِمْ إِيمَانٌ لِفَرْطِ جَهْلِهِمْ). اهـ

وقالَ شَيْخُ الإسْلامِ ابنُ تَيمِيَّة رَحِمَهُ اللَّهُ في «مِنْهاج السُّنَّة» (ج٥ ص١٧٠)؛ عَنِ الْمُبْتَدِعَةِ الَّذين عِلمُهُم مُخلط فيه الحَقُّ والباطلُ: (فَمُبْتَدِعَةُ أَهْلِ الْعِلْمِ وَالْكَلَامِ طَلَبُوا الْعِلْمَ بِمَا ابْتَدَعُوهُ، وَلَمْ يَتَّبِعُوا الْعِلْمَ الْمَشْرُوعَ وَيَعْمَلُوا بِهِ). اهـ

وقالَ شَيْخُ الإسْلامِ ابنُ تَيمِيَّة رَحِمَهُ اللَّهُ في «الفتاوىٰ» (ج١٣ ص٣٥٦)؛ عَنِ الْمُبتدعَةِ: (وَعَمَدُوا إِلَىٰ الْقُرْآنِ فَتَأَوَّلُوهُ عَلَىٰ آرَائِهِمْ، تَارَةً يَسْتَدِلُّونَ بِآيَاتٍ عَلَىٰ مَذْهَبِهِمْ، وَلَا دَلَالَةَ فِيهَا، وَتَارَةً يَتَأَوَّلُونَ مَا يُخَالِفُ مَذْهَبَهُمْ بِمَا يُحَرِّفُونَ بِهِ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ، وَمِنْ هَؤُلَاءِ فِرَقُ الْخَوَارِجِ، وَالرَّوَافِضِ، والجَهْمِيَّةِ، وَالْمُعْتَزِلَةِ، وَالْقَدَرِيَّةِ، وَالْمُرْجِئَةِ، وَغَيْرِهِمْ). اهـ

قلتُ: وقد بَيَّنَ النَّبيُّ ﷺ أَمْرَ **أهلِ الأهواءِ** فِي السُّنَّةِ النَّبوِيَّةِ فِي الأُمَّةِ الإسْلامِيَّةِ،

---

(١) **قلت**: وهو عبدُ الله بنُ سَبَأ اليَّهُودِيُّ!.

اللَّهُمَّ غُفْراً.

فَكُلُّ مَنْ دَخَلَ مِنْ أُمَّةِ النَّبِيِّ ﷺ فِي هَوًىٰ مِنْ تِلْكَ الأَهواءِ، وَرآها وذَهَبَ إليها، فإنَّ هَوَاهُ يَجْرِي فيهِ مَجْرَىٰ الكَلَبِ[1] بصَاحبِهِ، فَلاَ يرجعُ أبداً عَنْ هواهُ، وَلاَ يتوبُ عَنْ بِدْعَتِهِ، وَلاَ زَنْدَقَتِهِ!، اللَّهُمَّ غفراً.

فَعَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ أَبِي سُفْيَانَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «إِنَّهُ سَيَخْرُجُ فِي أُمَّتِي أَقْوَامٌ تَتَجَارَىٰ بِهِمُ تِلْكَ الْأَهْوَاءُ؛ كَمَا يَتَجَارَىٰ الْكَلَبُ بِصَاحِبِهِ، فَلَا يَبْقَىٰ مِنْهُ عِرْقٌ، وَلَا مَفْصِلٌ إلا دَخَلَهُ».

حديثٌ حسنٌ

أخرجه أَبُو داودَ في «سُننه» (٤٥٩٧)، وأحمدُ في «الْمُسْند» (ج٤ ص١٠٢)، والطَّبَرَانِيُّ في «الْمُعجم الكبير» (ج١٩ ص٣٧٩)، والعطَّار في «الاعتقاد» (ص٥٨)، واللاَّلَكَائِيُّ في «الاعتقاد» (١٥٠)، والحاكمُ في «الْمُستدرك» (ج١ ص١٢٨)، وابنُ أَبِي عَاصِمٍ في «السُّنَّة» (٢ و٦٥ و٦٩)، والْمَرْوَزِيُّ في «السُّنَّة» (ص١٤ و١٥)، والدَّارِمِيُّ في «الْمُسند» (ج٢ ص٢٤٩)، والبَيْهَقِيُّ في «دلائل النُّبوة» (ج٦ ص٥٤١)، ويعْقوب بنُ سفيان في «المعرفة والتَّاريخ» (ج٢ ص٣٣١)، و(ج٣ ص٣٨٨)،

---

(١) الكَلَبُ: داءٌ يُصيبُ الإنسانَ من عَضِّ الكَلْب الْمَسْعُورِ، فيصيبُه شبه الجُنونِ، ويلحق بِهِ حتَّىٰ يموت.

و«تَتَجَارَىٰ بهِم الأهواء»؛ أي: يتواقعُونَ فيهَا، ويتداعُونَ، ويتهافتون في الأهواء.

قلتُ: والمرادُ أنَّ الأهواءَ تَسْرِي في عُروقِهِم، ومَفاصِلِهِم.

انظر: «لسانَ العَرَبِ» لابنِ مَنْظُرٍ (ج١ ص٧٢٣) و(ج١٤ ص١٤١).

والآجُرِّيُّ في «الشَّرِيعَةِ» (٢٩) من طريق أَزْهَر بنِ عبدالله عن أَبِي عَامِرٍ عبدالله بن يحيىٰ عن مُعَاوِيَةَ بَنِ أَبِي سُفْيَانَ به.

قلتُ: وهذا سندُهُ حسنٌ، وقد حَسَّنَهُ ابنُ حَجَر في «الكافي الشَّافِ» (ص٦٣)، وجوَّده العِرَاقِيُّ في «الْمُغْني» (ج٣ ص١٩٩)، وحسَّنَهُ الشَّيْخُ الألبانيّ في «صَحِيح سُنن أَبِي دَاودَ» (ج٣ ص٨٦٩).

قلتُ: لذلِكَ يَجِبُ البَراءةُ مِنْ أهلِ البِدَعِ والأَهْواءِ دُعاة الشّهادة الآكاديميّة.

فَعَنِ ابنِ عُمَرَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا قَالَ فِي «أَهْلِ القَدَرِ» الْمُبْتَدِعَةِ: «فَإِذَا لَقِيتَ أُولَئِكَ، فَأَخْبِرْهُمْ أَنِّي بَرِيءٌ مِنْهُمْ، وَأَنَّهُمْ بُرَآءُ مِنِّي».[1]

وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا قَالَتْ: تَلَا رَسُولُ اللهِ ﷺ ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ﴾ فَقَالَ: رَسُولُ اللهِ ﷺ: «فَإِذَا رَأَيْتَ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ فَأُولَئِكَ الَّذِينَ سَمَّىٰ اللهُ فَاحْذَرُوهُمْ».

أخرجه البُخَارِيُّ في «صحيحه» (ج٨ ص٢٠٩)، وفي «خَلْق أفعال العِبَاد» (ص١٦٧)، ومُسْلِمٌ في «صحيحه» (ج٤ ص٢٠٥٣)، وأبو داود في «سننه» (٤٥٩٨)، والتِّرْمِذِيّ في «سُننه» (٢٩٩٣ و٢٩٩٤)، وأَبُو نُعَيْمٍ في «الحِلْية» (ج٢ ص١٨٥)، والطَّيالِسِي في «الْمُسند» (ج٣ ص٥٠)، وابنُ أَبِي حَاتِم في «التَّفسير» (ج٢ ص٦٤)، ومُحمّد بنُ طاهر في «الحُجة» (ج٢ ص٥٨٣)، والطَّبَرِيُّ في «التَّفسير» (ج٣ ص١٧٩)، والطَّحَاوِيُّ في «مُشْكل الآثار» (ج٣ ص٢٠٨)، والبَيْهَقِيُّ في «الاعتقاد»

(١) أخرجه مُسْلِمٌ في «صحيحه» (١).

(ص١٢٤)، وفي «الأسماء والصِّفات» (٩٥٨)، وفي «دلائل النُّبوة» (ج٦ ص٥٤٥)، وأحمدُ في «الْمُسْند» (ج٦ ص٢٥٦)، والدَّارِمِيُّ في «الْمُسند» (١٤٧)، وابنُ حِبَّان في «صحيحه» (٧٣)، وابنُ بَطَّة في «الإبانة الكبرىٰ» (٧٧٧)، وابنُ أَبِي زَمَنِين في «أُصول السُّنة» (٢٢٣)، والهَرَوِيُّ في «ذمِّ الكلام» (ج١ ص١٧٤)، والبَغَوِيُّ في «شرح السَّنة» (ج١ ص٩)، وفي «التَّفسير» (ج٢ ص٩)، وإسحاق بنُ رَاهَويه في «الْمُسند» (ج٢ ص٣٨٩)، وابنُ أَبِي عَاصِمٍ في «السُّنة» (ج١ ص٩) من عدة طُرقٍ عَنِ ابنِ أَبِي مُلَيْكَة عن القاسم بن محمد عن عائشة به.

وأخرجه عبدُالرزاق في «تفسيره» (ج١ ص١١٦)، وأحمدُ في «الْمُسند» (ج٦ ص٤٨)، وابنُ مَاجَه في «سُننه» (ج١ ص١٨)، والآجُرِّيُّ في «الشَّريعة» (ص٢٦)، وابنُ حِبَّان في «صحيحه» (ج١ ص٢٧٧)، وابنُ بَطَّة في «الإبانة الكبرىٰ» (ج٢ ص٦٠٢)، وابنُ مَنْدَه في «التوحيد» (ج١ ص٢٧٥)، والبَيْهَقِيُّ في «دلائل النُّبوة» (ج٦ ص٥٤٦)، والهَرَوِيُّ في «ذمِّ الكلام» (ج١ ص١٧٥)، والتِّرْمِذِيُّ في «سُننه» (٢٩٩٣)، والطَّيالسيُّ في «الْمُسند» (١٤٣٣)، وسعيد بن منصور في «تفسيره» (٤٩٢)، والطَّبَرِيُّ في «تفسيره» (ج٣ ص١٧٨)، والطَّحَاوِيُّ في «مُشْكل الآثار» (ج٣ ص٢٠٨)، وابنُ الْمُنْذِرِ في «تفسيره» (ج١ ص١٢٣)، وإسحاق بنُ رَاهَويه في «الْمُسند» (ج٣ ص٦٤٨)، وابنُ أَبِي عَاصِمٍ في «السُّنة» (ج١ ص٩)، والثَّعلبيُّ في «الكشف والبيان» مُعلقًا (ج٣ ص١٢)، والطَّبَرَانيُّ في «الْمُعْجم الأَوْسَط» (ج٣ ص٣٤١) من طُرقٍ عَنِ ابنِ أَبِي مُلَيْكَةَ عن عائشة به.

قلتُ: وهذا سنده صحيح.

قال التِّرْمِذِيُّ: هذا حديث حسن صحيح.

وقال ابنُ حَجَر في «فتح الباري» (ج٨ ص٢١٠): (قد سمع ابن أَبِي مُلَيْكَةَ من عائشة كثيراً، وكثيراً أيضاً ما يُدخل بينها وبينه واسطة).

وقال التِّرْمِذِيُّ في «السُّنن» (ج٥ ص٢٢٢): (ورُوي عن أيوب[١] عن ابن أَبِي مُلَيْكَةَ عن عائشة، هكذا روىٰ غيرُ واحد هذا الحديث عن ابن أَبِي مُلَيْكَةَ عن عائشة، ولم يذكروا فيه عن القاسم بن محمد، وإنما ذَكَرَ يزيدُ بن إبراهيم التَّسْتُرِيّ عن القاسم في هذا الحديث، وابن أَبِي مُلَيْكَةَ هو عبدالله بن عبيدالله بن أَبِي مُلَيْكَةَ سَمِعَ من عائشة أيضاً).اهـ

قلتُ: فيُحمل علىٰ أن ابنَ أَبِي مُلَيْكَةَ سمعه من القاسم، ومن عائشة رضي الله عنها فحدَّث به علىٰ الوَجْهَيْن.[٢]

والحديث أوردهُ السُّيوطيُّ في «الدُّرر المنثور» (ج٢ ص١٤٨) وعزاه لابنِ الْمُنْذِرِ، وابن أَبِي عَاصِمٍ، وسعيد بنِ منصور، وعَبْد بنِ حُمَيْد.

وعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «يَكُونُ فِي آخِرِ الزَّمَانِ دَجَّالُونَ كَذَّابُونَ[٣] يَأْتُونَكُمْ مِنْ الْأَحَادِيثِ بِمَا لَمْ تَسْمَعُوا أَنْتُمْ وَلَا آبَاؤُكُمْ فَإِيَّاكُمْ وَإِيَّاهُمْ لَا يُضِلُّونَكُمْ وَلَا يَفْتِنُونَكُمْ»؛ وهُم: الْمُبتدعةُ!.

---

(١) قَالَ أيوبُ السَّخْتِيانيُّ رحمه الله: (ولا أعلمُ أحداً من أهلِ الأهواءِ يُجادل إلاَّ بالمتشابه).

أخرجه ابنُ المنذر في «تفسيره» (ج١ ص١٢٤). بإسناد صحيح.

(٢) وانظر: «النُّكت الظِّراف علىٰ تُحفةِ الأشراف» لابنِ حَجَرٍ (ج١٢ ص٢٦١).

(٣) فَيُحْسِنُونَ الكلامَ... ويُسحرونَ عُقولَ الشَّبابِ ببيانِهم و(إنّ مِنَ البَيَانِ لسِحْراً)، واللهُ الْمُستعان.

حديثٌ حسنٌ

أخرجه مُسْلِمُ في «مقدمة صحيحه» (ص٢٣)، وأَبُو القاسم الأَصْبَهانِيُّ في «الحُجَّة» (ج١ ص٣٠٢)، والخَطِيبُ في «الكِفَايةِ» (ص٤٢٩)، والْمِزِّيُّ في «تهذيب الكمال» (ج١٢ ص٤١٢)، وأَبُو نُعَيْمٍ في «الْمُسْتَخْرَجِ» (ج١ ص٩٧)، والطَّحَاوِيُّ في «مُشْكِلِ الآثار» (ج٧ ص٣٩٧)، وابنُ عَدِيٍّ في «الكامل» (ج١ ص٤٣)، وعَبْدُ الغَنِيِّ المَقْدِسِيُّ في «العِلْمِ» (ص١٤٨)، والجُوْرقَانِيُّ في «الأباطيل والمناكير» (ج١ ص٢١٤)، وابنُ بِشْرَان في «الفوائد» (٦٨٠) من طريق أبي شُرَيح أنه سَمِعَ شَرَاحِيلَ بن يزيدَ يقول أَخبرني مُسْلم بن يَسَار أنه سَمِعَ أبا هُرَيْرَةَ يقول: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ فَذَكَرَهُ.

قلتُ: وهذا سندُهُ حسنٌ مِنْ أَجْلِ مُسْلِمِ بنِ يَسَار الطُّنْبُذِيّ[1] ذكَرَهُ ابنُ حِبَّان في «الثِّقات» (ج٥ ص٣٩٠)، ومُسْلِمٌ في «الكُنىٰ والأسماء» (ق/ ٧٢/ ط)، والجَيّانيُّ في «تقييد الْمُهْمل في تمييز الْمُشكل» (ج٢ ص٣٣٧)، وقال عنه الذَّهَبِيُّ في «الْمِيزَانِ» (ج٤ ص١٠٧): ولا يَبْلغُ حديثُهُ درجةَ الصَّحة، وهو في نَفْسِهِ صَدُوقٌ، وقال الذَّهَبِيُّ

---

(١) الطُّنْبُذِيّ: بطاء مُهْملة مَضْمومة؛ بعدها نُون ساكنة؛ ثمَّ باء مُعْجمة بنقْطَةٍ واحدةٍ، وذال مُعْجمة.

وهو مَنسوبٌ إلىٰ طُنْبُذ، قَرية من قُرىٰ مِصْرَ؛ كما قال الجَيّانِيُّ في «تقييد المُهمل وتمييز الْمُشكل» (ج٢ ص٣٣٧)، وكذا قالَ السَّمْعَانِيُّ في «الأنسابِ» (ج٤ ص٧٥)، وزادَ: من البَهَنْا، وهي من الطبارحيات.

لكن ضبطها ياقوتُ في «مُعجم البلدان» (ج٤ ص١٢) بخلافِ ذلك فقال: (طُنْنَذة: ثانية ساكن، والباء مَفْتُوحة مُوحّدة، وآخره ذال مُعْجمة...).

في «الكاشف» (ج٣ ص١٢٦): ثِقَةٌ، ورَوَىٰ عنه سِتَّة، وقال ابنُ حَجَرٍ في «التَّقْرِيبِ» (ص٩٤١): مَقْبُولٌ؛ أَيْ: حيثُ يتابعُ، وإلاَّ فليِّنُ الحديث، وقد تُوبِعَ بأبي عُثْمانَ شُفَيِّ بنِ ماتِعٍ الأَصْبَحِيِّ، وهو ثِقَةٌ؛ كَمَا في «التَّقْرِيب» لابنِ حَجَرٍ (ص٤٣٩).

وأخرجه مُسْلِمٌ في «مقدمة صحيحه» (ج١ ص١٢)، وأحمدُ في «الْمُسْنَد» (ج٢ ص٣٢١)، وإسحاقُ بنُ رَاهَوَيْهِ في «الْمُسْنَد» (ج١ ص٣٤٠)، وابنُ حِبَّان في «صحيحه» (ج١٥ ص١٦٨)، وأَبُو نُعَيْمٍ في «الْمُسْتخرج» (ج١ ص٩٦)، والبَغَويُّ في «شرح السُّنَّة» (ج١ ص٢٢٣)، وابنُ وَضَّاح في «البِدَع» (ص١٧٣)، والبُخَارِيُّ في «التَّاريخ الكَبِير» (ج٧ ص٢٧٥)، والحاكمُ في «الْمُسْتدركِ» (ج١ ص١٠٣)، وفي «مَعْرفة عُلُومِ الحَدِيثِ» (ص١٢)، والخطيبُ في «الْمُوضح» (ج٢ ص٣٩٥)، والبَيْهَقِيُّ في «دلائل النُّبوة» (ج٦ ص٥٥٠)، وأَبُو يَعْلَىٰ في «الْمُسْنَد» (ج١١ ص٢٧٠)، والجُوْرقَانِيُّ في «الإباطيل والمناكير» (ج١ ص٢١٣)، والذَّهَبِيُّ في «الْمُعْجم الْمُخْتص» (ص٤٠)، وأَبُو الحُسين الثَّقَفِيُّ في «الفوائد» (ص٢٧٦)، والشَّجَرِيُّ في «الأمالي» (ج١ ص٦٥)، وأَبُو العبَّاسِ الأَصْمِ في «حديثه» (ص٢٣٦)، والهَرَوِيُّ في «ذَمّ الكلام» (ج٤ ص٥٩)، وابنُ أَبِي حَاتِمٍ في «الجَرْح والتَّعْديل» (ج٢ ص١٤) من طريقين عن سعيد بن أَبِي أَيُّوبَ حَدَّثني أبو هانئ عن أَبِي عُثْمَان مُسْلِمِ بنِ يَسَارٍ عن أَبِي هُرَيْرَةَ به.

قلتُ: وهذا سندُهُ كسابقِهِ، وفيه مُتَابعةُ أَبِي هَانئ، لشَرَاحِيل بنِ يزيد.

وأخرجه أحمدُ في «الْمُسْنَد» (ج٢ ص٣٤٩)، وابنُ وَضَّاحٍ في «البِدَعِ» (ص٣٤)، والهَرَوِيُّ في «ذَمِّ الكلامِ» (ج٤ ص٦٠) من طُرُقٍ عن ابنِ لَهِيعَةَ عن سَلاَمَان بنِ عَامِرٍ

عن أَبِي عُثْمَان الأَصْبَحِيّ قالَ سمعتُ أَبَا هُرَيْرَةَ يقولُ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «يَكُونُ فِي أُمَّتِي دَجَّالُونَ كَذَّابُونَ، يَأْتُونَكُمْ بِبِدَعٍ مِنَ الْحَدِيثِ مَا لَمْ تَسْمَعُوا أَنْتُمْ وَلَا آبَاؤُكُمْ، فَإِيَّاكُمْ وَإِيَّاهُمْ لَا يَفْتِنُونَكُمْ».

وإسنادُهُ حسنٌ في الْمُتابعاتِ، فيه ابنُ لَهِيعَةَ اخْتَلَطَ بَعْدَ احْتِراقِ كُتبه؛ كَمَا في «تهذيب الكمال» للمِزِّيِّ (ج١٥ ص٤٨٧)، وسَلاَمان بنُ عَامرٍ الشَّعْبَانِيّ رَوَىٰ عنه ثلاثةٌ، ونَقَلَ ابنُ حَجَرٍ في «تَعجيل الْمُنفعة» (ص١٥٧) عن ابنِ يُونس أَنَّه قَالَ فيه: (كَانَ رَجُلاً صَالِحًا)، وترجَمَ له ابنُ ناصرٍ الدِّينِ في «توضيح الْمُشْتبه» (ج٥ ص١١٣)، وابنُ مَاكُولا في «الإكمال» (ج٤ ص٥٤٧)، والسَّمْعَانِيُّ في «الانساب» (ج٧ ص٣٤١)، ولم يَذْكُروا فيه جَرْحًا ولا تَعْدِيلاً، وهُمَا لم يتفرَدَا، كَمَا تقدَّمَ في السَّنَدِ السَّابِق.

والحديث صَحَّحه الشَّيْخُ الألبانيّ في «الصَّحِيح» (ج٣ ص٢١٧)، والجُوْرقَانِيُّ في «الأباطيل والمناكير» (ج١ ص٢١٤)، وحَسَّنَهُ البَغَوِيُّ في «شرح السُّنة» (ج١ ص٢٢٣).

وَذَكَرَهُ السُّيوطيُّ في «تحذيرِ الخَواص مِنْ أكاذيبِ القُصَّاص» (ص١٤٥).

وبوَّب عَلَىٰ حديثِ أَبِي هُرَيْرَةَ البَغَوِيُّ في «شرح السُّنة» (ج١ ص٢٢٣) بقوله: باب: مُجانبةِ أَهْلِ الأَهْواءِ.

قالَ الجُوْرقَانِيُّ رَحِمَهُ اللهُ في «الأباطيل والمناكير» (ج١ ص٢١٤): (أَخْبَرَ رَسُولُ اللهِ ﷺ بِكَذَّابِينَ يَكُونُونَ فِي آخِرِ الزَّمَانِ، يَكْذِبُونَ عَلَيْهِ). اهـ

قلتُ: فهذَا تَحذِيرٌ صَرِيحٌ منه ﷺ مِنْ أهلِ الأهواءِ، والذينَ في قُلوبِهم زَيْغٌ،

وأهل التَّحْرِيفِ، وأهلِ التَّقليدِ، وأهل التَّعْصبِ، وأهلِ التَّحزبِ.

قالَ الشَّاطِبيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ في «الاعْتصام» (ج١ ص٢٢١): (وَكَذَلِكَ ذَكَرَ فِي أَهْلِ الزَّيْغِ أَنَّهُمْ يَتَّبِعُونَ الْمُتَشَابِهَ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ، فَهُمْ يَطْلُبُونَ بِهِ أَهْوَاءَهُمْ لِحُصُولِ الْفِتْنَةِ، فَلَيْسَ نظرهُمُ إِذًا فِي الدَّلِيلِ نَظَرُ الْمُسْتَبْصِرِ حَتَّىٰ يَكُونَ هَوَاهُ تَحْتَ حُكْمِهِ بَلْ نَظَرَ مَنْ حُكْمٍ بِالْهَوَىٰ ثُمَّ أَتَىٰ بِالدَّلِيلِ كَالشَّاهِدِ لَهُ). اهـ

قلتُ: فاحْتِجاجُ أهلِ الإرجاءِ علىٰ إرْجائِهم مِن اتِّباع الْمُشابهِ فاحْذَرُوهُم.

فهؤُلاءِ اعْتمدُوا علىٰ آرائِهم وعُقولِهم، فجعَلُوهَا هِيَ الْمُحَكِّمَةُ فِي النُّصُوصِ دونَ مُراعاةِ أُصولِ الاسْتِدلالِ، والفَهْمِ السَّليمِ، وهذا فيهِ فتنةٌ لهم، واللهُ الْمُستعانُ.

وَعَنْ سُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ قَالَ: «لَيْسَ الْعَاقِلُ الَّذِي يَعْرِفُ الْخَيْرَ وَالشَّرَّ، إِنَّمَا الْعَاقِلُ إِذَا رَأَىٰ الْخَيْرَ اتَّبَعَهُ، وَإِذَا رَأَىٰ الشَّرَّ اجْتَنَبَهُ».[1]

قالَ الذَّهَبِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «تَذكرةِ الحُفَّاظ» (ج١ ص٥): (وهذا أصلٌ كَبيرٌ في الكَفّ عَنْ بَثِّ الأشياءِ الوَاهيةِ، والْمُنْكَرَةِ مِنَ الأحاديثِ في الفَضَائلِ، والعقائِدِ والرَّقائِقِ، ولا سَبيلَ إلىٰ مَعْرفةِ هذَا مِنْ هذَا إلاَّ بالإمْعانِ في مَعْرفةِ الرِّجالِ). اهـ

قلتُ: ولهذَا كانَ الْمُؤمنُ يُثابُ علىٰ العِلْمِ الشَّرعِيّ الصَّحيحِ إذا قَصَدَ بهِ وَجْه

---

(١) أثرٌ صحيحٌ.

أخرجه البَيْهَقِيُّ في «شُعب الإيمان» (ج٨ ص٥٣٦)، وعبدُالله بنُ أحمد في «زوائد الزُّهد» (ص١٦٧)، وأَبُو نُعَيْمٍ في «الحِلية» (ج٧ ص٢٧٤)، وابنُ أَبِي الدُّنْيا في «العَقْلِ» (ص٢٢) بإسنادٍ صحيحٍ.

اللهِ تَعالىٰ، ولا يُثابُ علىٰ العلم الْمُخلطِ حتَّىٰ لو قَصَدَ بهِ وَجه اللهِ تَعالىٰ؛ لأَنَّهُ يصدُّ عَنْ سَبِيلِ اللهِ تَعالىٰ؛ فافْهم هذا تَرْشَد.

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ ۚ إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ وَٱلْفُؤَادَ كُلُّ أُو۟لَٰٓئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولًا ﴾[الإسراء:٣٦].

قالَ شَيْخُ الإِسْلامِ ابنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللهُ في «القَواعد النُّورانيَّةِ» (ص٢٠٦): (كَمَا لو حَكَمَ الحاكمُ بغيرِ اجْتِهَادٍ – يَعْنِي مِنْ تَقْلِيدٍ – فإنَّهُ آثمٌ، وإنْ كانَ قَدْ صَادَفَ الحَقَّ!!!). اهـ

وقالَ ابنُ حَزْمٍ رَحِمَهُ اللهُ في «الْمُحَلَّىٰ» (ج١ ص٦٩): (وَالْمُجْتَهِدُ الْمُخْطِئُ أَفْضَلُ عِنْدَ اللهِ تَعَالَىٰ مِنْ الْمُقَلِّدِ الْمُصِيبِ). اهـ

وقالَ أَبُو حَيَّان رَحِمَهُ اللهُ في «البَحْر الْمُحيطِ» (ج٤ ص٣٦٧): (وَالتَّقْلِيدُ بَاطِلٌ إِذْ لَيْسَ طَرِيقًا لِلْعِلْمِ). اهـ

قلتُ: فالْمُتشابِهُ مِنَ الإرْجاءِ وغيرِه، لا يجوزُ أن يُذْكَرَ عندَ العامَّةِ.[1]

ومِنْ هُنا لابدَّ مِنْ تَيسيرِ العِلْمِ الشَّرعيِّ للنَّاسِ، ومِنْ ثُمَّ تبيين السُّنَن لهم وَفْق الكِتَابِ والسُّنَّة.[2]

---

(١) وانظر: «فتح الباري» لابنِ حَجَرٍ (ج٢ ص٥٩٧).

(٢) فالأمرُ يكونُ شيئًا فشيئًا إلىٰ أن يتعلَّمُوا، ويَصِلُوا إلىٰ مَعرفةِ الحقّ بالْمُحاورةِ، والْمُناقشةِ العلميَّةِ.

واعلمْ أنَّ إذا أرادَ الْمُحاورُ بحوارِه وجه اللهِ تعالىٰ، والوُصولِ إلىٰ الحقِّ؛ فإنه لابدَّ أن يكونَ مَوضوعيًا في مُحاورتهِ بعيداً عَنِ الْمُغالطاتِ والْمُكابرة؛ فيقبلُ الحق أيّا كانَ مصدرُه، ويُسلم للأدلةِ والشَّواهدِ، وإلا كان مكابراً مُجادلاً بالحقِّ والباطلِ، والعياذُ باللهِ.

وعَنْ أَبِي مُوسَىٰ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رسول الله ﷺ: «إِنَّمَا مَثَلُ الْجَلِيسِ الصَّالِحِ وَالْجَلِيسِ السَّوْءِ، كَحَامِلِ الْمِسْكِ وَنَافِخِ الْكِيرِ، فَحَامِلُ الْمِسْكِ إِمَّا أَنْ يُحْذِيَكَ وَإِمَّا أَنْ تَبْتَاعَ مِنْهُ وَإِمَّا أَنْ تَجِدَ مِنْهُ رِيحًا طَيِّبَةً، وَنَافِخُ الْكِيرِ إِمَّا أَنْ يُحْرِقَ ثِيَابَكَ وَإِمَّا أَنْ تَجِدَ رِيحًا خَبِيثَةً».

أخرجه البُخَارِيُّ في «صحيحه» (ج٥ ص٢٢٧)، و(ج١٢ ص٨٢)، ومُسْلِمٌ في «صحيحه» (ج١٦ ص١٧٨)، والْحُمَيْدِيُّ في «الْمُسْند» (ج٣ص٣٣٩)، وأحمدُ في «الْمُسند» (ج٤ ص٤٠٨)، والرَّامَهُرْمُزِيُّ في «أمثالِ الحديث» (ص٨٧٦)، والطَّيَالِسِيُّ في «الْمُسْند» (٥١٧)، والبَيْهَقِيُّ في «السُّنن الكُبرىٰ» (ج٦ ص٢٦)، وفي «الأَرْبعين الصُّغرىٰ» (ص٣٦)، وفي «الآداب» (ص١٨٦)، وفي «شُعَبِ الإيمان» (ج١٦ ص٤٦٣)، وأَبُو الشَّيْخِ في «الأمثال في الحديث» (ص٣٧٧)، وأَبُو داودَ في «سُننه» (٤٨٣٠)، وأَبُو يَعْلَىٰ في «الْمُسْند» (٧٢٧٠)، و(٧٣٠٧)، وابنُ حِبَّان في «صحيحه» (٥٦١)، و(٥٧٩)، وهَنَّادُ في «الزُّهد» (١٢٣٧)، والعُقَيْلِيُّ في «الضُّعفاء الكبير» (ج١ ص١٦٠)، والبَزَّارُ في «الْمُسْند» (ج٨ ص١٦٦)، والحاكمُ في «الْمُستدرك» (ج٤ ص٤٤٠)، وابنُ أَبِي شَيْبَةَ في «الْمُصنَّف» (ج١٥ ص١١)، ويحيىٰ بنُ معين في «التَّاريخ» (ج٣ ص٣٨)، والقُضَاعِيُّ في «مُسْندِ الشِّهابِ» (١٣٧٧)، وابنُ مَاجَه في «سُننه» (٨٨)، وأَبُو عَوَانَةَ في «الْمُسْند» (ج١٠ ص٩٩- إتحاف المهرة)، والدَّارَقُطْنِيُّ في «الأَرْبَعِين» (ص٨٥ و٨٦ و٨٧)، والبَغَويُّ في «شرح السُّنَّة» (ج١٣ ص٦٨)، وفي «مَصابيحِ السُّنَّة» (ج٣ ص٣٧٨)، والسَّمَعَانِيُّ في «مُعْجمِ الشُّيُوخ» (ج١ ص٢٧٢)، وأَبُو بَكْرٍ الْمَرْوَزِيُّ في «الفوائد» (ص٢٨٥)، والقَسْطَلاَنِيُّ في «إرشادِ السَّاري» (ج٥

ص٧٥)، والرُّويَانِيُّ في «الْمُسند» (٤٧٤) من طُرُقٍ عن أَبِي مُوسَىٰ الأَشْعَرِيِّ بِهِ.

قلتُ: وفي الحديثِ الحثّ علىٰ مُجالسَةِ أهلِ السُّنة الصُّلحاءِ، ومُجانبةِ أهلِ البِدَعِ البُطلاءِ، واللهُ الْمُستعانُ.

والحديثُ بَوَّبَ عليهِ البَيْهَقِيُّ في «شُعَبِ الإيمان» (ج١٦ ص٤٦٣) بقولهِ: ومِنْ هَذَا الْبَابِ مُجَانَبَةِ الْفَسَقَةِ وَالْمُبْتَدِعَةِ، وَمَنْ لَا يُعِينُكَ عَلَىٰ طَاعَةِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ.

وقالَ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللهُ في «الْمِنْهاج» (ج١٦ ص١٧٨): (فِيهِ -يعني الحديث- تَمْثِيله ﷺ الْجَلِيسَ الصَّالِحِ بِحَامِلِ الْمِسْكِ، وَالْجَلِيس السُّوءِ بِنَافِخِ الْكِيرِ، وَفِيهِ فَضِيلَةُ مُجَالَسَةِ الصَّالِحِينَ وَأَهْلِ الْخَيْرِ وَالْمُرُوءَةِ، وَمَكَارِمِ الْأَخْلَاقِ، وَالْوَرَعِ وَالْعِلْمِ وَالْأَدَبِ، وَالنَّهْيِ عَنْ مُجَالَسَةِ أَهْلِ الشَّرِّ وَأَهْلِ الْبِدَعِ، وَمَنْ يَغْتَابَ النَّاسَ، أَوْ لكثير فُجْرِهِ، وَبَطَالَتِهِ، وَنَحْوِ ذَلِكَ مِنْ الْأَنْوَاعِ الْمَذْمُومَةِ). اهـ

وقالَ القَسْطَلَانِيُّ رَحِمَهُ اللهُ في «إرشادِ السَّاري» (ج٥ ص٧٦): (وفيهِ -يَعْنِىٰ الحَدِيث- النَّهْيُ عَنْ مُجالسَةِ مَنْ يَتأَذَّىٰ بِمُجَالسَتِهِ فِي الدِّينِ والدُّنيا). اهـ

وقالَ شَيْخُنا الشَّيْخُ مُحمَّدُ بنُ صالحٍ العُثيمين رَحِمَهُ اللهُ في «شَرْحِ حِلْيَةِ طَالبِ العِلْمِ» (ص١٠٤): (قولُ الرَّسُولِ ﷺ: «مَثَلُ الْجَلِيسِ الصَّالِحِ وَالْجَلِيسِ السَّوْءِ، كَحَامِلِ الْمِسْكِ وَنَافِخِ الْكِيرِ»، فعليكَ باخْتِيارِ الصَّدِيقِ الصَّالحِ الَّذي يدُلكَ علىٰ الخَيْرِ، ويبينُه لكَ، ويحثُّك عليهِ، ويبيِّنَ لَكَ الشرَّ، ويحذرُكَ منه، وإيَّاكَ وجليسُ السُّوءِ، فإنَّ الْمَرءَ عَلَىٰ دِينِ خليلهِ، وكَمْ مِنْ إنسانٍ مُستقيمٍ قَيَّضَ اللهُ لَهُ شَيْطانًا مِنْ بَنِي آدمَ، فصدَّهُ عَنِ الاسْتَقامةِ، وكمْ مِنْ إنْسانٍ جائرٍ قاصدٍ، يَسَّرَ اللهُ له مَنْ يدلُّه علىٰ الخَيْرِ

بسببِ الصُّحبةِ). اهـ

قلتُ: فقدْ بَيَّنَ النَّبِيُّ ﷺ في هذا التَّشبيهِ البَلِيغِ: أَنَّ مُجالسَةَ أهلِ السُّنَّةِ في الانْتِفاعِ بِها كَمُجَالسَةِ بائعِ الْمِسْكِ ... ومُجالسَةِ أهلِ البِدَعِ في التَّضررِ بها كَمُجَالَسَةِ نَافِخِ الكِيرِ، واللهُ الْمُستعانُ.

فالمقصودُ بهذا أنْ يُهْجِرَ الْمُسْلمُ السَّيئاتِ، ويُهْجِرَ قُرَنَاءَ السُّوءِ مِنْ أَهْلِ البِدَعِ، وغَيْرِهم الَّذين تَضُرُّ صُحبتُهُم.[1]

قالَ شَيْخُ الإسلامِ ابنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللهُ في «الفتاوىٰ» (ج٥ ص١٢٠): (مَنِ ابْتَغَىٰ الْهُدَىٰ فِي غَيْرِ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ لَمْ يَزْدَدْ مِنَ اللهِ؛ إِلَّا بُعْدًا). اهـ

فالطَّريقُ إِلَىٰ اللهِ تَعَالىٰ، والهادي إلىٰ الحَقِّ طريقٌ واحدٌ، والصَّوارفُ عَنِ الحَقِّ سُبل كَثِيرةٌ جدّاً، والعياذُ باللهِ.

وقالَ شَيْخُ الإسلامِ ابنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللهُ في «الفتاوىٰ» (ج٨ ص٤٢٥): (فَالْبِدَعُ تَكُونُ فِي أَوَّلِهَا شِبْراً؛ ثُمَّ تَكْثُرُ فِي الِاتِّبَاعِ، حَتَّىٰ تَصِيرَ أَذْرُعـًا، وَأَمْيَالاً، وَفَرَاسِخَ). اهـ

وعَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قَالَ: «خَطَّ لَنَا رَسُولُ اللهِ ﷺ خَطًّا ثُمَّ قَالَ: هَذَا سَبِيلُ اللهِ؛ ثُمَّ خَطَّ خُطُوطًا عَنْ يَمِينِهِ، وَعَنْ شِمَالِهِ ثُمَّ قَالَ هَذِهِ سُبُلٌ مُتَفَرِّقَةٌ عَلَىٰ كُلِّ سَبِيلٍ مِنْهَا شَيْطَانٌ يَدْعُو إِلَيْهِ ثُمَّ قَرَأَ ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ

---

(١) وانظر: «الفتاوىٰ» لابنِ تَيْمِيَّةَ (ج٢٨ ص٢١٦)، و«جامع العُلوم والحِكَم» لابنِ رَجَبٍ (ص٣٣٠)، و«شرح صحيح مُسلم» للنَّوَوِيِّ (ج١٣ ص١٠٦).

فَتَفَرَّقَ[1] بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ ﴾.

حديثٌ حسنٌ

أخرجه أحمدُ في «الْمُسند» (ج١ ص٤٣٥)، والدَّارمِيُّ في «الْمُسند» (ج١ ص٦٧)، والطَّيَالِسِيُّ في «الْمُسند» (ص٣٣)، والنَّسَائِيُّ في «السُّنن الكُبرىٰ» (ج٦ ص٣٤٣)، ومُحمَّدُ بنُ نَصْرٍ في «السُّنة» (ص٥)، وابنُ أَبِي عَاصِمٍ في «السُّنة» (ج١ ص١٣)، واللَّالَكَائِيُّ في «الاعتقاد» (ج١ ص٨٠)، وابنُ حِبَّان في «صَحِيحِهِ» (ج١ ص١٠)، والآجُرِّيُّ في «الشَّريعة» (ص١٠)، والحاكمُ في «الْمُستدرك» (ج٢ ص٣١٨)، والبَغَوِيُّ في «شَرح السُّنَّة» (ج١ ص١٩٦)، وفي «مَعالم التَّنزيل» (ج٢ ص٤٤٠)، وفي «الأَنْوَارِ» (ج٢ ص٧٦٨)، وابنُ جَرِيرٍ في «جامع البيان» (ج٥ ص٨٨)، وأَبُو نُعَيْمٍ في «أَخْبارِ أَصْبَهان» (ج٢ ص٦٦)، وفي «الحِلْيةِ» (ج٦ ص٦٣)، وابنُ وَضَّاحٍ في «البِدَعِ» (ص١٣)، والبّزارُ في «الْمُسْند» (ج٥ ص١٣١)، وابنُ أَبِي زَمَنِين في «السُّنة» (ص٣٦)، وابنُ الجَوْزِيِّ في «تلبيس إبليس» (ص٦)، وفي «الحدائق» (ج١ ص٥٣٩)، وابنُ بَطَّة في «الإبانةِ الكُبرىٰ» (ج١ ص٢٩٣)، وسعيدُ بنُ منصور في «تفسيره» (ج٥ ص١١٢)، والشَّاشِيُّ في «الْمُسند» (ج٢ ص٤٨)، وابنُ أَبِي حَاتِمٍ في «تفسيره» (ج٥ ص١٤٢٢) والسَّمَرْقَنْدِيّ في «تفسيره» تَعْلِيقًا (ج١ ص٥١٢) من طريقين عَنِ ابنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه به.

---

(١) يعني: الأَهواء، والآراء الْمُختلفة في الضَّلالات.

انظر: «تفسير القُرآن» لابنِ أَبِي حَاتِمٍ (ج٥ ص١٤٢٢).

قلتُ: وإسنادُهُ حسنٌ من أَجْلِ عاصمِ بنِ أَبِي النَّجُودِ، وهو صَدُوقٌ؛ كَمَا فِي «التَّقريبِ» لابنِ حَجَرٍ (ص٤٧١).

قَالَ ابنُ كَثِيرٍ رَحِمَهُ اللهُ فِي «تفسيره» (ج٣ ص٣٦١): (وَلَعَلَّ هَذَا الْحَدِيثُ عِنْدَ عَاصِمِ بْنِ أَبِي النَّجُودِ، عَنْ زِرٍّ، وَعَنْ أَبِي وَائِلٍ شَقِيقِ بْنِ سَلَمَةَ، كِلَاهُمَا عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ بِهِ). اهـ

قَالَ الشَّاطِبِيُّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الاعتصام» (ج١ ص٧٦): (فَالصِّرَاطُ الْمُسْتَقِيمُ هُوَ سَبِيلُ اللهِ الَّذِي دَعَا إِلَيْهِ، وَهُوَ السُّنَّةُ، وَالسُّبُلُ هِيَ سُبُلُ أهلِ الِاخْتِلَافِ الْحَائِدِينَ[1] عَنِ الصِّرَاطِ الْمُسْتَقِيمِ، وَهُمْ أَهْلُ الْبِدَعِ، وَلَيْسَ الْمُرَادُ سُبُلَ الْمَعَاصِي؛ لِأَنَّ الْمَعَاصِيَ مِنْ حَيْثُ هِيَ مَعَاصٍ لَمْ يَضَعْهَا أَحَدٌ طَرِيقًا تُسْلَكُ دَائِمًا عَلَىٰ مُضَاهَاةِ التَّشْرِيعِ، وَإِنَّمَا هَذَا الْوَصْفُ خَاصٌّ بِالْبِدَعِ الْمُحْدَثَاتِ). اهـ

وقَالَ الشَّاطِبِيُّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الاعتصام» (ج١ ص٨٠): (فَهَذَا التَّفْسِيرُ يَدُلُّ عَلَىٰ شُمُولِ الْآيَةِ لِجَمِيعِ طُرُقِ الْبِدَعِ، لَا تَخْتَصُّ بِبِدْعَةٍ دُونَ أُخْرَىٰ). اهـ

ومِنَ اللآياتِ قولِ اللهِ تَعَالَىٰ: ﴿وَعَلَىٰ اللهِ قَصْدُ السَّبِيلِ وَمِنْهَا جَائِرٌ وَلَوْ شَاءَ لَهَدَاكُمْ أَجْمَعِينَ﴾[النحل:٩].

وَعَنْ مِرْدَاسٍ الأَسْلَمِيِّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «يَذْهَبُ الصَّالِحُونَ،

---

(١) قلتُ: وَهُم الْمُبتدعةُ، لأنَّهم هُم أهلُ التَّفرقِ، والاخْتِلافِ، والسُّبلِ الشَّيطانِيَّةِ، وهم الَّذين يُفَرِّقُونَ الأمة إلىٰ أحزابٍ في البُلدانِ الإسْلامِيَّةِ، واللهُ الْمُستعانُ.

الأَوَّلُ فَالأَوَّلُ، وَيَبْقَىٰ حُفَالَةٌ -حثالة- كَحُفَالَةِ الشَّعِيرِ، أَوِ التَّمْرِ[1]، لاَ يُبَالِيهِمُ اللهُ بَالَه».

يَعْنِي: لاَ يُبالِي اللهُ بِهِم.

أخرجه البُخَارِيُّ في «صحيحه» (ج١١ ص٥١)، وفي «التَّاريخ الكبير» (ج٨ ص٤٣٤)، وابنُ حِبَّانَ في «صحيحه» (ج٨ ص٣٠٠)، وابنُ أَبِي نَصْرٍ في «الأَرْبَعين» (ص٣٠٨ و٣٠٩)، والبَيْهَقِيُّ في «السُّنن الكُبرىٰ» (ج١٠ ص١٢٢)، وفي «الزُّهد الكبير» (ص١٢٠)، والدَّانِيُّ في «السُّنن الواردةِ في الفِتَن» (ج٣ ص٥٧٩)، وأحمدُ في «الْمُسند» (ج٤ ص١٩٣)، والطَّبَرَانِيُّ في «الْمُعْجم الكَبير» (ج٢٠ ص٢٩٩)، وابنُ أَبِي عَاصِمٍ في «الآحاد والْمَثَانِي» (ج٤ ص٣٣٣ و٣٣٤)، والأَزْدِيُّ في «الْمَخْزُونِ» (ص١٥٠)، والرَّامَهُرْمُزِيُّ في «أمثال الحديث» (ص١٢٦)، وابنُ الأَثِيرِ في «أُسْدِ الغَابةِ» (ج٥ ص١٤٢)، وابنُ قَانِعٍ في «مَعرفة الصَّحابةِ» (ج٣ ص١١٨)، وأَبُو نُعَيْمٍ في «مَعرفةِ الصَّحابةِ» (ج٥ ص٢٥٦٦)، والْمِزِّيُّ في «تهذيب الكمال» (ج٢٧ ص٣٧١)، والبَغَوِيُّ في «شرح السُّنة» (ج١٤ ص٣٩٣) من طريقين عن قَيْسِ بنِ أَبِي حَازِمٍ عن مِرْدَاس الأَسْلَمِيِّ ﷺ به.

قالَ البَغَوِيُّ رَحِمَهُ اللهُ في «شَرْحِ السُّنةِ» (ج١٤ ص٣٩٣): (قَوْلُهُ ﷺ: «**لاَ يُبَالِيهِمُ اللهُ بَالَه**» أَيْ: لَا يَرْفَعُ لَهُمْ قَدْراً، وَلا يُقِيمُ لَهُمْ وَزْنًا). اهـ

---

(١) **قلتُ**: فأَخبَرَ النَّبِيُّ ﷺ في تَمْثِيلِهِ مَنْ تَبَقَّىٰ في آخرِ الزَّمان بحُثَالةِ الشَّعيرِ، والتَّمْرِ، **وَهُم الدّكاترة الْمُبْتدعَةُ** ومَنْ تَابَعَهُمْ مِنَ الرِّعاعِ والهَمَجِ مِنِ العَامَّةِ، اللَّهم سلِّم سلِّم.

وانظر: «الإِحْسانَ في تَقْرِيبِ صَحيح ابنِ حِبَّانَ» (ج٨ ص٣٠٠) لابنِ بَلْبَان.

قلتُ: فهذا الحديثُ بَيَّنَ ذَهَابُ الصَّالحين، والأَخْيارِ منهم الأَوَّلُ فالأَوَّلُ؛ حتَّىٰ لا يَبْقَىٰ إلاَّ الأَراذلُ، ويَقِلُ العلمُ، ويَظْهرُ الجَهْلُ... وهذه أعظمُ نكبةٌ يُصابُ بها النَّاس... أَلاَ وهي انْقراضُ العُلماءِ، وقَبْضُ العلمِ، ويَظْهر الجهلُ في النَّاسِ، ويَصِلُ بهم الحالُ إلىٰ حَدٍّ أَنَّهم يتَخذُونَ الجهالَ رُؤساءَ[١] لَهُمْ يُفسِدُونَ عليهم دِينَهُم، ودُنياهُم[٢] بسببِ جَهلِهِم؛ نعوذُ باللهِ مِنَ الخِذْلاَنِ.

قلتُ: فَوَيْلٌ للعامَّةِ الهَمَجِ[٣] مِنَ الدّكاترة.

وبوَّبَ الحافظُ البُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ في «صحيحه» (ص١٢١٨): بَابٌ: لاَ يَأْتِي زَمَانٌ إِلَّا الَّذِي بَعْدَهُ شَرٌّ مِنْهُ.

لذَلِكَ يَجِبُ علىٰ العبدِ مِنْ لُزومِ خاصَّةَ نَفْسِهِ، وإصلاحِ عَمَلِهِ عِنْدَ تَغْييرِ الأَمْرِ، ووُقُوعِ الفِتَنِ، ولابدَّ بالانفرادِ بالدِّينِ عند وُقوعِها.[٤]

وَعَنْ حُذَيْفَةَ بْنِ اليَمَانِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «كَانَ النَّاسُ يَسْأَلُونَ رَسُولَ اللهِ عَنِ الخَيْرِ وَكُنْتُ أَسْأَلُهُ عَنِ الشَّرِّ مَخَافَةَ أَنْ يُدْرِكَنِي؛ فَقُلْتُ يَا رَسُولَ اللهِ: إِنَّا كُنَّا فِي جَاهِلِيَّةٍ وَشَرٍّ، فَجَاءَنَا اللهُ بِهَذَا الخَيْرِ، فَهَلْ بَعْدَ هَذَا الخَيْرِ مِنْ شَرٍّ؟؛ قَالَ: نَعَمْ قُلْتُ: وَهَلْ بَعْدَ ذَلِكَ

---

(١) قلتُ: وهذا ظاهرٌ فيمَنْ يَقومُ علىٰ الثَّوراتِ الغَوْاغائِيَّةِ مِنَ الرِّجالِ والنِّساءِ!، والأبناءِ والبناتِ!، في بُلدانِ الْمُسلمين، نعوذُ باللهِ مِنَ الخِذْلاَنِ.

(٢) مِنْ رُؤوسِ المُبتدعة مِنَ «الإِخْوانِيَّةِ»، و«التُّراثِيَّةِ»، و«السُّرورِيَّةِ»، و«القُطبيَّةِ»، و«الرَّبيعيَّةِ»، و«الدَّاعِشيَّةِ»، و«اللاَّدِنيَّةِ»، و«الصُّوفيَّةِ»، و«الأَشْعريَّةِ»، و«التَبْليغيَّةِ»، و«الإِباضيَّةِ»، وغَيْرِهِم.

(٣) قلتُ: فهلاكُ العَامَّةِ الجَهلةِ علىٰ يَدَيْ الدّكاترة السُّفهاءِ، نعوذُ باللهِ مِنَ الخِذْلاَنِ.

(٤) وانظر: «الإحسانَ في تَقْريبِ صَحيحِ ابنِ حِبَّانَ» لابنِ بَلْبَان (ج١٣ ص٢٧٩ و٢٨٥).

الشَّرِّ مِنْ خَيْرٍ؟ قَالَ: نَعَمْ، وَفِيهِ دَخَنٌ. قُلْتُ: وَمَا دَخَنُهُ؟ قَالَ: قَوْمٌ يَسْتَنُّونَ بِغَيْرِ سُنَّتِي، ويَهْدُونَ بِغَيْرِ هَدْيِي، تَعْرِفُ مِنْهُمْ وَتُنْكِرُ. قُلْتُ: فَهَلْ بَعْدَ ذَلِكَ الخَيْرِ مِنْ شَرٍّ؟ قَالَ: نَعَمْ، دُعَاةٌ[1] إِلَىٰ أَبْوَابِ جَهَنَّمَ، مَنْ أَجَابَهُمْ إِلَيْهَا قَذَفُوهُ فِيهَا. قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، صِفْهُمْ لَنَا؟، فَقَالَ: هُمْ مِنْ جِلْدَتِنَا، وَيَتَكَلَّمُونَ بِأَلْسِنَتِنَا. قُلْتُ: فَمَا تَأْمُرُنِي إِنْ أَدْرَكَنِي ذَلِكَ؟، قَالَ: تَلْزَمُ جَمَاعَةَ المُسْلِمِينَ وَإِمَامَهُمْ؟، قُلْتُ: فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُمْ جَمَاعَةٌ، وَلاَ إِمَامٌ؟ قَالَ: فَاعْتَزِلْ تِلْكَ الفِرَقَ كُلَّهَا، وَلَوْ أَنْ تَعَضَّ بِأَصْلِ شَجَرَةٍ، حَتَّىٰ يُدْرِكَكَ المَوْتُ، وَأَنْتَ عَلَىٰ ذَلِكَ».

أخرجه البُخَارِيُّ في «صحيحه» (ج٦ ص٦١٥)، ومُسْلِمٌ في «صحيحه» (ج١٢ ص٢٣٥-النَّوَوِيّ)، وابنُ مَاجَه في «سُننهِ» (ج٢ ص١٣١٧)، والحاكمُ في «الْمُسْتدرك» (ج٤ ص٤٣٢)، والبَغَوِيُّ في «شرح السُّنَّةِ» (ج٥ ص١٤)، وأَبُو دَاودَ في «سُننهِ» (ج٤ ص٤٤٤)، وأحمدُ في «الْمُسْند» (ج٥ ص٤٠٣)، وعبدالرزاق في «الْمُصَنَّف» (ج١١ ص٣٤٢)، وابنُ أَبِي شَيْبَةَ في «الْمُصنَّف» (ج١٥ ص٩ و١٧)، والبَيْهَقِيُّ في «السُّنن الكُبرىٰ» (ج٨ ص١٩٠)، وفي «دَلائلِ النُّبوةِ» (ج٦ ص٤٩٠)، وأَبُو نُعَيْمٍ في «الحِلْية» (ج١ ص٢٧٢)، وابنُ وَضَّاحٍ في «البِدَعِ» (ص٧٧) من طُرُقٍ عَنْ حُذَيْفَةَ بنِ اليَمَانِ رضي الله عنه بِهِ.

---

(١) هم في هذا الزمان: «الإخْوانِيَّةُ»، و«التُّراثِيَّةُ»، و«السُّروريَّةُ»، و«القُطبيَّةُ»، و«الصُّوفيَّةُ»، و«الأشْعريَّةُ»، و«اللادِّينيَّةُ»، و«الدَّاعِشيَّةُ»، و«التَبْليغيَّةُ»، و«الرَّبيعيَّةُ»، و«الإباضيَّةُ»، وغَيْرهُم من دعاةِ الباطل في هذا العَصْرِ، نعوذُ باللهِ مِن الخِذْلاَنِ.

وفي رِوَايةٍ لأَبِي دَاوُدَ في «سُننِهِ» (ج٤ ص٤٤٤): «تَكُونُ هُدْنَةٌ عَلَىٰ دَخَنٍ، ثُمَّ تَكُونُ دُعَاةُ الضَّلَالَةُ».

وأخرجه ابنُ حِبَّانَ في «صحيحه» (ج١٣ ص٢٩٩)؛ بإسنادٍ صَحِيحٍ؛ بلَفْظٍ: «قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ هَلْ بَعْدَ هَذَا الْخَيْرِ شَرٌّ؟ قَالَ فِتْنَةٌ عَمْيَاءُ صَمَّاءُ عَلَيْهَا دُعَاةٌ[1] عَلَىٰ أَبْوَابِ النَّارِ، فَإِنْ مُتَّ يَا حُذَيْفَةُ، وَأَنْتَ عَاضٌّ عَلَىٰ جَذْرِ خَشَبَةٍ يَابِسَةٍ خَيْرٌ لَكَ مِنْ أَنْ تَتْبَعَ أَحَدًا مِنْهُم».

وفي رِوَايةٍ لابنِ حِبَّانَ في «صحيحه» (٥٩٦٣)؛ بإسنادٍ صحيحٍ: «هُدْنَةٌ عَلَىٰ دَخَنٍ لَا تَرْجِعُ قُلُوبُ أَقْوَامٍ عَلَىٰ الَّذِي كَانَتْ عَلَيْهِ...يَا حُذَيْفَةُ، تَعَلَّمْ كِتَابَ اللهِ، وَاتَّبِعْ مَا فِيهِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ يُكَرِرُهَا».

قالَ الحافظُ البَغَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ في «شرحِ السُّنة» (ج١٥ ص١٥): (قَوْلُهُ ﷺ: «وَفِيهِ دَخَنٌ»؛ أَيْ: لَا يَكُونُ الْخَيْرُ مَحْضًا، بَلْ فِيهِ كَدَرٌ، وَظُلْمَةٌ، وَأَصْلُ الدَّخَنِ أَنْ يَكُونَ فِي لَوْنِ الدَّابَّةِ كُدُورَةٌ إِلَىٰ السَّوادِ). اهـ

وقالَ الحافظُ ابنُ حَجَرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ في «فتح الباري» (ج١٣ ص٣٦): («الدَّخَنُ»: هُوَ الْحِقْدُ، وَقِيلَ: الدَّغَلُ وَقِيلَ: فَسَادُ الْقَلْبِ، وَمَعْنَىٰ الثَّلَاثَةِ مُتَقَارِبٌ. يُشِيرُ إِلَىٰ أَنَّ الْخَيْرَ الَّذِي يَجِيءُ بَعْدَ الشَّرِّ لَا يَكُونُ خَيْرًا خَالِصًا بَلْ فِيهِ كَدَرٌ). اهـ

وقالَ الإمامُ أَبُو عُبَيْد رَحِمَهُ اللَّهُ في «غَرِيب الحَدِيث» (ج٢ ص٢٦٢)؛ في تفسيره

---

(١) كـ«أهل الرأي والعقل».

للحديث: (لَا تَرْجِعُ قُلوبُ قَوْمٍ عَلَىٰ مَا كَانَتْ عَلَيْهِ، والهُدْنَةُ: السُّكُون بعدَ الهَيْجِ، وأصلُ الدّخنِ أَن يكونَ فِي لَوْنِ الدَّابَّةِ، أَوِ الثَّوْبِ، أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ كدُورة إِلَىٰ سَوادٍ فوجهه أَنَّه يَقُولُ: تكونُ الْقُلُوبُ هَكَذَا لَا يَصْفُو بَعْضُهَا لبَعْضٍ، وَلَا يَنْصَعُ حُبُّها؛ كَمَا كَانَتْ، وَإِنْ لَمْ تَكُنْ فِيهم فِتْنةٌ). اهـ

قلتُ: وهذا بيانٌ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ بأنَّ الدُّعاةَ إلىٰ الفِتَنِ عنْدِ وُقُوعِها؛ إنَّما هُمْ الدُّعاةُ إلىٰ النَّارِ، نعوذُ باللهِ منها.[1]

قلتُ: فالشَّرُّ الفِتْنةُ، ووَهَنُ عُرىٰ الإسلامِ في النَّاسِ، واسْتيلاءِ الضَّلالِ فيهم، وفُشوِّ البدعةِ بَينهم.[2]

قالَ العلاَّمةُ عليُّ القاري رَحِمَهُ اللَّهُ في «مِرْقَاةِ الْمَفاتيحِ» (ج٩ ص٢٥٧): (قَولُه ﷺ: «**نَعَمْ وَفِيهِ دَخَنٌ**»؛ بِفَتْحَتَيْنِ أَيْ: كُدُورَةٌ إِلَىٰ سَوَادٍ، وَالْمُرَادُ أَنْ لَا يَكُونَ خَيْرًا صَفْوًا بَحْتًا، بَلْ يَكُونُ مَشُوبًا بِكُدُورَةٍ، وَظُلْمَة). اهـ

وقالَ الفقيهُ الطَّيِّبيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ في «الكاشف» (ج١٠ ص٥٢): (قولهُ ﷺ: «**نَعْم، وَفِيهِ دَخَنٌ**»؛ أَيْ: يكونُ بعدَ ذَلِكَ الشَّر خيرٌ، والحالِ أنَّ في ذَلِكَ الخيرِ شرّاً، والْمَعْنَىٰ: أنَّ ذلكَ لاَ يَصْفُو بلْ يَشُوبهُ كدُورةٌ، ومنه قولُهم: هُدنةٌ علىٰ دَخَنٍ؛ أَيْ: سكُون لِعِلَّةٍ لا

---

(١) وانظر: «الإحسانَ إلىٰ تَقْريبِ صَحيحِ ابنِ حِبَّانَ» لابنِ بَلْبَان (ج١٣ ص٢٩٢)، و«مَعَالم السُّنَن» للخَطَّابِيِّ (ج٤ ص٣٧٧)، و«الْمِنْهَاج» للنَّوَوِيِّ (ج١٢ ص٢٣٧).

(٢) وانظر: «الكاشفَ عن حَقائقِ السُّنَن» للطِّيِّبِي (ج١٠ ص٥١)، و«مِرْقَاة الْمَفَاتِيح شرح مِشْكاة الْمَصابيح» للقاري (ج٩ ص٢٥٧).

للصُّلحِ، وأصلُ: الدَّخَنُ أَنْ يكونَ في لَوْنِ الدَّابةِ كُدورةٌ إلىٰ السَّوَادِ). اهـ

قلتُ: فتعرفُ منهم، وتُنْكِرُ؛ أيْ: تَرَىٰ فِيهم ما تعرِفُهُ أنَّه مِنَ الدِّينِ، ومِنَ الخيرِ، وهُو ليسَ مِنَ الدِّينِ، ولا مِنَ الخَيْرِ، لأنَّهم يَستنُّونَ بغيرِ سُنَّةِ الرَّسُولِ ﷺ، فتعرِفُ فيهم الخَيْر فتقْبَل، وتَرَىٰ فيهم الشَّر فتُنْكِرُ، فتعرفُ وتُنكر، واللهُ الْمُستعانُ.

قالَ الفقيهُ الطَّيِّبيُّ رَحِمَهُ اللهُ في «الكاشف» (ج١٠ ص٥٣): (قولهُ ﷺ: «**دُعَاةٌ عَلَىٰ أَبْوَابِ جَهَنَّمَ**» أَيْ: جَماعةٌ يَدْعُونَ النَّاسَ إلىٰ الضَّلالَةِ، ويصدُونَهُم عَنِ الهُدَىٰ؛ بأنواعٍ مِنَ التَّلبِيسِ لإدْخَالِهِم إياهم في جَهَنَّمَ، دُخُولهم فيها.

وجَعَلَ كُلَّ نَوْعٍ مِنْ أَنواعِ التَّلبيسِ بمنزلةِ بابٍ مِنْ أَبوابِ جَهَنَّمَ. «**مِنْ جِلْدتِنَا**» أَيْ: مِن أَنْفسِنَا وعَشِيرتِنَا. قِيلَ: معناهُ مِنْ أهلِ مِلَّتنَا. ويَتكَلَّمُونَ بِمَا قَالَ اللهُ تَعالىٰ، وقال رَسُولُ اللهِ ﷺ، أَيْ: بالْمَواعِظِ، والحِكَمِ، ومَا في قُلُوبِهِم شَيْءٌ مِنَ الخَيْرِ يَقُولُونَ بأَفواهِهِم مَا لَيْسَ فِي قُلُوبِهِم!). اهـ

قالَ العلاَّمةُ عليُّ القاري رَحِمَهُ اللهُ في «مِرْقَاةِ الْمَفاتيحِ» (ج٩ ص٢٥٩): (قولهُ ﷺ: «**وَلَا يَسْتَنُّونَ بِسُنَّتِي**»؛ أَيْ: مِنْ حَيْثُ الْعَمَلِ، وَالْمَعْنَىٰ: أَنَّهُمْ لَا يَأْخُذُونَ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ. و قولهُ ﷺ: «**وَسَيَقُومُ فِيهِمْ رِجَالٌ، قُلُوبُهُمْ قُلُوبُ الشَّيَاطِينِ**»؛ أَيْ: كَقُلُوبِهِمْ فِي الظُّلْمَةِ، وَالْقَسَاوَةِ، وَالْوَسْوَسَةِ، وَالتَّلْبِيسِ، وَالْآرَاءِ الْكَاسِدَةِ، وَالْأَهْوَاءِ الْفَاسِدَةِ. «**فِي جُثْمَانِ إِنْسٍ**» بِضَمِّ الْجِيمِ؛ أَيْ: فِي جَسَدِهِ، وَالْمُرَادُ بِهِ جِنْسُ الْإِنْسِ؛ فَيُطَابِقُ الْجَمْعَ السَّابِق). اهـ

وقالَ العلاَّمةُ عليُّ القاري رَحِمَهُ اللهُ في «مِرْقَاةِ الْمَفاتيحِ» (ج٩ ص٢٧٣): (وَأَصْلُ

الدَّخَنِ هُوَ الْكُدُورَةُ، وَاللَّوْنُ الَّذِي يَضْرِبُ إِلَىٰ السَّوَادِ فَيَكُونُ فِيهِ إِشْعَارٌ إِلَىٰ أَنَّهُ صَلَاحٌ مَشُوبٌ بِالْفَسَادِ). اهـ

تَتَمَخَّضُ هَذِهِ الشُّروحاتِ عَنْ أُمُورٍ:

١) أنَّ هذهِ مَرْحَلةٌ ليستْ خَيْراً خَالِصاً، وإنَّما مَشُوبةٌ بكَدَرٍ يُعَكِّرُ صَفْوَ الخَيْرِ، ويجعلَ مَذاقَهُ مِلْحاً أُجاجاً!.

٢) أنَّ هَذَا الكَدَرَ يُفْسِدُ القُلوبَ، ويَجْعَلها ضَعِيفةً؛ حيثُ يدبُّ إليها داءُ الأُمَم؛ وتَتخطَّفُها الشُّبهاتُ!.

٣) أنَّ الفِتْنةَ التَّي تَقَعُ عَمْياءُ صَمَّاءُ[1]؛ والمرادُ بكَونِهَا عَمياء صمَّاء أنْ تكونَ بحَيثُ لا يُرَىٰ مِنْهَا الْمُخْرج، ويقعُ النَّاسُ علَىٰ غُرَّةٍ مِنْ غَيْرِ بَصيرةٍ، فَيَعْمُونَ فيها، ويَصُمُّونَ عَنْ تَأمُّلِ الحَقِّ، واسْتِماعِ النُّصح!.

٤) أنَّ اجْتماعَ النَّاسِ مِنَ الحزبيَّةِ علىٰ الفِتْنَةِ يَكونُ بسببِ فسادِ مافي قُلوبِهِم، وهي مَشُوبةٌ بشيءٍ مِنَ البِدَع، وارْتكابِ الْمَناهي، بل يَفعَلونَ هدنةً فِيما بينهم مَعَ خِداعٍ، وخَيانةٍ، ونِفَاقٍ!: ﴿بَأْسُهُمْ بَيْنَهُمْ شَدِيدٌ تَحْسَبُهُمْ جَمِيعًا وَقُلُوبُهُمْ شَتَّىٰ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَعْقِلُونَ﴾[الحشر:١٤]. فَلَوْ كَانُوا يَعقِلُونَ لعَملُوا عَلَىٰ اجْتِثاثِ الخِلافِ من أُصُولِهِ، فتوحدوا عَلَىٰ الكِتابِ والسُّنَّةِ والآثَارِ، ولَمْ يَصرُّوا علىٰ الاختلافِ، والتَّفرُّقِ فيما بينهم، واللهُ الْمُستعان.

---

(١) قلتُ: والمرادُ منه صَمَمُهُ عَنِ اسْتِماعِ الحَقِّ، وعَماهُ عَنِ النَّظرِ إلىٰ الدَّلائلِ، واللهُ الْمُستعانُ.

٥) أنَّ الهُدنةَ[١] تكونُ عَلَىٰ دَخَنٍ فِيها لِمَا بَيْنَ دُعاةِ الضلالةِ مِنَ الفَسَادِ الباطِنِ تَحْتَ الصَّلاَحِ الظَّاهِرِ!، فَهِيَ فِتْنةٌ عَمياءُ صَمَّاءُ؛ عليها دُعاةٌ عَلَىٰ أَبْوابِ جَهَنَّمَ، والعياذُ باللهِ.

٦) أنَّ أصلَ الدَّخَنِ هو: الكُدورَةُ، واللَّوْنُ الَّذِي يَضْرِبُ إلىٰ السَّوَادِ، فيكونُ فيهِ إشْعارٌ إلىٰ أنَّه صَلاَحٌ مَنسُوبٌ بالفسادِ ذَلِكَ فِيمَا يكونُ بَيْنَ الجَماعاتِ الحزبيَّةِ، والفِرَقِ الضَّالةِ[٢]!، و«القَدِيمة»، و«الجديدة».

٧) أنَّ ظُهورَ دُعاةُ الضَّلالِ يقترنُ بذلِكَ ظهورُ البِدَعُ، والْمَعاصِي فِيمَنْ يتبِعُهُم، والمرادُ ظُهورُ جماعةٌ يَدْعُونَ النَّاسِ إلىٰ البِدَعِ، والْمَعاصِي، والضَّلالِ، نعوذُ باللهِ مِنَ الخِذْلاَنِ!.

٨) أنَّ قُلوبَ الْمُبتدعةِ فِي حِين الهُدْنةِ مَعَ بَعْضِهِم بَعْضاً؛ لا تكونُ صافِيةٌ عَنِ الحِقْدِ، والبُغْضِ فِيمَا بَيْنَهُم، كَمَا كَانتْ صافِيةٌ قَبْلَ ظُهورهم البِدَعِ فيهم، نعم يقعُ شَرٌّ هو فِتنةٌ عظِيمَةٌ، وبليةٌ جَسِيمةٌ، يُعْمَىٰ فيها النَّاسُ عَنْ أن يَرَوْا الحَقَّ، ويُصمّ أهلُها عَنْ أن يَسْمَعُوا فيها كلمةَ الحقِّ، والنَّصيحةِ!.

٩) أنَّ يكُونَ وصفُ الفِتْنةِ للنَّاسِ لِمَا فيها مِنَ الظَّلاَمِ، وعَدمِ ظُهورِ الحَقِّ فيها، وشدَّةِ أمرِهَا، وصلابةِ أَهْلِها فِي العَصَبيَّةِ للبَاطِلِ، وعدمِ الْتِفَاتِ بَعْضِهم إلىٰ بعضٍ في

---

(١) قلتُ: يُقالُ: هَدَنَ؛ سَكَنَ.

(٢) قلتُ: فعلَىٰ الْمُسلم أن يَعتزِلَ دُعاةَ الضَّلالة، ويصبرَ علىٰ غَصص الزَّمانِ، والتَّحملَ لمشَاقِّهِ، وشَدائِدِهِ إلىٰ أن يموتَ علىٰ السُّنَّةِ، والحمدُ للهِ تَعالىٰ.

الْمَشَاهدة والْمَكَانةِ!.

١٠) أنَّ الْمُبْتدِعَةَ علىٰ ضَلالةٍ وهُمْ: السَبَبُ فِيهَا، بل هُمْ كائِنُونَ عَلَىٰ شَفَا جُرْفٍ مِنَ النَّارِ يَدْعُونَ النَّاسَ إليها حَتَّىٰ يتَّفِقُوا علىٰ الدُّخولِ فِيهَا!، والعياذُ باللهِ.

١١) أنَّ النَّبِيَّ ﷺ جَعَلَ دَعوةَ الدُّعاةِ[1]، وإجابةَ الْمَدْعُوينَ سَبباً لإدْخَالِهم إيَّاهُم في جَهَنَّمَ، ودُخُولُهم فيها!، والعياذُ باللهِ.[2]

وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّ شَرَّ النَّاسِ ذُو الوَجْهَيْنِ، الَّذِي يَأْتِي هَؤُلاَءِ بِوَجْهٍ، وَهَؤُلاَءِ بِوَجْهٍ».

أخرجه البُخَاريُّ في «صحيحه» (ج١٠ ص٤٧٤)، وَفِي «الأدبِ الْمُفْرِدِ» (ص١٤٨)، ومُسْلِمٌ في «صحيحه» (ج٤ ص١٩٥٨)، وأحمدُ في «الْمُسْند» (ج٢ ص٢٤٥)، وأبو داودَ في «سُننه» (ج٥ ص١٩٠)، وأبو إسحاق الهَاشِمِيُّ في «الأمالي» (ص٤٦)، ومالكٌ في «الْمُوطأ» (ج٢ ص٩٩١)، والخَطَّابِيُّ في «العُزْلةِ» (ص٣٠)، والتِّرْمِذِيُّ في «سُننه» (ج٤ ص٣٧٤)، والبَيْهَقِيُّ في «السُّنن الكُبرىٰ» (ج١٠ ص٢٤٦)، وفي «الأَرْبَعين الصُّغرىٰ» (ص١٥٥)، وأَبُو نُعَيْمٍ في «الحِلْية» (ج٥

---

(١) قلتُ: ويدخُل في الدُّعاةِ مَنْ قَامَ بالفِتْنةِ في طَلَبِ الحُكْمِ، والْمُلْكِ مِنَ الخَوارج، والرَّوافِضِ، والإبَاضِيَّةِ، والإخوانية، والقطبية وغَيْرِهم مِمَّنْ لم يُوجدْ فِيهم شُروطُ الإمارةِ، والإمَامَةِ، والوُلاَيةِ، وهذا ظاهرٌ في الثَّوراتِ التَّي قامتْ في «تُونس»، و«اليمن»، و«لِيبيا»، و«سُوريا»، و«مِصْر»، وغيرِ ذَلِكَ.

وانظر: «مِرْقَاة الْمَفاتيح شرح مِشْكاة الْمَصَابيح» للقاري (ج٩ ص٢٥٨).

(٢) وانظر: «مِرْقَاة الْمَفاتيح شرح مِشْكاة الْمَصَابيح» للقاري (ج٩ ص٢٥٨ و٢٧٢)، و«الكَاشف عن حَقائق السُّنن» للطِّيبِيِّ (ج١٠ ص٥١ و٦٠)، و«الْمِنْهَاج» للنَّوَوِيِّ (ج١٢ ص٢٣٧)، و«عَوْن الْمَعْبُود شرح سُنن أبي داود» للعظيم آبادي (ج١١ ص٣١٦).

ص٥٩)، والْمُقْرِئُ في «جُزءِ نافعِ بنِ أَبِي نُعَيْمٍ» (ص٤٠)، والبَغَوِيُّ في «شَرْحِ السُّنَّة» (ج١٣ ص١٤٥)، وابنُ أَبِي شَيْبَةَ في «الْمُصنَّف» (ج٨ ص٥٥٨)، والسَّمَرْقَنْدِيُّ في «تنبيهِ الغَافِلِينَ» (ص١٣١)، وهَنَّادُ في «الزُّهد» (ج٢ ص٥٥٧)، وابنُ أَبِي الدُّنْيَا في «الصَّمْتِ» (ص١٦٣)، والحُمَيْدِيُّ في «الْمُسْند» (ج٢ ص٨٠)، والخَرَائِطِيُّ في «مَساوِئِ الأَخْلاقِ» (ص١٣٩)، والقُضَاعِيُّ في «مُسند الشِّهابِ» (ج١ ص٣٥٤) من طُرقٍ عن أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه بِهِ.

قلتُ: والويلُ لهذا الصّنْفِ مِنَ النَّاسِ، يَوْمَ القِيَامةِ، واللهُ الْمُستعان.[1]

قلتُ: والمقصودُ أنَّ علىٰ أمثالِ هؤلاءِ الدُّعاةِ الجُهالِ أن لا يَرْكَبُوا رؤوسَهُم، فَيَدْعُوْا ويجتهِدُوا بجهلٍ، ونشاطٍ مُجرد من العلمِ فيأثموا.

وَعَنْ أَبِي بَرْزَةَ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ مِمَّا أَخْشَىٰ عَلَيْكُمْ شَهَوَاتِ الْغَيِّ فِي بُطُونِكُمْ، وَفُرُوجِكُمْ، وَمُضِلَّات الْهَوَىٰ». وَفِي رِوَايَةٍ: «وَمُضِلاَّتِ الفِتَنِ».

حديثٌ صحيحٌ

أخرجه أحمدُ في «الْمُسْنَد» (ج٤ ص٤٢٠)، والأَصْبَهانيُّ في «الحُجَّةِ» (ج١ ص٢٥٠)، وابنُ أَبِي عَاصِمٍ في «السُّنةِ» (ج١ ص١٢)، والبَيْهَقِيُّ في «الزُّهد الكبير» (٣٧٢)، و(٣٧٣)، والدُّولَابِيُّ في «الكُنىٰ والأسماء»[2] (ج١ ص١٥٤) والبَزَّارُ في

---

(١) وهُم: الدّكاترة في الدَّعوةِ إلىٰ اللهِ تعالىٰ، الَّذين يأتُونَ الْمُسلمين بوَجْهٍ، ويأتُونَ الْمُبتدِعِينَ، أو الكافِرِينَ بوجهٍ آخر، نعوذُ باللهِ مِنَ الخِذْلانِ.

(٢) ووقعَ في المطبُوعِ مِن كتابِ: «الكُنىٰ» في الإسناد تحريفانِ:

=

«الْمُسْنَد» (ج٩ ص٢٩٢)، والطَّبَرَانِيُّ في «الْمُعْجَمِ الأَوْسَطِ» (ج٢ ص٢١)، وفي «الْمُعْجَمِ الصَّغيرِ» (ج١ ص٣٠٩)، وأَبُو نُعَيْمٍ في «الحِلْية» (ج٢ ص٣٢)، والهَرَويُّ في «ذَمِّ الكلام» (ج١ ص٣٨٢)، وابنُ الجَوْزِيِّ في «جامع المسانيد» (ج٧ ص٢١٤)، وفي «ذمِّ الهَوَىٰ» (ص٢٣) من طرق أَبِي الأَشْهَبِ العُطَارِدِيِّ عن أَبِي الحَكَمِ البُنَانِيّ عن أَبِي بَرْزَةَ رضي الله عنه به.

قلتُ: وهذا سندُهُ صحيحٌ، رجالهُ كلُّهم ثقات، وقد صحَّحَهُ الشَّيْخُ الأَلْبَانِيّ في «ظِلَال الجنَّة» (ج١ ص١٢).

وقال الطَّبَرَانِيُّ: لا يُرْوَىٰ عن أَبِي بَرْزَةَ إلاَّ بهذا الإسنادِ، تفرَّدَ بِهِ أَبُو الأَشْهَبِ.

وذكرَهُ الهَيْثَمِيُّ في «الزَّوائد» (ج١ ص١٨٨) ثُمَّ قَالَ: رواهُ أحمدُ، والبَزَّارُ، والطَّبَرَانِيُّ في الثَّلاثةِ، ورجالُهُ رجالِ الصَّحيح.

قلتُ: وهذا الصِّنْفُ «**صَاحِبُ الهَوَىٰ**» اغترَّ بستر اللهِ تعالىٰ عليه، وحلمِهِ عنه، وإمهالِهِ إياهُ، فانْبعثَ في الْمُخالفاتِ الشَّرعيَّةِ يتبعُ فيها مُضِلاّت الهَوَىٰ لَيْلاً وَنَهَاراً[1]، ولم يَرْعو، ولا يَدْرِي هذا المسكينُ أن إمهالَ اللهُ تَعَالىٰ له ليزدادُ بالإمهالِ إثماً، أو لعله يتوبَ ويَرْجِع، ولجهلِ هذا بِحقيقتِهِ يظنُّ أن تمكنَهُ مِنَ الْمُخالفاتِ للكِتَابِ،

=

الأولُ: تحرَّفَ أبو الأَشْهَبِ إلىٰ ابنِ الأَشْعث.

والثَّاني: تَحرَّفَ أبو بَرْزَةَ إلىٰ أَبِي هُرَيْرَةَ، والحديثُ لا يعرفُ إلاَّ بأبي بَرْزَةَ.

(١) **قلتُ**: وأكثرُ بلاء النَّاسِ مِنْ قِبَلِ فُرُوجِهم، وألسِنَتِهم، وأهوائِهم، والعياذُ باللهِ.

وانظر: «شرح صحيح البُخَارِيّ» لابنِ بَطَّالٍ (ج٨ ص٤٢٨).

والسُّنةِ، وعُلماءِ الأُمَّةِ عِنَاية مِنَ اللهِ تَعالىٰ به، والله يُمْهِلُ، ولا يُهْمِلُ، اللَّهُمَّ سلِّم سلِّم.

فَعَنِ الْحَسَنِ البَصْرِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ قَالَ: «فِي قِوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿أَفَرَأَيْتَ مَنِ اتَّخَذَ إِلَهَهُ هَوَاهُ﴾[الجاثية:٢٣] (الْمُنَافِقُ يَعْبُدُ هَوَاهُ، لَا يَهْوَىٰ شَيْئًا إِلا رَكِبَهُ».

أثرٌ صحيحٌ

أخرجه ابنُ الجَوْزِيِّ في «ذَمِّ الَهوَىٰ» (ص٢١)، والفِرْيَابِي في «صِفَةِ الْمُنَافِقِ» (ص٦٠)، والذَّهَبِيُّ في «السِّير» (ج٤ ص٥٧٠)، وأَبُو نُعَيْمٍ في «أخبارِ أَصْبهان» (ج١ ص٩٩) من طريق شَيْبان بنِ فَرُّوخ قال: حدثنا مُبارك بنُ فَضَالة قال: حَدَّثنا الحَسنُ البَصْرِيُّ بهِ.

قلتُ: وهذا سندُهُ حسنٌ.

وأخرجه ابنُ الجَوْزِيِّ في «ذَمِّ الَهوَىٰ» (ص٢٢)، والفِرْيَابِيُّ في «صِفَةِ الْمُنَافِقِ» (ص٦١) من طريق شُعَيْبِ بْنِ حَرْبٍ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو الأَشْهَبِ عَنِ الْحَسَنِ البَصْرِيِّ به.

قلتُ: وهذا سندُهُ صحيحٌ.

وذكرَهُ ابنُ رَجَبٍ في «جامعِ العُلُومِ والحِكَمِ» (ج١ ص٥٥٤).

فالْمُبْتَدِعُ الدُّكتور لا يَهْوىٰ شَيْئًا مِنَ البِدَعِ إلاَّ فَعَلَهَا، والعياذُ باللهِ.

قَالَ تَعَالَىٰ:﴿وَلَا تَتَّبِعِ الْهَوَى فَيُضِلَّكَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ﴾[ص:٢٦].

قلتُ: فيَتَدَبَّرُ العبدُ عِزَّ الْغَلَبَةِ، وَذُلَّ الْقَهْرِ، فَإِنَّهُ مَا مِنْ أَحَدٍ غَلَبَ هَوَاهُ إِلا أَحَسَّ

بِقُوَّةِ عَزٍّ، وَمَا مِنْ أَحَدٍ غَلَبَهُ هَوَاهُ إِلا وَجَدَ فِي نَفْسِهِ ذُلَّ الْقَهْرِ.[١]

قَالَ الحافظُ ابْنُ رَجَبٍ رَحِمَهُ اللَّهُ في «رسالةِ: كَلِمَةِ التَّقوىٰ» (ص٣٥): (وَقد وَرَدَ إِطْلَاقُ الآلهِ علىٰ الْهَوَىٰ المتَّبع، قَالَ اللهُ تَعَالَىٰ: ﴿أَفَرَأَيْتَ مَنِ اتَّخَذَ إِلهه هَوَاهُ﴾ [الجاثية:٢٣]). اهـ

وقال الإمامُ ابنُ القَيِّمِ رَحِمَهُ اللَّهُ في «الدَّاء والدَّواء» (ص٢٨١): (فَمَنْ لَمْ يَكُنْ إِلَهُهُ مَالِكَهُ وَمَوْلَاهُ، كَانَ إِلَهُهُ هَوَاهُ، قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿أَفَرَأَيْتَ مَنِ اتَّخَذَ إِلَهَهُ هَوَاهُ وَأَضَلَّهُ اللَّهُ عَلَى عِلْمٍ وَخَتَمَ عَلَى سَمْعِهِ وَقَلْبِهِ وَجَعَلَ عَلَى بَصَرِهِ غِشَاوَةً فَمَنْ يَهْدِيهِ مِنْ بَعْدِ اللَّهِ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ﴾[الْجَاثِيَة: ٢٣]). اهـ

قلتُ: فتأمَّلوا كيفَ اتِّباع الهَوَىٰ، وإلىٰ أين يَنْتَهي بصَاحِبِهِ؟!، وهو أصلُ الزَّيْغِ عَنِ الصِّراطِ الْمُستقِيمِ.[٢]

فَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا قَالَ: «الهَوَىٰ كُلُّهُ ضَلَالَةٌ».[٣]

قال العلاَّمة الشَّاطِبِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ في «الاعتصام» (ج٣ ص٢٤١): (اتِّبَاعُ الْهَوَىٰ، وَهُوَ الَّذِي نَبَّهَ عَلَيْهِ قَوْلُهُ تَعَالَىٰ: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ﴾[آل عمران: ٧]، وَالزَّيْغُ: هُوَ

---

(١) انظر: «ذمَّ الهَوَىٰ» لابنِ الجَوْزيِّ (ص٢٠).

(٢) انظر: «الاعْتصام» للشَّاطِبِيِّ (ج٣ ص١٣٨ و١٣٩).

(٣) أثرٌ صحيحٌ.

أخرجه عبد الرزاق في «الْمُصنَّف» (ج١١ ص١٢٦)، واللاَّلَكَائِيُّ في «الاعتقاد» (٢٢٥)، والآجُرِّيُّ في «الشَّريعة» (١٢٦)، والهَرَوِيُّ في «ذَمِّ الكلام» (٤٨٤).

وإسنادُهُ صحيحٌ.

الْمَيْلُ عَنِ الْحَقِّ اتِّبَاعًا لِلْهَوَىٰ، وَكَذَلِكَ **قَوْلُهُ تَعَالَىٰ**: ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنِ ٱتَّبَعَ هَوَىٰهُ بِغَيْرِ هُدًى مِّنَ ٱللَّهِ﴾ [القصص: ٥٠]، **وَقَوْلُهُ**: ﴿أَفَرَأَيْتَ مَنِ اتَّخَذَ إِلَٰهَهُ هَوَاهُ وَأَضَلَّهُ اللهُ عَلَىٰ عِلْمٍ وَخَتَمَ عَلَىٰ سَمْعِهِ وَقَلْبِهِ وَجَعَلَ عَلَىٰ بَصَرِهِ غِشَاوَةً فَمَنْ يَهْدِيهِ مِنْ بَعْدِ اللهِ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ﴾ [الجاثية: ٢٣]). اهـ

وقال الحافظُ ابنُ كَثِيرٍ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «تفسيره» (ج٤ ص٦١٢): (قوله تعالىٰ: ﴿أَفَرَأَيْتَ مَنِ اتَّخَذَ إِلَٰهَهُ هَوَاهُ﴾ [الجاثية: ٢٣]، أَيْ: إِنَّمَا يَأْتَمِرُ بِهَوَاهُ، فَمَا رَآهُ حَسَنًا فَعَلَهُ، وَمَا رَآهُ قَبِيحًا تَرَكَهُ). اهـ حتَّىٰ لو رَآهُ حَقًّا!.

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿مَنْ يُضْلِلِ اللهُ فَلَا هَادِيَ لَهُ وَيَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾[الأعراف: ١٨٦].

وَقَالَ تَعَالَىٰ: ﴿وَجَعَلْنَا بَعْضَكُمْ لِبَعْضٍ فِتْنَةً﴾[الفرقان: ٢٠].

قلتُ: فالمبتدع كُلَّما هَوِيَ شَيْئًا ركِبَهُ، وكَلَّمَا اشْتَهَىٰ شَيْئًا أتاهُ، لا يَخافُ اللهُ تَعَالَىٰ.

وَعَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ الْجُهَنِيِّ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «هَلَاكُ أُمَّتِي فِي الْكِتَابِ وَاللَّبَنِ، فَقِيلَ: يَا رَسُولَ اللهِ! مَا الْكِتَابُ وَاللَّبَنُ؟ قَالَ: يَتَعَلَّمُونَ الْقُرْآنَ فَيَتَأَوَّلُونَهُ عَلَىٰ غَيْرِ مَا أَنْزَلَهُ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ، وَيُحِبُّونَ اللَّبَنَ فَيَدَعُونَ الْجَمَاعَاتِ وَالْجُمَعَ وَيُبْدُونَ».(١)

---

(١) معنىٰ يُبْدُون: أي يخرجون إلىٰ البادية لطلبِ مَواضعِ اللَّبن في الْمَراعي.

انظر: «الصَّحيحة» للشَّيْخِ الأَلبانِيِّ (ج٦ ص٦٤٧).

حديثٌ صحيحٌ.

أخرجه أحمدُ في «الْمُسْند» (ج٤ ص١٤٦)، وأَبُو يَعْلَىٰ في «الْمُسْند» (ج٣ ص٢٨٥)، وابنُ عبدِ الحَكَمِ في «فُتوح مِصْر» (ص١٩٧)، والفَسَويُّ في «الْمَعْرِفَة والتاريخ» (ج٢ ص٥٠٧)، والهَرَوِيُّ في «ذِمِّ الكَلاَم» (ج٢ ص٤١)، وأَبُو نُعَيْمٍ في «صِفَةِ النِّفاقِ» (ص١٦٠)، والبَيْهَقِيُّ في (شُعَبِ الإيمان» (ج٦ ص٢٦٦)، والرُّويَانِيُّ في «الْمُسْند» (ج١ ص١٨٢)، وابنُ بَطَّةَ في «الإبانةِ الكُبرىٰ» (ج٢ ص١٤٢)، والطَّبَرَانِيُّ في «الْمُعْجَم الكبير» (ج١٧ ص٨١٥) وابْن عَبْدِالبَرِّ في «جامع بيان العلم» (ج٢ ص١١٩٩) من طُرُقٍ عن أَبِي قَبِيلٍ حُيَي بن هَانِي الْمَعَافِرِيِّ المِصْرِيّ قال: سمعتُ عُقْبَةَ بنَ عَامِرٍ رضي الله عنه به.

قلتُ: وهذا سندُهُ حسنٌ.

وتابعه أَبُو الخَيْرِ مَرْثَدُ بنُ عَبْدِ اللهِ اليُزَنِيُّ.

أخرجه أحمدُ في «الْمُسْند» (ج٤ ص١٥٥)، وفي «العِلَل» (ج٣ ص٤٥٢) من طريق أَبِي عبدِ الرَّحمنِ عبد الله بن يَزيد الْمُقْرئ عن ابْنِ لَهِيعَةَ قال: وحدثنيهُ يزيدُ بنُ أَبِي حَبِيبٍ عن أَبِي الخَيْرِ عن عُقْبَةَ بنِ عَامِرٍ رضي الله عنه به.

قلتُ: وهذا سندُهُ صحيحٌ.

والحديث صَحَّحه الشَّيْخُ الأَلْبَانيُّ في «الصَّحيحة» (ج٦ ص٦٤٧).

قالَ ابنُ عبد البَرِّ رَحِمَهُ اللَّهُ في «جامع بيان العلم» (ج٢ ص١١٩٩): (أَهْلُ الْبِدَعِ[١] أَجْمَعُ أَضْرَبُوا عَنِ السُّنَّةِ، وَتَأَوَّلُوا الْكِتَابَ عَلَىٰ غَيْرِ مَا بَيَّنَتِ السُّنَّةُ فَضَلُّوا وَأَضَلُّوا، وَنَعُوذُ بِاللهِ مِنَ الْخِذْلَانِ، وَنَسْأَلُهُ التَّوْفِيقَ وَالْعِصْمَةَ بِرَحْمَتِهِ). اهـ

فالرَّأيُ المذمومُ هو القولُ في أَحْكامِ شَرائعِ الدِّينِ بالاسْتِحْسانِ والظُّنونِ، والاشْتِغالُ بحُفْظِ الاختلافِ بَيْنَ العُلماءِ دُونَ ردِّهِ إلىٰ أُصُولِ الكِتَابِ والسُّنَّةِ.[٢]

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿فَمَاذَا بَعْدَ الْحَقِّ إِلَّا الضَّلَالُ﴾[يونس:٣٢].

وَ قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾ [النساء: ٨٢].

قلتُ: فقدْ أَخْبَرَ سبحانَهُ أنَّ الاخْتلافَ ليس مِنْ عندِهِ[٣]، وما لم يَكُنْ مِنْ عندِهِ؛ فليسَ بالصَّوابِ.

قالَ الإمامُ ابنُ القَيِّمِ رَحِمَهُ اللَّهُ: (وَأَنْتَ لَا تَجِدُ الْخِلَافَ فِي شَيْءٍ أَكْثَرَ مِنْهُ فِي آرَاءِ الْمُتَأَوِّلِينَ الَّتِي يُسَمُّونَهَا قَوَاطِعَ عَقْلِيَّةً، وَهِيَ عِنْدَ التَّحْقِيقِ خَيَالَاتٍ وَهْمِيَّةٍ، نَبَذُوا بِهَا

---

(١) قلتُ: فالْمُبتدعةُ الدّكاترة أَضْرَبُوا عَنِ السُّنَّةِ، وتأَوَّلوا القُرآنَ علىٰ غيرِ تَأْويلِهِ الصَّحيح عَنِ السَّلفِ الصَّالحِ، فضلُّوا وأَضَلُّوا، نعوذُ باللهِ مِنَ الخِذْلاَنِ.

(٢) قلتُ: والدّكاترة إذا أرادُوا أَنْ يُرَوِّجُوا بِدَعَهُم ومَعاصِيَهمُ، احْتجوا بالخِلاَفياتِ بَيْنَ العُلماءِ، بدُونِ بيانِ الرَّاجحِ والْمَرْجُوحِ في ذَلِكَ.

وهذا ابنُ الرَّاونديّ الزِّنديقُ يُحتجّ علىٰ إباحتِهِ للغِنَاءِ بإخْتِلافِ العُلماءِ!.

انظر: «الفتاوىٰ» لابنِ تَيْمِيَّةِ (ج١١ ص٥٧٠)، و«الْمُنتظم» لابنِ الَجوْزِيِّ (ج٣ ص١٠٨)، و«البِدَايَةِ والنِّهاية» لابنِ كَثِيرٍ (ج١٠ ص٤٧٤)، و«تَحريم آلاتِ الطَّرب» للشَّيْخِ الألبانيِّ (ص١٦٤).

(٣) قلتُ: والاختلافُ من أُصولِ أهل الأهواءِ، لأَنَّه من عندهم، فافهم لهذا.

الْقُرْآنَ وَالسُّنَّةَ وَرَاءَ ظُهُورِهِمْ؛ كَأَنَّهُمْ لَا يَعْلَمُونَ، وَاتَّبَعُوا مَا ﴿يُوحِي بَعْضُهُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ زُخْرُفَ الْقَوْلِ غُرُورًا وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ فَذَرْهُمْ وَمَا يَفْتَرُونَ * وَلِتَصْغَىٰ إِلَيْهِ أَفْئِدَةُ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ وَلِيَرْضَوْهُ وَلِيَقْتَرِفُوا مَا هُمْ مُقْتَرِفُونَ * أَفَغَيْرَ اللهِ أَبْتَغِي حَكَمًا وَهُوَ الَّذِي أَنْزَلَ إِلَيْكُمُ الْكِتَابَ مُفَصَّلًا وَالَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَعْلَمُونَ أَنَّهُ مُنَزَّلٌ مِنْ رَبِّكَ بِالْحَقِّ فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْمُمْتَرِينَ *﴾ [الأنعام: ١١٢ و١١٣ و١١٤]).[1] اهـ

قلتُ: وهذا القَصْدُ ينافي قَصْدَ تحريفِهِ، وتأويلِهِ؛ بالتَّأويلات الباطلة... لذلك لا يجتمعُ قصدُ الهَدَي، وقصدُ ما يضادهِ أبداً!.[2]

قالَ العلاَّمةُ الشَّاطِبيُّ رَحِمَهُ اللهُ في «الاعْتصام» (ج٢ ص٦٨٣): (مِنْ أَسْبَابِ الْخِلَافِ: اتِّبَاعُ الْهَوَىٰ، وَلِذَلِكَ سُمِّيَ أَهْلُ الْبِدَعِ «أَهْلَ الْأَهْوَاءِ»؛ لِأَنَّهُمُ اتَّبَعُوا أَهْوَاءَهُمْ، فَلَمْ يَأْخُذُوا الْأَدِلَّةَ الشَّرْعِيَّةَ مَأْخَذَ الِافْتِقَارِ إِلَيْهَا!). اهـ

فالْقُرْآنُ الكريم لَمْ يُنْزِلْ لِمُجَرَّدِ التِّلَاوَةِ، وَانْعِقَادِ الصَّلَاةِ بِهِ، بَلْ أُنْزِلَ لِيُتَدَبَّرَ، وَيُعْقَلَ وَيُهْتَدَىٰ بِهِ عِلْمًا، وَعَمَلاً، وَيُبَصِّرَ مِنَ الْعَمَىٰ، وَيُرْشِدَ مِنَ الْغَيِّ، وَيُعَلِّمَ مِنَ الْجَهْلِ، وَيَشْفِيَ مِنَ الْعِيِّ، وَيَهْدِيَ إِلَىٰ صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ.[3]

قلتُ: وهؤلاء الدّكاترة يحملونَ أوزارَهُم، وأوزارَ الَّذين يُضلُّونَهُم بغيرِ علم.

---

(١) انظر: «مُختصرَ الصَّواعقِ الْمُرْسَلة» له (ج١ ص١١٠).

(٢) قلتُ: لذلكَ يجبُ الإنكارُ علىٰ الدَّكاترة في باطِلهم، وبيانُ الحقِّ فيهم، لأنَّه معلومٌ إذا ازْدَوج التَّكلم بالباطلِ، والسُّكوتُ عن بيانِ الحقِّ تَوَلَّدَ مِنْ بينهما جَهْلُ الحقِّ، وإضلالُ الخَلْقِ، اللَّهُمَّ سدَّد سدَّد.

وانظر: «الفَرْق بين النَّصيحة والتَّعيير» لابنِ رَجَبٍ (ص٢٦).

(٣) وانظر: «مُختصر الصَّواعقِ الْمُرْسَلةِ» (ج١ ص١٠٩).

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿لِيَحْمِلُوا أَوْزَارَهُمْ كَامِلَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَمِنْ أَوْزَارِ الَّذِينَ يُضِلُّونَهُمْ بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾[النحل:٢٥].

قالَ الإمامُ مُجاهدٌ رَحِمَهُ اللَّهُ في «تفسيره» (ص٤٢١)؛ عَنِ الآيَةِ: (حَمَلَهُمْ ذُنُوبِ أَنْفُسِهِم، وَذُنُوبَ مَنْ أَطَاعَهُمْ، وَلَا يُخَفِّفُ ذَلِكَ عَمَّنْ أَطَاعَهُم مِنَ العَذَابِ شَيْئًا).

وَعَنْ الإِمَامِ يَحْيَىٰ بنِ مَعِينٍ رَحِمَهُ اللَّهُ قَالَ: فِي قَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿وَبَدَا لَهُمْ مِنَ اللهِ مَا لَمْ يَكُونُوا يَحْتَسِبُونَ﴾[الزمر:٤٧]، قَالَ: (لَقُوا اللهَ بأَعْمَالٍ كَانُوا يَظُنُّونَ أَنَّهَا حَسَنَاتٌ، فَإِذَا هِيَ سَيِئَاتٌ).[1]

وعَنْ قُطْبَةَ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَقُولُ: اللَّهُمَّ جَنِّبْنِي مُنْكَرَاتِ الأَخْلَاقِ، وَالأَهْوَاءِ، والأَدْوَاءِ». وفي رواية: «مُنْكَرَاتِ الأَخْلَاقِ والأَعْمَالَ).

حديثٌ صحيحٌ

أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ في «سُننه» (٣٥٩١)، والبَيْهَقِيُّ في «الدَّعوات الكبير» (ج١ ص١٦٩)، وفي «شُعب الإيمان» (ج٥ ص٧)، والبزَّارُ في «الْمُسْنَد» (ج٩ ص١٥٥)، والرَّافِعِيُّ في «أَخْبار قَزْوِين» (٧٠٠)، وأَبُو مُطِيعٍ الْمِصْرِيُّ في «الأمالي» (١/ ٣٩/ ط)، والوَخْشِيُّ في «الوَخْشِيَات» (١/ ١/ ط)، وابنُ عَسَاكِر في «مُعجم الشُّيوخ» (ج٢

(١) أثرٌ صحيحٌ.

أخرجه ابنُ مُحْرِز البَغْدَادِيّ في «معرفة الرِّجال» (ص٢٩٣).

وإسنادُهُ صحيحٌ.

وذكَرَهُ القُرْطُبِيُّ في «جامع أحكام القُرآن» (ج٨ ص٥٧٠٩)، وابنُ كَثِيرٍ في «تَفسير القُرآن» (ج٧ ص١٠٣).

ص١٠١٦)، وفي «تاريخ دمشق» (٣٧٤٠٨)، وابنُ الْمُقْرئ في «الْمُعْجَم» (١٢٩٥)، وابنُ بَشْكَوال في «غَوامِض الأَسْماء الْمُبهمة» (٤٨٥)، والأَصْبَهانيّ في «الترغيب» (١٢١٩)، وفي «الحُجة» (٧٩)، والذَّهَبِيُّ في «مُعجم الشُّيوخ» (٢٣٥)، وابنُ أَبِي عَاصِمٍ في «السُّنَّة» (١٣)، والحَكِيم التِّرْمِذِيُّ في «نوادر الأصول» (ج٣ ص٤٢١)، وابنُ حِبَّانَ في «صحيحه» (ج٣ ص٢٤٠)، والطَّبرانيُّ في «الْمُعْجُم الكبير» (ج١٩ ص١٩)، وفي «الدُّعاء» (ج٣ ص١٤٤٧)، والحاكمُ في «الْمُسْتَدْرَك» (ج١ ص٥٣٢)، وأَبُو نُعَيْمٍ في «صفةِ النِّفاق» (ص٣٨)، وفي «أَخْبار أَصْبهان» (١٦٥)، وفي «الحِلْية» (ج٢ ص١٥٤)، وابنُ قانِعٍ في «مَعْرفة الصحابة» (ج٢ ص٣٦٣) من طريق أَبي أُسَامَةَ عَنْ مِسْعَرِ بنِ كدَام عَنْ زِيَادِ بْنِ عِلَاقَةَ عَنْ عَمِّهِ قُطْبَةَ بنِ مالك رضي الله عنه به.

قلتُ: وهذا سندُهُ صحيحٌ علىٰ شَرْطِ الشَّيخين.

وقَالَ الحاكمُ: هذا حديثٌ صحيحٌ علىٰ شرط مُسْلم ولم يخرجاه.

وقَالَ التِّرْمِذِيُّ: هذا حديثٌ حسنٌ غريبٌ.

ومن هذا الوجه ذَكَرَهُ ابنُ حَجَرٍ في «إتحاف الْمَهَرة» (ج١٢ ص٧١٨).

والحديث صحَّحه الشَّيخُ الأَلْبَانِي في «صحيح سُنن التِّرْمِذِيِّ» (ج٣ ص١٨٤).

وذكره الهَيْثَمِيُّ في «الزَّوائد» (ج١٠ ص١٨٨) ثم قَالَ: روىٰ التِّرْمِذِيُّ منه التَّعوذ مِنَ الأهواءِ، ورواه البزارُ ورجاله ثقات.

وَعَنْ عَبْدِ الرَّحْمنِ بنِ يَزِيدَ بنِ جَابِرٍ قَالَ: سَمِعْتُ بَلَالَ بْنَ سَعْدٍ يَقُولُ فِي دُعَائِهِ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ زَيْغِ الْقُلُوبِ، وَمِنْ تَبِعَاتِ الذُّنُوبِ، وَمِنْ مُرْدِيَاتِ الْأَعْمَالِ، وَمُضِلَّاتِ الْفِتَنِ».

أَثَرٌ صحيحٌ

أَخْرَجَهُ ابنُ مُهنَّا في «تاريخ دَارَيَّا» (ص٨٣)، والبَيْهَقِيُّ في «شُعبِ الإيمانِ» (٨٣٦)، وأَبُو نُعَيْمٍ في «حِلْيَةِ الأَوْلياء» (ج٥ ص٢٢٩)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (ج١٠ ص٤٩٩) من طريق الْعَبَّاسِ بْنِ الْوَلِيدِ قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبِي قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ جَابِرٍ بِهِ.

قلتُ: وهذا سَندُهُ صحيحٌ.

وَعَنِ ابْنِ الْمُبَارَكِ رَحِمَهُ اللهُ قَالَ: «أَنَّ الْبُصَرَاءَ لَا يَأْمَنُونَ مِنْ أَرْبَعِ خِصَالٍ ذَنْبٍ قَدْ مَضَىٰ لَا يُدْرِي مَا يَصْنَعُ الرَّبُّ فِيهِ، وَعُمْرٍ قَدْ بَقِيَ لَا يُدْرِي مَاذَا فِيهِ مِنَ الْهَلَكَاتِ، وَفَضْلٍ قَدْ أُعْطِيَ لَعَلَّهُ مَكْرٌ، وَاسْتِدْرَاجٌ، وَضَلَالَةٌ، وَقَدْ زُيِّنَتْ لَهُ فَيَرَاهَا هُدًىٰ وَمَنْ زَيْغِ الْقَلْبِ سَاعَةً سَاعَةٌ أَسْرَعَ مِنْ طَرْفَةِ عَيْنٍ قَدْ يُسْلَبُ دِينَهُ، وَهُوَ لَا يَشْعُرُ».

أَثَرٌ حَسَنٌ

أخرجه البَيْهَقِيُّ في «شُعبِ الإيمانِ» (٨٣٥)، والذَّهَبِيُّ في «السِّيَرِ» (ج٨ ص٤٠٦) من طريقين عن ابْنِ الْمُبَارَكِ به.

قلتُ: وهذا سندُهُ حسنٌ.

وَعَنَ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «وَمَنْ خَاصَمَ فِي بَاطِلٍ وَهُوَ

يَعْلَمُهُ[١]، لَمْ يَزَلْ فِي سَخَطِ اللهِ حَتَّىٰ يَنْزِعَ[٢] عَنْهُ، وَمَنْ قَالَ فِي مُؤْمِنٍ مَا لَيْسَ فِيهِ أَسْكَنَهُ اللهُ رَدْغَةَ الْخَبَالِ[٣] حَتَّىٰ يَخْرُجَ مِمَّا قَالَ».

حديثٌ صحيحٌ

أَخْرَجَهُ أَبُو دَاودَ في «سُننِهِ» (ج٤ ص٢٣)، وأحمد في «الْمُسْنَد» (ج٢ ص٧٠)، وابنُ عَساكر في «تاريخ دِمَشْقٍ» (٦٩٩٩٤٢)، و(٦٩٩٩٤٥)، والحاكمُ في «الْمُسْتَدْرِكِ» (ج٢ ص٢٧)، والبَيْهَقِيُّ في (السُّنن الكُبرىٰ» (ج٦ ص٨٢)، وفي «شُعَبِ الإيمان» (ج٦ ص١٢١) من طريق زُهَيْرٍ ثَنَا عُمَارَةُ بْنُ غَزِيَّةَ عَنْ يَحْيَىٰ بْنِ رَاشِدٍ عن ابن عمر به.

قلتُ: وهذا سندُهُ صحيحٌ، وقد صحَّحه الشَّيْخُ الأَلْبَانِيُّ في «الصَّحِيحة» (ج١ ص٧٩٨).

وقال الحاكمُ: هذا حديثٌ صحيحُ الإسناد، ووافقه الذَّهَبِيُّ.

وقال الْمُنْذِرِيُّ في «التَّرغيب» (ج٣ ص١٥٢): (رواه أبو داودَ، والطَّبَرَانِيُّ بإسنادٍ جيد). اهـ

---

(١) أي: يعلم أنه باطل، أو يعلم نفسه أنه علىٰ باطل، أو يعلم أن خصمه علىٰ الحق، أبو يعلم الباطل، أي: ضده الذي هو الحق، ويصرُّ عليه.

انظر: «عَوْد الْمَعْبُود» للآبادي (ج٣ ص٣٣٤).

(٢) أي: يترك وينتهي عن مخاصمته.

انظر: «عَوْد الْمَعْبُود» للآبادي (ج٣ ص٣٣٤).

(٣) رَدْغَة الخَبَال: هي طين ووحل كثير... عصارة أهل النار، نعوذ بالله من ذلك.

وأَخْرَجَهُ أَبُو الشَّيْخِ في «التَّوبيخ والتَّنْبِيه» (٢٢١)، و(٢٢٢)، والحاكم في «الْمُسْتَدْرَك» (٧١١٨)، والطَّبَرَانِيُّ في «الْمُعْجَم الأَوْسَطِ» (٢٩٢١)، وفي «الْمُعْجَمِ الكَبير» (ج١٢ ص٣٨٨)، والرَّامَهُرْمُزِيُّ في «أمثال الحديث» (٩٠)، والوَاحِدِيُّ في «الوَسِيطِ» (٢٣٩)، وابنُ بِشْران في «الأمالي» (٤)، والبَيْهَقِيُّ في «السُّنن الكُبرىٰ» (١٠٥٨٣)، وفي «شُعَب الإيمان» (ج١٢ ص١٢٣)، والخَطِيبُ البَغْدَادِيُّ في «الْمُوَضِّح» (١٧٣)، وفي «تاريخ بَغْدَاد» (٢٧١٤)، وابنُ مَاجَه في «سُننِهِ» (٢٣٢٠)، وابنُ أَبِي العَقَب في «فوائده» (١/ ٦٢/ ط)، والهَرَوِيُّ في «ذم الكلام» (١٢٤)، وأَبُو دَاودَ في «سُننِهِ» (ج٤ ص٢٣)، والنَّسَائِيُّ في «عَمَلِ اليَوْمِ واللَّيْلَةِ» (١٦٠)، وأَحْمَدُ في «الْمُسْند» (ج٢ ص٨٢) من عدة طرق عَنِ ابنِ عُمَرَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولِ اللهِ ﷺ: «مَنْ أَعَانَ عَلَىٰ خصومَةٍ بِبَاطِلٍ؛ فَقَدَ بَاءَ بِغَضَبٍ مِنَ اللهِ حَتَّىٰ يَنْزِعَ»، وفي رواية: «حَتَّىٰ يَرْجِعَ» أي: حتىٰ يرجع، ويتوب إلىٰ الله تعالىٰ.

وَعَنْ ثَوْبَانَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَخْوَفُ مَا أَخَافُ عَلَيْكُمُ الْأَئِمَّةَ الْمُضِلِّينَ»؛ أَيْ: رُؤوس البدع. وفي رواية: «أَخْوَفُ مَا أَخَافُ عَلَىٰ أُمَّتِي تَعْدِي الأَئِمَّةِ الْمُضِلِّينَ».

حديثٌ صحيحٌ

أخرجه أَبُو دوادَ في «سُننِهِ» (ج٤ ص٤٥١)، والتِّرْمِذِيُّ في «سُننِهِ» (ج٤ ص٤٣٧)، وأحمدُ في «الْمُسْند» (ج٥ ص٢٧٨)، والدَّارِمِيُّ في «الْمُسْند» (ج٢ ص٤٠١)، وابنُ حِبَّانَ في «صحيحه» (ج١٦ ص٢٢٠)، والهَرَوِيُّ في «ذَمُّ الكلام» (ج١ ص٣٧٢)، وابنُ مَاجَه في «سُننِهِ» (ج٢ ص١٣٠٤)، وشُهْدَةُ في «مَشْيختها»

(ص١١٤)، والرُّويَانِيُّ في «الْمُسند» (ج١ ص٤١٠)، والبَيْهَقِيُّ في «السُّنن الكُبرىٰ» (ج٩ ص١١)، والحاكمُ في «الْمُسْتدرك» (ج٤ ص٤٤٩)، من طرق عن أَبِي قِلاَبَةَ عن أبي أَسْماء عن ثوبانَ رضي الله عنه به.

قلتُ: وهذا سندُهُ صحيحٌ.

وقال الحاكمُ: هذا حديثٌ صحيحٌ.

وقال التِّرْمِذِيُّ: هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ.

قالَ الإمامُ ابنُ القَيِّم رحمه الله في «هداية الحياري» (ص٢١):

١) الْجَهْلُ بِهِ -يعني بالحَقِّ- وَهَذَا الْغَالِبُ عَلَىٰ أَكْثَرِ النُّفُوسِ، فَإِنَّ مَنْ جَهِلَ شَيْئًا عَادَاهُ، وَعَادَىٰ أَهْلَهُ!.

٢) فَإِنِ انْضَافَ إِلِيهِ بُغْضُ مَنْ أَمَرَهُ بِالْحَقِّ، وَمُعَادَاتُهُ لَهُ، وَحَسَدُهُ كَانَ الْمَانِعُ مِنَ الْقَبُولِ أَقْوَىٰ!.

٣) فَإِنِ انْضَافَ إِلَىٰ ذَلِكَ أُلْفُهُ، وَعَادَتُهُ، وَمُرَبَّاهُ عَلَىٰ مَا كَانَ عَلَيْهِ آبَاؤُهُ قَوِيَ الْمَانِعُ!.

٤) فَإِنِ انْضَافَ إِلَىٰ ذَلِكَ تَوَهُّمُهُ أَنَّ الْحَقَّ الَّذِي دُعِيَ إِلَيْهِ يَحُولُ بَيْنَهُ، وَبَيْنَ جَاهِهِ قَوِيَ الْمَانِعُ!.

٥) فَإِنِ انْضَافَ إِلَىٰ ذَلِكَ خَوْفُهُ مِنْ عَشِيرَتِهِ، وَقَوْمِهِ عَلَىٰ نَفْسِهِ، وَمَالِهِ، وَجَاهِهِ ازْدَادَ الْمَانِعُ مِنْ قَبُولِ الْحَقِّ قُوَّةً!). اهـ

وَعَنِ الإِمَامِ مَالِكِ بنِ أَنَسٍ رحمه الله قَالَ: «سَمِعْتُ أَنَّهُ يُقَالُ: لاَ تُمكِّن رَجُلاً زَائِغُ القَلْبِ مِنْ أُذُنِكَ».

أثرُ صحيحُ

أخرجه ابنُ مُحْرز في «مَعْرفة الرِّجال» (ص٢٩٢) من طريق يحيىٰ بن مَعِينٍ قالَ: حدثنا مَعْنٌ قَالَ: قَالَ مَالِكٌ بِهِ.

قلتُ: وهذا سندُهُ صحيحٌ.

وذكرَهُ البَاجِيُّ في «الْمُنْتقىٰ» (ج٤ ص٢٧٤)، والشَّاطِبِيُّ في «الاعْتِصام» (ج١ ص١٣١).

وَعَنِ الإمامِ مَالِكِ بنِ أَنَسٍ رَحِمَهُ اللهُ قَالَ: «لِرَجُلٍ؛ يَا هَذَا مَا تَلاَعَبْتَ بِهِ فَلاَ تَلْعَبَنَّ بِدِينِكَ!»[1].

أثرٌ صحيحٌ

أخرجه الغَضَائِرِيُّ في «حَدِيثِهِ» (ص٢١)، والبَيْهَقِيُّ في «شُعَبِ الإيمانِ» (١٥٣٨)، واللاَّلَكَائِيُّ في «الاعتقادِ» (٢٩٥) من طريقين عن القَعْنَبِيِّ قَالَ: قَالَ مَالِكُ بنُ أَنَسٍ بِهِ.

قلتُ: وهذا سندُهُ صحيحٌ.

(١) قلتُ: وهؤلاءِ الدّكاترة يلعبونَ في الدِّينِ، والعياذُ باللهِ.

فَتْوَى
العَلاّمةِ المُحدِّثِ الشَّيْخ نَاصرِ الدِّين الأَلْبانِيِّ رَحِمَهُ اللهُ
فِي ذَمِّ الدَّكَاتِرَةِ الجَهَلة

عَنْ عَمْرِو بْنِ قَيْسٍ الْكِنْدِيِّ، قَالَ: سَمِعْتُ: عَبْدَ اللهِ بْنَ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا، قَالَ: «مِنْ أَشْرَاطِ السَّاعَةِ أَنْ يَظْهَرَ الْقَوْلُ، وَيُخْزَنَ العَمَلُ، وَيَرْتَفِعَ الْأَشْرَارُ، وَيُوضَعَ الْأَخْيَارُ، وَتُقْرَأُ الْمَثَانِي[1] عَلَيْهِمْ، فَلَا يَعِيبُهَا أَحَدٌ مِنْهُمْ قَالَ: قُلْتُ: مَا الْمَثَانِي؟ قَالَ: كُلُّ كِتَابٍ سِوَىٰ كِتَابِ اللهِ». يعني: كتب المخالفين في الدين.

حديثٌ صحيحٌ

أَخْرجهُ ابنُ أَبِي شَيْبَةَ في «الْمُصنَّفِ» (ج١٥ ص١٦٥)، ونُعَيْمُ بنُ حَمَّاد في «الفِتَنِ» (ج١ ص٢٤٣)، وابنُ وَضَّاحٍ في «البِدَعِ» (ص١٤٨)، والدَّانِيُّ في «السُّنن الوَاردةِ في الفِتَنِ» (ج٤ ص٧٩٩)، والبَيْهَقِيُّ في «شُعبِ الإيمانِ» (ج٩ ص٤١٥)، والحَاكمُ في «الْمُسْتَدْرك» (ج٤ ص٥٥٤)، والطَّبَرانِيُّ في «مُسْند الشَّاميِّين» (ج١

---

(١) قلتُ: وتُقرأ كُتب رَبيعٍ الْمَثْنَاة عَلَىٰ رُؤوسِ «الرّبيعِيَّةِ»، ولا يُعيبهَا أحدٌ مِنَ الرَّبيعيِّين!، ولاَ يُوجدُ مَنْ يُغيِّرُها، بلْ هذهِ الكُتب الْمَثْنَاة تُتلىٰ عَلَيْهم في «شَبكةِ سَحَاب»، وهَذهِ الكُتُبُ الْمُخالفة للشَّرْعِ مِنْ أَشْراطِ السَّاعةِ!؛ نعوذُ باللهِ مِنَ الخِذْلان.

ص٢٦٧)، وابنُ عَسَاكر في «تاريخ دِمَشْق» (ج١٣ ص٥٩٣)، والدَّارِمِيُّ في «الْمُسْند» (٤٩٣)، وأَبُو عُبَيْدٍ في «غَرِيبِ الحديثِ» (ج٤ ص٢٨١) مِنْ عِدّةِ طُرقٍ عَنْ عَمْرِو بنِ قَيْسٍ به.

قلتُ: وهَذَا سَنَدُهُ صَحيحٌ.

قلتُ: وإنْ كانَ الحَدِيث مَوْقُوفًا؛ لكِنْ لهُ حُكْمُ الرَّفع، لأنَّ مِثْلهُ لا يُقالُ بالرَّأْيِ.

قَالَ العَلاَّمَةُ الشَّيْخ مُحمَّدُ ناصِر الدِّين الأَلْبانِيُّ رَحِمَهُ اللهُ في «الصَّحيحة» (ج٦ ص٧٧٥): (هَذَا الحَدِيثُ مِنْ أَعْلاَمِ نُبوتهِ ﷺ، فَقَدْ تَحقَّقَ كُلُّ مَا فيهِ مِنَ الأَنْباءِ، وبخَاصَّةٍ مِنْهَا مَا يتعلَّقُ بـ«المَثْنَاةِ» وَهِيَ كُلُّ مَا كُتبَ سِوَىٰ كِتَابِ اللهِ؛ كَمَا فَسرهُ الرَّاويُّ، ومَا يتعلَّق بهِ مِنَ الأَحاديثِ النَّبويةِ، والآثار السّلفيَّةِ، فَكأَنَّ الْمَقْصُود بـ«المَثْنَاةِ» الكُتب المَذْهَبِيَّةِ المَفْروضةِ عَلَىٰ المُقلدِينَ-وعَلَىٰ الحِزْبيِّين- الّتي صَرفتهُمْ مَعَ تَطَاولِ الزَّمنِ عَنْ كِتَابِ اللهِ، وسُنَّةِ رَسُولهِ ﷺ؛ كَمَا هُوَ مُشَاهدٌ اليَوْمَ مَعَ الأسفِ مِنْ جَمَاهِيرِ المُتمذْهبِينَ، وفِيهِمْ كثيرٌ مِنَ الدَّكَاترةِ، والمُتخرجِينَ مِنْ كُليَّاتِ الشَّريعةِ، فإنَّهم جَمِيعًا يَتديَّنُونَ بالتَّمذهب، ويُوجبونهُ عَلَىٰ النَّاس حَتَّىٰ العُلماء مِنْهُم!.. فَقَدْ جعلُوا الْمَذْهبَ أَصْلاً، والقُرآنَ الكَريم تَبعًا، فذَلِكَ هُوَ «المَثْنَاةِ» دُونَ مَا شَكٍّ، أَوْ رَيْبٍ). اهـ

قلتُ: وكذَلِكَ الْمَقْصُودُ بـ«الْمَثَانِي، أو الْمَثْنَاةِ» الكُتب الحزْبيَّةِ الفِكْرية الْمَفْروضة عَلَىٰ الحِزْبيِّين الّتي صَرفتهُمْ مَعَ تَطَاولِ الزَّمَنِ عَنْ كِتَابِ اللهِ تَعَالَىٰ، وسُنَّةِ رَسُولهِ ﷺ كَمَا هُوَ مُشَاهدٌ اليَوْم... فقَدْ جَعَلُوا الحِزْبَ، أَوْ الجَمْعيَّةَ أَصْلاً، والقُرآنَ الكَرِيم، والسُّنَّةَ النَّبوية تَبعًا ... فَهِي كُتبٌ فِكْرية مُضلّةٌ سِيَاسيّة كـ(كُتُبِ حَسنِ البَنَّا،

وسَيْدِ قُطب، ومحمد سُرور، وحَسنِ التُّرابي، وعَبْدِ الله عَزام، وعَبْدِ الرَّحمنِ عَبْدِ الخالق، وعَدْنان عَرْعُور، والغَزَاليّ، والقَرْضَاويّ، ومحمد قُطب، وسَفَر الحَوَالي، وسَلْمانِ العَوْدة، ورَبيعٍ المَدْخليّ، وطَارقِ السّويدَان، وعَليٍّ الحَلَبي، وعَبْدِ العزيزِ الرَّيس، وإبْراهيمَ الرُّحيلي)، وغَيْرِهِمْ عَاقبهُمُ اللهُ بِمَا يَسْتحقونَ.

وقَالَ العَلاّمةُ المُحدِّث الشَّيْخ نَاصرِ الدِّين الأَلبانيّ رَحِمَهُ اللهُ وَهُوَ يُبَيّنُ جَهْلَ طَلَبةِ الجَامِعَةِ فِي الدِّينِ: (فهَذهِ الدِّراسَةِ الجامعِيَّةِ اليَوْمَ الّتي يُسمونَهَا بالدِّراسَةِ الْمُقارنَةِ يَتَخرجُ الطَالبُ مِنَ الجَامِعَةِ لاَ يَعرفُ الصَّوابَ مِنَ الخَطَأ!، ولاَ يَعرفُ الحَقّ مِنَ البَاطلِ!؛ فَاقد الشَّيء لا يُعطِيه!)[1]. اهـ

(١)«التَّواصل الْمَرئي» بصَوْتهِ؛ سَنَة (١٤٣٧هـ).

الدّكَاتِرَةُ يَكْتبُونَ فِيمَا لَيْسَ مِنْ اخْتِصَاصِهِمْ، وَمَا لاَ عِلْمَ لَهُمْ بِهِ

قَالَ الشَّيْخُ الأَلْبَانِيُّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الصَّحِيحَةِ (ج١ص ١٠٠)»: (فَإِنِّي أَنْصَحُ القُرَاءَ الكِرَام بِأَنْ لاَ يَثِقُوا بِكُلِّ مَا يُكْتَبُ اليَومَ فِي بَعْضِ المَجَلاَتِ السَّائِرَةِ، أَوْ الكُتُبِ الذَّائِعَة، مِنَ البُحُوثِ الإِسْلاَمِيَّة، وَخُصُوصًا مَا كَانَ مِنْهَا فِي عِلْمِ الحَدِيثِ، إِلاَّ إِذَا كَانَتْ بِقَلَمِ مَنْ يُوثَقُ بِدِينِهِ أَوَّلاً، ثُمَّ بِعِلْمِهِ وَاخْتِصَاصِهِ فِيهِ ثَانِيًا، **فَقَدْ غَلَبَ الغُرُورُ عَلَىٰ كَثِيرٍ مِنْ كُتَّابِ العَصْرِ الحَاضِر، وَخُصُوصًا مَنْ يَحْمِلُ مِنْهُمْ لَقَبَ «الدُّكْتُور»!** . فَإِنَّهُم يَكْتُبُونَ فِيمَا لَيْسَ مِنْ اخْتِصَاصِهِمْ، وَمَا لاَ عِلْمَ لَهُمْ بِهِ).اهـ

فَتْوَى

العَلاّمةِ المُحدِّثِ الشَّيْخ مُقْبلِ بنِ هَادِي الوَادِعيّ رَحِمَهُ اللهُ

في تَحْرِيمِ شِرَاءِ الشَّهَادةِ الجَامِعيَّةِ

مِنْ شَهَادَةِ الدُّكتُوراه، وَشَهادةِ المَاجسْتِير وشَهَادةِ البَكَالُورْيُّوس

سُئِلَ الْمُحدِّث الشَّيْخ مُقْبل الوَادِعيّ رَحِمَهُ اللهُ: هَلْ يَجُوزُ شِرَاءُ الشَّهَادَات؟!.

فَأجَابَ فَضِيلتهُ: (الشَّهادَاتُ نَفْسُهَا لاَ تُسْمنُ ولاَ تُغْني مِنْ جُوعٍ، وغَالبُهَا شَهادَات زُور، والْمُهم يُعْتبرُ هَذَا خِيَانةً، وغِشّاً للمُجْتَمعِ أنْ يَشْتري شَخْصٌ ما يعرفُ إلاَّ دُكَانهُ، وبَيْتهُ، ومَسْجدهُ، وليسَ عندَهُ شَيْءٌ مِنَ العِلْم ثُمَّ يَذهبُ ويَشْتري شَهادةً يُغشُّ بِهَا الْمُسلمِينَ بأَمْوالهِ[1]؛ فيُعطىٰ شَهَادة الدُّكتُوراه[2]، ثُمَّ يَقُولُونَ عنهُ دُكتُور، وَهُوَ لاَ يعرفُ عَنِ الدِّين شَيْئاً.

فالْمهمُ تُعْتبرُ هَذهِ الشَّهادةَ خِيَانةً وغِشّاً[3]، ولابدَّ عَلَيْنَا أنْ لاَ تَتعلَّقُ أَنْفُسنا بالشَّهَادات، ... فَهذهِ الشَّهاداتُ هِيَ كَذِبٌ، وتَدْليسٌ عَلَىٰ الْمُسلمِينَ، ورُبَّما يتَخرجُ

---

(١) ثُمَّ يُنصَبُ مَنْصباً كَبيراً في البَلدِ بهذهِ الشَّهادةُ مَعَ جَهْلهِ بالعِلْم، ومَا أكثرُ هَذَا الصنْفُ مِنَ النَّاسِ في بُلدانِ الْمُسلمِينَ نُصِّبوا في الْمَناصبِ الدِّينية، وَهُمْ جُهالٌ في الدِّين ليسَ عندَهُم العلمُ الكافي لهذهِ الْمَنَاصِب الدِّينية، واللهُ الْمُسْتعان.

(٢) وهَذَا مِنَ الغِشِّ في الدِّين، ومَنْ غَشّنا فليسَ مِنَّا.

(٣) مثلُ: شَهادات الإخْوان الْمُسلمِينَ بجَمِيعِ أنْوَاعهم مِنْ «بَنَائيَّةٍ»، و«تُرَاثيّةٍ»، و«سُروريّةٍ»، و«قُطْبيّةٍ»، و«دَاعشيّةٍ»، و«رَبيعيَّةٍ» وغَيْرِهم، فإنَّ هؤلاءِ أَخذُوا الشَّهادة عَنْ جَهْلٍ في الدِّينِ، فيعتبرُ ذَلِكَ خِيَانةً وغِشّاً للإسْلامِ والْمُسلمِينَ!، اللَّهمّ سلِّم سلِّم.

مِنَ الجَامِعَةِ، وقَدْ أَتَىٰ بِهَذهِ الشَّهادةِ ... وَهِيَ فِتْنةٌ صُرِفَ بِهَا أَبْناء الْمُسلِمِينَ عَنِ الكِتَابِ والسُّنَّةِ بسببِ هَذهِ الشَّهادات، قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ فَأَعْرِضْ عَنْ مَنْ تَوَلَّىٰ عَنْ ذِكْرِنَا وَلَمْ يُرِدْ إِلَّا الْحَيَاةَ الدُّنْيَا ﴾ [النجم: ٢٩]؛ وَقَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ يَعْلَمُونَ ظَاهِرًا مِنَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَهُمْ عَنِ الْآخِرَةِ هُمْ غَافِلُونَ ﴾ [الروم: ٧]؛ وهَذهِ الشَّهادةُ عَلَىٰ هَذهِ الطَّريقةِ لاَ خَيْرَ فِيهَا، ولاَ يَنْبغِي أَنْ تَتعلَّقَ بِهَا أَنْفُسَنا)[1]. اهـ

(١) «التَّواصل الْمَرْئي» بصَوْتِ الشَّيْخ، سَنَة: (١٤٣٧هـ).

اقْرَأ

في فَوْضَى حَمَلَةِ المَاجِسْتِير والدُّكْتُواه،

في مِصْر واقْتِحَامهم

مَجْلس الوُزَراء

أَخْبارُ القَاهِرَة: الأَرْبعاء: ٢٠ أبريل ٢٠١٦:

نَظَّمتْ حَملةُ **الْمَاجستِير والدُّكْتُوراه** دَفعة (٢٠١٥)؛ وَقْفَة احْتِجَاجيّةٍ أَمَام «مَجْلسِ الوُزراء»، و«مَجْلس النُّواب» للمُطَالبةِ بتَعْيينهِمْ في الجِهَازِ الإداريِّ للدَّوْلة أُسْوة بالدَّفعات السَّابقة مُنْذ عَام (٢٠٠٢)، وحَتَّىٰ عَام (٢٠١٤).

وحَاولَ مُنْذ قَليل عَددٌ مِنْ **حَامِلي الْمَاجستِير، والدُّكْتوراه** دَفعة (٢٠١٥) اقْتِحَام البَوابة الرَّئيسيّة «لمجْلسِ الوُزَراء» بشَارعِ قَصْرِ العِيْنِ عَقِبَ رَفْض «مَجْلس الوُزراء» تَعْيينهمْ عَلَىٰ حدِّ وَصْفِهمْ وزَعْمِهِمْ.

وخَلَعَ عَددٌ مِنْ **حَامِلي الْمَاجستِير، والدُّكْتوراه** التّيشيرتات، وهَجَمُوا[1] عَلَىٰ البَوابةِ الرّئيسيَّةِ «لمجْلِسِ الوُزراء» بحَسَبِ (الوَطن)، ومَنعتهُمْ قُوات الأَمْن مِنَ

(١) فَهؤُلاءِ هُمْ الخوارجُ.

الاقْتِحَام، وفَرضَت كُرودونا أمينا مِنْ جُنود الأَمْنِ الْمَركزيّ، والحَواجز الحَديدِيّة[١].

قلتُ: فحَملةُ الْمَاجستِير والدُّكتْوراه خَرَجُوا عَلَىٰ الدَّوْلة، واقْتحَمُوا مَجْلس الوُزَراء، وهَذَا هُوَ مَنْهجِ الخَوَارج، واللهُ الْمُسْتعان.

هذا آخرُ ما وفَّقني اللهُ سبحانه وتعالىٰ إليه في تصنيف هذا الكتابِ النَّافعِ المُبارك -إن شاءَ اللهُ- سائلاً ربِّي جلَّ وعَلا أنْ يكتب لي به أجراً، ويحطَّ عني فيه وِزراً، وأن يجعله لي عنده يومَ القيامةِ ذُخراً... وصلّىٰ اللهُ وسلّم وباركَ علىٰ نبينا محمدٍ، وعلىٰ آله، وصحبه أجمعين، وآخر دعوانا أنِ الحمدُ الله ربِّ العالمين

(١) هَكَذا جاء في صَحِيفةِ: (الْمِصْريُّون) الخَمِيس (١٤ رَجَب ١٤٣٧هـ)، (٢١ إبريل ٢٠١٦)، القَاهِرة - مِصْر.

ملف من الوثائق

من تنظيمات الدكاترة الإرهابية التي تستهدف قتل رجال الأمن، والمواطنين من الرجال والنساء والأطفال وتدمير الممتلكات في البلدان الإسلامية!

وقد ضبط مع الدكاترة وهم كُثر؛

أسلحة، ومتفجرات، وألغام، وقنابل مدمرة للبلدان الإسلامية!

الشرق الأوسط
ASHARQ AL-AWSAT
جريدة العرب الدولية

الخميس 28 شعبان 1430 هـ 20 اغسطس 2009 العدد 11223

«اجتثاث الجذور».. عمليات أمنية تطيح بشبكة قيادات «القاعدة» في السعودية

تضم 44 قياديا كانوا وراء الجزء الأكبر من الأعمال الإرهابية * اللواء التركي لـ«الشرق الأوسط»: ليسوا كل الرؤوس * 30 منهم يحملون شهادات عليا بينها الماجستير والدكتوراه وبعضهم أشخاص معروفون ومقتدرون ماليا

القصيم: تركي الصهيل

أعلنت السعودية أمس، عن الإطاحة بشبكة من قياديي تنظيم القاعدة، ممن قال عنهم اللواء منصور التركي المتحدث باسم وزارة الداخلية لـ«الشرق الأوسط»، «إنهم كانوا يعملون في الظل، وذلك خلال عمليات أمنية لـ(اجتثاث الجذور)، استمرت منذ أكثر من عام».

ويحمل القياديون الـ44، (جميعهم سعوديون، عدا شخص واحد)، شهادات عليا، وعلمت «الشرق الأوسط» أن من بينهم من يحملون درجتي الماجستير والدكتوراه، وآخرين متخصصون في الهندسة.

وشدد اللواء التركي، على خطورة الشبكة الإرهابية التي تم الإطاحة بها خلال عدد من العمليات الأمنية، مؤكدا أنه يمكن النظر لأفراد هذه الشبكة «بأنهم كانوا يقفون خلف الجزء الأكبر من العمل الإرهابي الذي شهدته السعودية خلال السنوات الماضية». وبين اللواء التركي أن المقبوض عليهم ليسوا كل رؤوس الفئة الضالة، مؤكدا استمرارية العمل الأمني في اجتثاثهم.

وأشار بيان لوزارة الداخلية السعودية، إلى وجود اتصالات بين القياديين الذين أطيح بهم في هذه الشبكة، وقيادات تنظيم القاعدة في الخارج، كما أنهم كانوا على تواصل مع العناصر الميدانية التي نفذت الهجمات الانتحارية ضد المصالح الحيوية في الداخل.

وشهدت السعودية، منذ 12 مايو (أيار) 2003، نحو 6 عمليات إرهابية، تصنف بكونها هجمات استهدفت مصالح أمنية للدولة، وأخرى حيوية، وثالثة سكنية.

ولم يثبت مع بدء حرب السعودية على تنظيم «القاعدة»، ما يمكن أن يربط بين هؤلاء القياديين والأنشطة الإرهابية التي ضربت البلاد. لكن اللواء التركي قال إن كافة الأدلة التي تحصلوا عليها تثبت تورطهم في «أنشطة الفئة الضالة من اعتناق الفكر أو الدعوة إليه أو التمويل».

غير أن قياديي القاعدة الذين أعلنت السعودية أمس القبض عليهم، الذين قام بعضهم بتوظيف أمواله لصالح التنظيم، في إشارة واضحة لاقتداره ماليا، استطاعوا خلال السنوات الماضية أن يبقوا بعيدا عن الملاحقة الأمنية، طبقا للتركي، الذي أرجع هذا الأمر «لحرصها (الشبكة) الشديد أن تبقى كتنظيم يسعى لتجنيد وإنشاء الخلايا والتنظيمات التي تسعى إلى تنفيذ العمل الإرهابي من دون أن يظهر لها أي أثر».

يشار إلى أن بعض القياديين الذين قبض عليهم في إطار شبكة القاعدة، أشخاص معروفون. وقال التركي الذي تحدث إلى «الشرق الأوسط» عبر الهاتف، أن من هؤلاء «أشخاصا استغلوا مكانة معينة، ومستوى ثقة منح لهم»، ولفت إلى أنهم مؤثرون في الدوائر التي كانوا ينشطون بها.

وأرجع المتحدث باسم وزارة الداخلية السعودية، عدم القبض على القياديين الـ44 منذ وقت بعيد، لعدم توفر المعلومات الكافية والدلائل التي يمكن أن يتحرك رجال الأمن بموجبها للقبض عليهم، حيث كانوا يبالغون في مسألة التخفي، كما استغل بعضهم العمل الخيري لدعم تنظيم القاعدة.

وكشف التركي، أن 30 قياديا من الـ44، يحملون شهادات جامعية، بكالوريوس فما فوق، كما أن بعضهم حاصل على دورات تدريبية متقدمة باستخدام الأسلحة الخفيفة والثقيلة وإعداد الخلائط المتفجرة، يدعمهم بذلك الدورات التدريبية المتقدمة التي حصلوا عليها.

الأمن السعودي يبطل بعض الالغام التي بثها الارهابيون في بعض المناطق السعودية («الشرق الأوسط»)

رجل أمن سعودي يخرج بعض المضبوطات المخبأة داخل حائط

وكان بيان وزارة الداخلية الذي نقل على لسان المتحدث الأمني بوزارة الداخلية، قد أشار إلى «تمكن الأجهزة الأمنية من الوصول إلى المعلومات عن شبكة من منظري ومعتنقي الفكر الضال والداعمين لأنشطته الإجرامية، وذلك بالرغم من مبالغة عناصرها في التخفي ومحاولة تحقيق أهدافهم في نشر الفكر الضال والدعوة إليه من خلال التغرير بالأجيال الشابة واستغلال العمل الخيري في تمويل أنشطتهم الضالة».

وباشرت الجهات الأمنية في السعودية، مهامها التنفيذية في الفترة ما بين 20 يوليو (تموز) 2008، وحتى 2 أغسطس (آب) الجاري، حيث كان من نتائج ذلك 44 عنصرا من تلك الشبكة أحدهم من المقيمين والبقية من السعوديين بعضهم يحمل مؤهلات عالية، وخبرات تقنية متقدمة، بالإضافة إلى تلقي بعض منهم تدريبات في الداخل على الرماية بالأسلحة الخفيفة والثقيلة، وعلى طرق إعداد الخلائط المتفجرة، وأساليب تزوير الوثائق لاستخدامها من قبل عناصر الفئة الضالة في تنقلاتهم. كما أدت عمليات القبض والتفتيش إلى ضبط أسلحة وذخائر، بالإضافة إلى دوائر إلكترونية جاهزة قاموا بتطويرها لتستخدم في عملية التفجير عن بعد، وذلك في مواقع متفرقة على النحو التالي:

أولا: ضبط 17 رشاش كلاشنكوف (AK47) و22 صندوق ذخيرة حية، تحتوي على 16500 طلقة، و26 مخزن رشاش، بالإضافة إلى عدد 280 دائرة إلكترونية للتفجير عن بعد، وقد عثر عليها مدفونة بموقع في أحد الأودية القريبة من الرياض.

ثانيا: ضبط 96 دائرة الكترونية للتفجير عن بعد مدفونة في موقع بري بالقرب من أحد محافظات القصيم.

ثالثا: ضبط 50 رشاشا، و20 صندوق ذخيرة، تحتوي على 15000 طلقة، وعدد 39 مخزن رشاش، أخفيت في مخبأ أنشئ لهذا الغرض من الخرسانة المسلحة داخل غرفة بفناء منزل لأحد هذه العناصر الواقع بأحد الأحياء السكنية بالرياض.

وقد كشفت التحقيقات القائمة بهذا الشأن خطورة عناصر تلك الشبكة، طبقا لبيان وزارة الداخلية، الذي أشارت فيه إلى تواصل بعضهم الوثيق مع «قيادات التنظيم الضال في الخارج، ومع من قتل من رموزهم واستغلال العمل الخيري في تنفيذ مخططات إجرامية جهزوا لها منذ فترة ولا تزال التحقيقات مستمرة لاستجلاء كافة الحقائق».

.. ومضبوطات أخرى من الأسلحة والذخائر («الشرق الأوسط»)

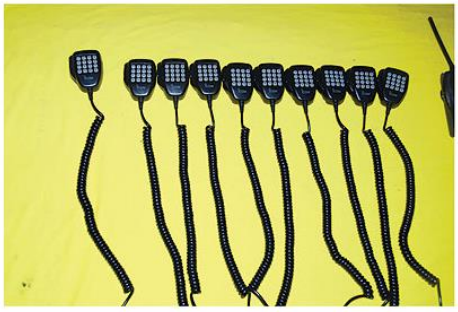

من المضبوطات أسلحة وذخائر وأجهزة إلكترونية («الشرق الأوسط»)

الرياض
السبت 7 جمادى الأولى 1438 هـ - 4 فبراير 2017م

الرأي

الخميس 6 رمضان 1430هـ - 27 أغسطس 2009م - العدد

بعد القبض على خلية ال«٤٤» من أصحاب الفكر الضال

إرهابيون يحملون «شهادات عليا» وماذا بعد؟!

د. إبراهيم بن عبدالله المطلق

عملية القبض على خلية «٤٤» إرهابياً الأخيرة والتي صرح مسؤول الداخلية أن من ضمن أفرادها بعضاً ممن يحملون شهادة الدكتوراة والماجستير، كشف للجميع أن تزوير فكرة أن إرهابيي الداخل مجرد فئة ضالة من صغار السن تم التغرير بهم ،وأثبتت هذه العملية أن الإرهاب في الداخل تتبناه مدرسة فكرية خطيرة بدأت منذ قبل أكثر من أربعين عاماً تزرع بذر فكرها وتجمع أعضاء تنظيمها.

جميع مثقفي هذا البلد كبارهم وصغارهم وممن ينتمي لجميع الأطياف الفكرية بما فيهم تنظيم الاخوان المسلمين السري «الصحوة الإسلامية»، يشهدون ويقرون بالماضي التاريخي لهذا الفكر فلا أتصور أن أحداً منهم ينكر اننا مررنا بفترة زمنية كرس فيها الاخوانيون جهودهم في تصدير ثورة الفكر والتنظيم ومحاولة التأثير به على جميع فئات وطبقات المجتمعات رجالاً ونساء وصبياناً.

وثائق:

تزوير «١٦» ألف شهادة دكتوراه!

العربية Al Arabiya
السعودية تبدأ بمحاكمة وافد زور 16 ألف شهادة دكتوراه
http://www.alarabiya.net/ar/saudi-today/2013/10/03/السعودية-تبدأ-بمحاكمة-وافد-زور-16-ألف-شهادة-دكتوراه.html
الخميس 29 ذو القعدة 1434هـ - 3 أكتوبر 2013م

قانوني أكد أن المستفيدين من التزوير سيشملهم السجن والغرامة المالية
السعودية تبدأ بمحاكمة وافد زور 16 ألف شهادة دكتوراه

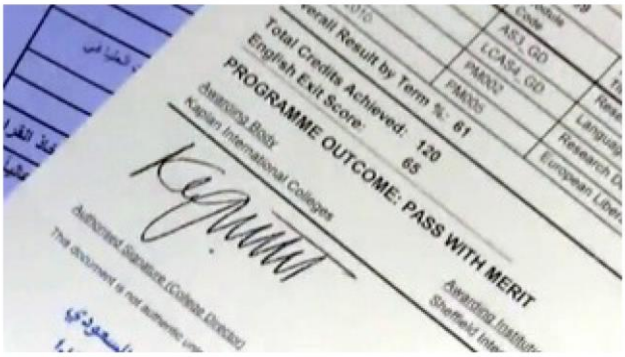

.بدأت السعودية إجراءات محاكمة وافد متهم بتزوير نحو 16 ألف شهادة دكتوراه وماجستير، بعد مضي عشرة أشهر تقريبا من التحقيق معه

وقال المتحدث الرسمي لشرطة منطقة القصيم (شمال العاصمة الرياض)، العقيد فهد الهبدان للعربية نت: أنه تمت إحالة المتهم في معمل ".الشهادات المزورة في القصيم إلى ديوان المظالم بعد انتهاء التحقيق معه وفق نظام الإجراءات الجزائية

وأضاف: "تم توجيه الاتهام له بالتزوير بعد اكتمال أركان الجريمة المتمثلة في تزوير وثائق رسمية وشهادات علمية وأختام لجهات حكومية ".وأجنبية متمثلة في جامعات ومراكز علمية وتدريبية ومراكز تطوير الذات ومراكز لغات وشهادات التوفل

وأوضح الهبدان أنه تم خلال فترة التحقيق مخاطبة الجهات المعنية بوثائق التزوير، وأكد عدم صدور تلك الوثائق من جهاتها الرسمية، ما ".يدل على ثبوت الاتهام عليه لتتم إحالة القضية إلى ديوان المظالم لمحاكمته

وكانت شرطة منطقة القصيم (شمال العاصمة الرياض) قبضت على المتهم قبل قرابة الـ10 أشهر، وهو يدير معملا متكاملا لتزوير الشهادات .الجامعية والمعاهد الأهلية بالسعودية وبعض الجامعات الدولية وكليات ومعاهد سعودية وأجنبية

كما كان يحتوي المعمل الذي يديره الوافد وابنته على أختام لتصديق على صحة الختم وأختام لإدارات حكومية خدمية، وعلى 16 ألفا و87 .شهادة بعضها كان يحتوي على أسماء وجاهز للتسليم

.ويحمل هذا الوافد شهادة الدكتوراه ويعمل أستاذا للفيزياء في إحدى الكليات الأهلية بالقصيم

السجن خمسة أعوام

وفي هذا الإطار، أكد المستشار القانوني، أحمد الراشد، أنه في حال ثبوت التهمة على المزور فستطبق في حقه نص عقوبة التزوير في نظام .مكافحة التزوير والرشوة والقاضي بسجنه خمس سنوات مع غرامة تصل لـ50 ألف ريال

".وأضاف في حديثه للعربية نت: "سيحاكم على كل الشهادات التي زورها وليس كل شهادة على حدة

وأكد: "هناك فرق في عملية التزوير بين محرر رسمي ومحرر غير رسمي والشهادات الجامعية تعتبر محررا رسميا تطبق بحقها عقوبة ".السجن 5 سنوات وإتلاف جميع الشهادات المزورة

".وشدد الراشد على أن "كل من استفاد من شهادة زورها له المزور ستطبق بحقه العقوبة ذاتها

وأوضح: "كل من استفاد من شهادته التي زورها له المزور وهو يعرف أنها مزورة تطبق بحقه عقوبة السجن خمس سنوات كعقوبة جزائية مع ".إيقاع عقوبة تأديبية عليه، وهي الفصل من وظيفته كونه تعين عليها بناء على الشهادة المزورة

فهرس الموضوعات

الرقم	الموضوع	الصفحة
١)	وشَهِدَ شَاهِدٌ مِنْ أَهْلِهَا.....	٥
٢)	شَهَادةُ الدُّكْتُورَاه يَحْصُلُ عَلَيْهَا العَالِمُ والجَاهِلُ سَوَاء بسَواء..	٥
٣)	يَجِبُ عَلَىٰ المُسْلِمِينَ فِي بُلْدَانِهِمْ العَمَلُ عَلَىٰ تَوْفِيرِ العَدَدِ الكَافِي مِنَ المُؤْهلِينَ للفُتيا.....	٥
٤)	ذِكْرُ الحُجّةِ عَلَىٰ أَنَّ الدَّكَاترَةَ: هُمْ الجُّهالُ فِي الشَّريعَةِ المُطَهَّرَةِ	٧
٥)	ذِكْرُ الحُجّةِ عَلَىٰ مَفَاسِدِ الدّكَاتِرَةِ فِي الوَطَنِ.....	١١
٦)	الدّكَاترةُ الخَوَارجُ القَعَدة هُمْ أَخْطرُ النَّاس عَلَىٰ بُلْدَانِ المُسْلِمِينَ.....	١٣
٧)	الدَّكَاترةُ الخَوَارجُ القَعَدة هُمْ: الَّذِينَ يُحَرّضُونَ الشَّعُوبَ عَلَىٰ الحُكَّام ولاَ يَحْمِلُونَ السّلاَحَ.....	١٣
٨)	الدَّكَاتِرةُ يَتَظاهَرُونَ بالصَّلاَحِ فِي بُلْدَانِ المُسلِمِينَ وَهُمْ: مِنْ أَهْلِ الفَسَادِ.....	١٤
٩)	الدَّكَاترةُ أَفْسَدُوا العُقُولَ والأَدْيَانَ عَلَىٰ خَلْقٍ مِنَ النَّاسِ.....	١٥
١٠)	المُقَدّمَةُ.....	١٦
١١)	ذِكْرُ الدَّلِيلِ عَلَىٰ أَنَّ النَّبِيّ ﷺ بَيَّنَ لَنَا مَا يُقرِّبُ مِنَ الجَنَّةِ ويُبَاعدُ مِنَ النَّارِ.....	١٦
١٢)	ذِكْرُ الدَّلِيلِ عَلَىٰ أَنَّ النَّبِيّ ﷺ تَرَكَنَا عَلَىٰ المَحَجّةِ البَيْضَاءِ لَيْلُها كَنَهَارِهَا لا يَزِيغُ عَنْهَا إِلاَّ هَالِكٌ.....	١٧
١٣)	الدَّكَاترةُ المِقْيَاسُ للحَقِّ عَنْدهُمْ هُوَ مَا وَافَقَ أَهْواءَهُمْ.....	١٩
١٤)	ظُلْمُ الدَّكَاتِرَةِ لأَنْفُسِهِمْ ولغَيْرِهِمْ.....	١٩

الرقم	الموضوع	الصفحة
١٥)	ذِكْرُ الدَّلِيلِ عَلَىٰ أَنَّ اللهَ تَعَالَىٰ لا يُحِبُّ الظّالِمِينَ.....	١٩
١٦)	الدَّكَاتِرَةُ يُعْتبرُونَ مِنْ أَهْلِ البِدَعِ والأَهْوَاءِ.....	٢٠
١٧)	يَجِبُ عَلَىٰ المُسْلِمِينَ إِنْكَارِ البِدَعِ في بُلْدَانِهِمْ.....	٢٠
١٨)	الدَّكَاتِرَةُ أَهْلُ مَكْرٍ وخَدِيعَةٍ وخِيَانَةٍ في بُلْدَانِ المُسْلِمِينَ.....	٢١
١٩)	الدَّكَاتِرَةُ شَوَّهُوا الإِسْلاَمَ.....	٢٣
٢٠)	الدَّكَاتِرَةُ فِيهِمْ جَهْمِيَّةٌ، وقَدَرِيَّةٌ، وخَوَارِجُ، ورَوَافِضُ، ومُرْجِئَةٌ	٢٤
٢١)	الدَّكَاتِرَةُ يَبْتدعُونَ في الدِّينِ مَعَ فُجُورٍ في الخُصُومَةِ.....	٢٤
٢٢)	الدَّكَاتِرَةُ مِنَ الْمُجرمِينَ.....	٢٤و٢٥
٢٣)	الدَّكَاتِرَةُ يُحَرِّفُونَ القُرْآنَ والسُّنَّةَ.....	٢٥
٢٤)	ذِكْرُ الدَّلِيلِ عَلَىٰ ذَمّ الشّهَادَاتِ الأَكَادِيمِيَّةِ في الشّرِيعَةِ الْمُطَهَّرةِ	٢٧
٢٥)	العَلاَّمَةُ ابنُ بَازٍ رَحِمَهُ اللهُ يُحَذِّرُ مِنَ الدَّكَاترةِ، ويَجْعلهُمْ مِنْ الجَهَلَةِ في الأُصُولِ والفُرُوعِ.....	٢٩
٢٦)	العَلاَّمَةُ ابنُ عُثيمِينَ رَحِمَهُ اللهُ يَصِفُ الدَّكَاتِرَةَ بالجَهْلِ بالدِّينِ.	٢٩و٣٠
٢٧)	الجَاهِلُ لا يَصْلحُ للدَّعْوَةِ.....	٣٣
٢٨)	الشَّهْوةُ الخَفِيّة حُبُّ الرَّئَاسَة.....	٣٤
٢٩)	ذَمُّ الدّراسةِ الجَامِعيَّةِ.....	٣٤و٣٥
٣٠)	هَلَكَ الدّكَاتِرَةُ في التَّعْصبِ المَذْهبِيّ والتَّقْلِيدِ الأَعْمَىٰ.....	٤١
٣١)	ذَمُّ الأَئمَّةِ الأَرْبعَة التَّعْصَبَ المَذْهَبِيَّ، والتَّقْلِيدَ الأَعْمَىٰ للرِّجَالِ والآرَاءِ.....	٤١و ٤٢
٣٢)	الدَّكَاتِرَةُ مِنْ أَهْلِ الحِيَلِ في الدِّينِ.....	٤٥
٣٣)	ذمّ المُتَعالم في الإِسْلاَمِ.....	٤٦
٣٤)	الدَّكَاتِرَةُ مِنْ رَؤُوسِ الجَهلةِ الَّذِينَ ذمّهُمْ النَّبِيُّ ﷺ.....	٤٧
٣٥)	الدّكَاتِرَةُ هُمْ: السُّفهَاءُ في الشَّرِيعَةِ.....	٥١

الرقم	الموضوع	الصفحة
٣٦)	الدَّكَاتِرَةُ ونَشْرُهُمْ للأَحَادِيثِ الضَّعِيفَةِ، والمَوْضُوعَةِ.....	٦١
٣٧)	الدَّكَاتِرَةُ هُمْ القُصّاصُ.....	٦٢
٣٨)	الدَّكَاتِرَةُ هُمْ الكَذّابُونَ في الدِّينِ.....	٦٤
٣٩)	الدَّكَاتِرَةُ أَضَلّوا النَّاسَ.....	٦٤
٤٠)	الدَّكَاتِرَةُ هؤُلاَءِ مِنْ عَلاَمَاتِ السَّاعَةِ.....	٦٥
٤١)	الدَّكَاتِرَةُ هُؤَلاءِ خُطباءُ فِتْنَةٍ في الدِّينِ.....	٦٧
٤٢)	الدَّكَاتِرَةُ هُؤَلاءِ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ.....	٧٣
٤٣)	الدَّكَاتِرَةُ يَفْتَرُونَ عَلَىٰ اللهِ تَعَالَىٰ ورَسُولِهِ ﷺ الكَذِب.....	٧٥
٤٤)	خَطَرُ القَوْلِ عَلَىٰ اللهِ تَعَالَىٰ بغَيْرِ عِلْمٍ.....	٧٥
٤٥)	خَطَرُ التَّأْوِيلِ الفَاسِدِ في الدِّين.....	٧٩
٤٦)	ذِكْرُ الدَّلِيلِ عَلىٰ خَطَرِ الفَتْوَىٰ بغَيْرِ عِلْمٍ.....	٧٩
٤٧)	دَوَافِعُ الفَتْوَىٰ بغَيْرِ عِلْمٍ (١- الجَهْلُ) (٢-هَوَىٰ النَّفْسِ) (٣-التَّمرسُ في كَبَائِرِ الذُّنُوبِ) (٤- حُبُّ الظُّهُور).....	٨٢
٤٨	الأَضْرَارُ النّاتِجَةُ عَنِ الإفْتَاءِ بغَيْرِ عِلْمٍ.....	٨٥
٤٩)	ذِكْرُ الدَّلِيلِ مِنَ الآثَارِ عَلَىٰ خَطَرِ الفُتْيَا بغَيْرِ عِلْمٍ.....	٨٧
٥٠)	الجَاهِلُ يُفْسِدُ أَكْثَرَ مِمَّا يُصْلِحُ.....	٨٨و٨٩
٥١)	الدّكَاترةُ مِنَ السَّفَلَةِ.....	٩٢
٥٢)	ذِكْرُ الدَّلِيلِ مِنَ الآثَارِ في ذَمِّ الرَّأيِ في الدِّينِ.....	٩٤
٥٣)	الدَّكَاتِرَةُ لَيْسُوا بأَهْل للفَتوَىٰ.....	٩٥
٥٤)	ذمّ العَلاَمة ابنِ بَازٍ رَحِمَهُ اللهُ للجَمَاعَاتِ الحِزْبِيَّةِ.....	١٠٤
٥٥)	ذمّ العَلاَمة ابنِ بَازٍ رَحِمَهُ اللهُ للجَمْعِيَّاتِ الحِزْبِيَّةِ.....	١٠٤
٥٦)	الدَّكَاتِرَةُ وغَشّهم في الدِّين.....	١٠٨
٥٧)	الدَّكَاتِرَةُ فَرَّقُوا الأُمَّةَ الإسْلاَمِيَّة.....	١٠٩

الرقم	الموضوع	الصفحة
٥٨)	الدَّكَاتِرَةُ تَتَجَارَىٰ بِهِمُ الأَهْوَاءُ مِنْ بِدْعَةٍ إِلَىٰ أُخْرَىٰ.....	١١١
٥٩)	الدَّكَاتِرَةُ يَحْكُمُونَ فِي الدِّينِ بِالمُتَشابِهِ وَيَتْرُكُونَ المُحْكَمَ.....	١١٢
٦٠)	ذِكْرُ الدَّلِيلِ عَلَىٰ تَحْذِيرِ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ فَتْوَىٰ النَّاسِ بِالمُتَشَابِهِ.	١١٢
٦١)	ذِكْرُ الدَّلِيلِ عَلَىٰ تَحْذِيرِ النَّبِيِّ ﷺ مِنَ الدَّجَاجَلةِ فِي الدِّينِ....	١١٤
٦٢)	احْذَرْ مِنَ الجُلُوسِ مَعَ الدَّكَاتِرَةِ فإِنَّهُمْ أَهْلُ سُوءٍ.....	١٢٠
٦٣)	الدَّكَاتِرَةُ دُعاةُ التَّفْرِقِ فِي بُلْدَانِ المُسْلِمِينَ.....	١٢٢
٦٤)	الدَّكَاتِرَةُ دُعَاةٌ عَلَىٰ أَبْوَابِ جَهَنَّمَ.....	١٢٦
٦٥)	الدَّكَاتِرَةُ يَأْتُونَ النَّاسِ بِوُجُوهٍ كَثِيرَةٍ لِلمَكْرِ بِهِمْ.....	١٣٣
٦٦)	ذِكْرُ الدَّلِيلِ عَلَىٰ تَحْذِيرِ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ مُضلاّتِ الأَهْوَاءِ وأَصْحَابِهَا.....	١٣٤
٦٧)	المُنَافِقُ يَعْبُدُ هَوَاهُ.....	١٣٦و ١٣٧
٦٨)	الدَّكَاتِرَةُ يتعلَّمُونَ القُرْآنَ ثُمَّ يتأوَّلونَهُ عَلَىٰ غَيْرِ مَا أَنْزلهُ اللهُ تَعَالَىٰ.....	١٣٨
٦٩)	الدَّكَاتِرَةُ يُخَاصِمُونَ فِي بَاطلِهِمْ.....	١٤٤و ١٤٥
٧٠)	الدَّكَاتِرَةُ أَئِمّةُ ضَلاَلَة.....	١٤٦
٧١)	الدَّكَاتِرَةُ يَلْعبُونَ بِدِينِهِمْ.....	١٤٨
٧٢)	فَتْوَىٰ العَلاّمةِ المُحَدِّثِ الشَّيْخ ناصر الدِّينِ الألبانيِّ رَحِمَهُ اللهُ فِي ذمِّ الدَّكَاتِرَةِ الجَهَلة.....	١٤٩
٧٣)	الدَّكَاترة! يَكْتُبون فيمَا ليسَ من اختِصَاصِهِم، وما لاَ عِلْم لهُم بِهِ.....	١٥٢

الرقم	الصفحة	الرقم
٧٤)	فَتْوَىٰ العَلاّمةِ المُحدِّث الشَّيخ مُقْبل بن هَادِي الوَادِعِيّ رَحِمَهُ اللهُ في تَحْرِيمِ شِرَاءِ الشَّهَادةِ الجَامعِيَّة مِنْ شَهَادةِ الدُّكْتُوراه....	١٥٣
٧٥)	اقْـرَأ في فَوْضَـىٰ حَمَلَـةِ المَاجسْـتِيرِ والـدُّكْتُواه، في مِصْـرَ واقْتِحَامهِمْ مَجْلسَ الوزَراءِ.....	١٥٥
٧٦)	مَلَـفٌ مِـنَ الوَثَـائقِ مِـنْ تَنْظِيمَـاتِ الـدَّكَاتِرَةِ الإرْهَابيَّـةِ الَّتـي تَسْتَهدفُ قَتْلَ رِجَالِ الأَمْنِ، والمُوَاطنِينَ مِـنْ الرِّجَـالِ والنِّسَـاءِ والأَطْفَالِ وتَدْمِيرِ المُمْتَلَكَاتِ في البُلْدَانِ الإسْلاَمِيَّةِ!.....	١٥٧
٧٧)	وَثَائقٌ: تَزْويرُ «١٦» أَلفَ شَهَادَةِ دُكْتَوراه!.....	١٦٤

ذم الدكتوراة